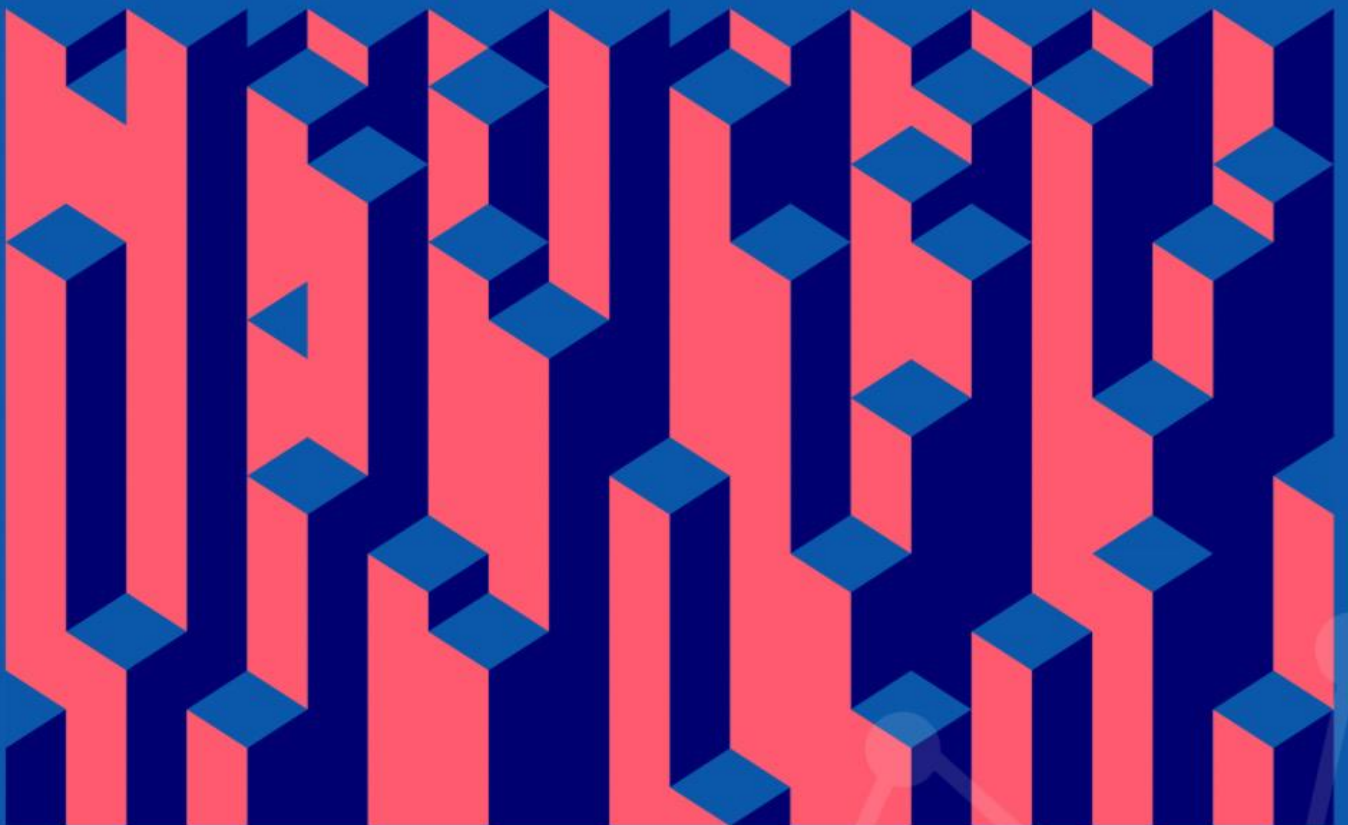


# المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال

Global Journal of  
Economics and  
Business



# المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال

## المجلد الثاني عشر- العدد الرابع، آب 2022

### رئيس التحرير

الدكتور عمر يوسف عبابنة

### فريق التحرير

د. نجيب خريس	جامعة اليرموك- الأردن
د. خالد السواعي	جامعة الزرقاء- الأردن
م. سوزان السلايمة	رفاد للدراسات والأبحاث- الأردن
أ. تقى مقدادي	تدقيق لغوي، رفاد للدراسات والأبحاث- الأردن

### الهيئة الاستشارية

الأستاذ الدكتور أحمد عارف عساف	جامعة تبوك- السعودية
الأستاذ الدكتور أحمد فاروق غنيم	جامعة القاهرة- مصر
الأستاذ الدكتور مخلوفي عبد السلام	جامعة طاهري محمد بشار- الجزائر
الأستاذ الدكتور عبدالحسين جليل الغالبي	جامعة الكوفة- العراق
الأستاذ الدكتور حمدي زعرب	الجامعة الإسلامية- فلسطين
الأستاذ الدكتور ابراهيم محمد خريس	جامعة الزرقاء الخاصة- الأردن
الأستاذ الدكتور محمد مفضي الكساسبة	جامعة العلوم الإسلامية- الأردن
الأستاذ الدكتور هاني جزاع ارتيمة	جامعة العلوم الإسلامية- الأردن
الأستاذ الدكتور علي درب كسار	جامعة الأنبار- العراق
الأستاذ المشارك الدكتور عماد أبو عقيله	جامعة الزاوية- ليبيا
الأستاذ المشارك الدكتور عبدالرحمن أحمد ميرو	جامعة المملكة- البحرين

### هيئة التحرير

الدكتور محمد نمر	مدرسة الدراسات المهنية والممتدة - الولايات المتحدة الأمريكية
الدكتور رمضان لعل	جامعة عمار ثليجي- الأغواط- الجزائر
الدكتور اسماء الصغير	جامعة جنوب تولون فار- فرنسا
الدكتور بدر حمدان	الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية- فلسطين
الدكتور بداش بوباكر	جامعة محمد بوقرة- بومرداس- الجزائر
الدكتور مصطفى الحشلوفي	جامعة محمد الخامس- المغرب
الدكتور عيسى حجاب	جامعة محمد بوضياف- المسيلة- الجزائر
الدكتور عبد الحليم الحمزه	جامعة العربي التبسي - تبسة- الجزائر
الدكتور عبدالله مابو	جامعة قاصدي مرباح- الجزائر
الدكتور محمد كاشف	معهد شمال الهند للتكنولوجيا - الهند
الدكتور محمد عزام خان	جامعة عبد الوالي خان- باكستان
الدكتور سمر راحي	جامعة سلطان زين العابدين- ماليزيا
الدكتور حمزه عبدالله عبدالرحمن يحيى	جامعة الجوف- السعودية
الدكتور بوخاري عبد الحميد	جامعة غرداية- الجزائر
الدكتورة ريا نمر أبو شهاب	جامعة طيبة- السعودية
الدكتور أبو بكر خوالد	جامعة باجي مختار - عنابة - الجزائر
Mohammad Mushfiqul Haque Mukit	Jahangirnagar University, Bangladesh

## التعريف بالمجلة

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال هي مجلة علمية دولية مفهولة ومحكمة، تصدر في ستة أعداد سنوياً عن مركز رفاة للدراسات والأبحاث

### أهداف المجلة:

تُعنى بالدراسات الاقتصادية والإدارية والمحاسبية والإحصائية والتمويل الإسلامي، وتهدف المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال إلى تشجيع وتنشيط حركة البحث العلمي، حيث توفر للباحثين فرصة مهمة لتقييم بحوثهم من خلال شروط التحكيم العلمي التي تخضع لها البحوث المنشورة، وعرض بحوثهم من أجل التواصل العلمي في إنتاجها وتوظيف النتائج في خدمة حركة البحث العلمي.

### عنوان المراسلة:

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال

Global Journal of Economics and Business (GJEB)

رفاة للدراسات والأبحاث- الأردن

Refaad for Studies and Research

Bulding Ali altal-Floor 1, Abdalqader al Tal Street -21166 Irbid - Jordan

Tel: +962-27279055

**Email:** editorgjeb@refaad.com , info@refaad.com

**Website:** <https://www.refaad.com/Journal/Index/2>

جميع الآراء التي تتضمنها هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبها  
ولا تعبر عن رأي المجلة وبالتالي فهي ليست مسؤولة عنها



### أولاً: تسليم الورقة البحثية:

- يتم إرسال الورقة البحثية ومرفقاتها إلى المجلة عن طريق نظام **التسليم الإلكتروني** بالمجلة. أو عن طريق البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة ([editorgjeb@refaad.com](mailto:editorgjeb@refaad.com))
- يتم إعلام المؤلف باستلام الورقة البحثية.

### ثانياً: المراجعة:

#### 1. الفحص الأولي:

- تقوم هيئة التحرير بفحص الورقة البحثية للنظر فيما إذا كانت مطابقة لقواعد النشر الشكلية ومؤهلة للتحكيم.
- تُعتمد في الفحص الأولي شروط مثل: ملائمة الموضوع للمجلة، ونوع الورقة (ورقة بحثية أم غير بحثية)، وسلامة اللغة، ودقة التوثيق والإسناد بناء على نظام التوثيق المعتمد في المجلة، وعدم خرق أخلاقيات النشر العلمي.
- يتم إبلاغ المؤلف باستلام الورقة البحثية وبنتيجة الفحص الأولي.
- يمكن للمجلة أن تقوم بما يُعرف بمرحلة "استكمال وتحسين البحث"، وذلك إذا ما وجد. أن الورقة البحثية واعدة ولكنها بحاجة إلى تحسينات ما قبل التحكيم، وفي هذه المرحلة تقدم للمؤلف إرشادات أو توصيات ترشده إلى سبل تحسين ورقته بما يساعد على تأهيل الورقة البحثية لمرحلة التحكيم.

#### 2. التحكيم:

- تخضع كل ورقة بحثية للمراجعة العمياء المزدوجة (إخفاء أسماء الباحثين والمحكمين).
- يُبلغ المؤلف بتقرير من هيئة التحرير يبين قرارها.
- دفع رسوم التحكيم والنشر كما هو موضح في موقع المجلة.
- تُرسل خلاصة ملاحظات هيئة التحرير والتعديلات المطلوبة إن وجدت، ويُرفق معه تقارير المراجعين أو خلاصات عنها.

#### 3. إجراء التعديلات:

- يقوم المؤلف بإجراء التعديلات اللازمة على الورقة البحثية استناداً إلى نتائج التحكيم ويعيد إرسالها إلى المجلة، مع إظهار التعديلات، كما يُرفق في ملف مستقل مع الورقة البحثية المعدلة أجوبته عن جميع النقاط التي وردت في رسالة هيئة التحرير والتقارير التي وضعها المراجعون.

#### 4. القبول والرفض:

- تحتفظ المجلة بحق القبول والرفض استناداً إلى التزام المؤلف بقواعد النشر وبتوجيهات هيئة تحرير المجلة والتعديلات المطلوبة من قبل المحكمين.
- إذا أفاد المحكم بأن الباحث لم يَقم بالتعديلات المطلوبة، يُعطى الباحث فرصة أخيرة للقيام بها، وإلا يرفض بحثه ولا ينشر في المجلة ولا يتم استرجاع رسوم النشر.

### ثالثاً: القواعد الشكلية:

1. **ملاءمة الموضوع:** أن يقع موضوع الورقة البحثية ضمن نطاق اهتمام المجلة.
2. **عنوان الورقة البحثية:** يكون باللغتين العربية والإنجليزية، كما يجب أن يتعلق العنوان بهدف الورقة البحثية. مع تجنب الاختصارات والصيغ قدر الإمكان.
3. **الباحثين:** كتابة الأسم الكامل ومكان العمل وعنوان البريد الإلكتروني للمؤلف الرئيس ولجميع المؤلفين الموجودين في الورقة البحثية باللغتين العربية والإنجليزية.
4. **الملخص:** يجب أن تشمل الورقة البحثية على ملخص وافٍ ومختصر من فقرة واحدة (200 كلمة) باللغتين العربية والإنجليزية لبيان الموضوع والمنهجية وأبرز النتائج في الورقة البحثية، كما يجب إضافة 3-5 من الكلمات المفتاحية باللغتين العربية والإنجليزية.
5. **المقدمة:** يتضمن هذا القسم خلفية الدراسة وأهدافها وملخصاً للأدبيات الموجودة والدوافع ولماذا كانت هذه الدراسة ضرورية.
6. **الجدول والرسوم البيانية:** تُعرض الجداول والرسوم البيانية بطريقة واضحة ومناسبة كما هو موضح بقالب المجلة.
7. **النتائج:** يتضمن هذا القسم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.
8. **المصادر والمراجع:** يلتزم المؤلف بقواعد التوثيق المقررة في المجلة لأصول الإسناد والعرض الببليوغرافي حسب نظام APA.
9. **الحجم:** يلتزم المؤلف بعدد الصفحات بحيث لا تزيد الورقة البحثية عن 30 صفحة بما فيها الملخص و صفحة العنوان وقائمة المراجع.

## فهرس المحتويات

### • الأبحاث العربية:

#	اسم البحث	رقم الصفحة
1	أثر الكفاءة والاستقلالية المالية في الحد من الهشاشة المالية- دراسة تحليلية في عينة من الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية للمدة (2010-2020)	425
2	الدور الوسيط لكفاءة العاملين في العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية الداخلية والصورة الذهنية المدركة للعاملين	447
3	أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على البحث العلمي بالجامعات السودانية (جامعة بحري نموذجاً)	462
4	العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وتحسين الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية- دراسة ميدانية	473
5	دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي في الأردن	486
6	تقييم المردود البيئي والاقتصادي للمشروع التنموي على تطور المناطق الحضرية دراسة حالة المنطقة الصناعية (السودان- الخرطوم) في الفترة 2016-2019 م	494

### • الأبحاث الإنجليزية:

#	Paper Name	Page#
7	The Impact of COVID-19 Pandemic on Non-Profit Companies in Jordan: A Socio-Legal Study	511
8	Methodological Analysis of Period Fertility in Saudi Arabia for 2018	524

## افتتاحية العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن المعرفة اليوم تعددت أبوابها وطرق الوصول إليها، لما أحدثته ثورة التكنولوجيا والمعلومات من تطور سريع على نطاق واسع في شتى الميادين؛ وفي المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال بإصدارها الإلكتروني نتطلع إلى أن نكون رافداً من روافد المعرفة، ومنصة بحثية بمعايير عالمية، ويأتي هذا العدد الرابع من المجلد الثاني عشر من سلسلة أعداد المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال ليضم في ثناياه مجموعة من الأبحاث العلمية الرصينة والأصيلة التي تناقش عدداً من قضايا الأعمال والاقتصاد وتتناول موضوعات متنوعة.

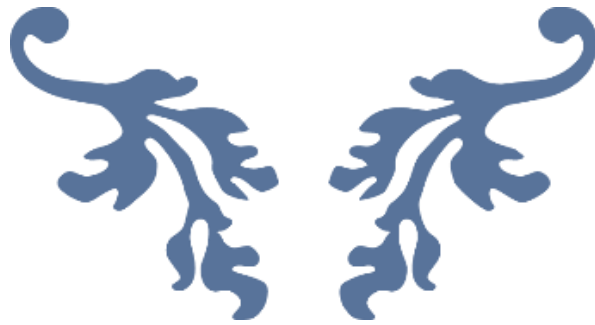
واليوم نستمر بدعم مسيرة البحث العلمي المتخصص برعاية هذا المنبر العلمي الذي حظي بإقبال السادة الباحثين والمتخصصين، واهتمام الأكاديميين والمهنيين، وشرف بنخبة متميزة من الخبراء والأساتذة والمختصين ضمن هيئتيه الاستشارية والتحرير، وفي سبيل ذلك حرصت المجلة على تحقيق أعلى المعايير الدولية للنشر العلمي الرصين من خلال توفير منصة نشر علمي متميز ومفهرس في مجموعة من أهم قواعد البيانات العالمية المرموقة، فبالإضافة إلى اشتراكها في القواعد العربية كدار المنظومة والمنهل ومعرفة، فقد دخلت المجلة مجموعة مهمة من قواعد البيانات العالمية كـ (EBSCO, Web of Science, Arcif, Crossref, Google Scholar, Research ID, J-Gate)، ولا زالت تسعى للانضمام إلى قواعد مهمة أخرى ضمن مسيرتها نحو هدفها المنشود. ونتطلع إلى مزيد من التطوير والمراجعة الدائمة للارتقاء بمستوى وجودة النشر العلمي وتوفير منصة علمية بأعلى المعايير العالمية لنسهم في هذا البناء الحضاري الكبير.

نسأل الله تعالى التوفيق والسداد والهداية والرشاد

هيئة تحرير المجلة



# الأبحاث



# أثر الكفاءة والاستقلالية المالية في الحد من الهشاشة المالية- دراسة تحليلية في عينة من الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية للمدة (2010-2020)

رضا احمد عباس

طالب ماجستير- قسم العلوم المالية والمصرفية  
كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الكوفة- العراق  
rezamoosawi0@gmail.com

حيدر حمودي علي

أستاذ مساعد دكتور- قسم العلوم المالية والمصرفية  
كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الكوفة- العراق  
haidarh.alubudi@uokufa.edu.iq

قبول البحث: 2022/5/29

مراجعة البحث: 2022/5/9

استلام البحث: 2022 /4/20

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.4.1>



This file is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

## أثر الكفاءة والاستقلالية المالية في الحد من الهشاشة المالية- دراسة تحليلية في عينة من الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية للمدة (2010-2020)

حيدر حمودي علي

أستاذ مساعد دكتور- قسم العلوم المالية والمصرفية- كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الكوفة- العراق  
haidarh.alubudi@uokufa.edu.iq

رضا احمد عباس

طالب ماجستير- قسم العلوم المالية والمصرفية- كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الكوفة- العراق  
rezamoosawi0@gmail.com

استلام البحث: 2022/4/20 مراجعة البحث: 2022/5/9 قبول البحث: 2022/5/29 DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.4.1>

### الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة بيان وأثر كل من الكفاءة المالية المتمثلة بعدد من المؤشرات وهي: (نسبة مصاريف التشغيل ومعدل دوران الموجودات) والاستقلالية المالية المتمثلة بعدد من المؤشرات وهي: (نسبة الدين إلى الموجودات ونسبة التمويل الدائم) في الحد وتخفيض مستوى الهشاشة المالية والمتمثل بمؤشر (تغطية الفوائد) في الشركات الصناعية الأردنية، تم تحديد مشكلة البحث في عدد من التساؤلات حول مدى تأثير مؤشرات الكفاءة والاستقلالية المالية في الحد من مستوى الهشاشة المالية في الشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة، حيث تم صياغة عدد من الفرضيات كحل لـ مشكلة البحث والتي تمثلت بفرضيات تأثير، وتم جمع البيانات من الموقع الرسمي لسوق الأردن للأوراق المالية ولعينة من خمسة شركات صناعية أردنية وللفترة (2010-2020)، وتم اعتماد التحليل المالي والأساليب الإحصائية في معالجة البيانات وباستخدام برنامج (Excel) والبرنامج الإحصائي (Eviews-12)، وتم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات ومنها إدراك الشركات الصناعية عينة الدراسة إلى مخاطر الهشاشة المالية وضرورة مواجهتها ومحاولة المحافظة على الاستقرار المالي في الشركات وضرورة التقليل من الاعتماد على الديون كمصدر رئيسي للتمويل وأظهرت النتائج أنه مع انخفاض نسبة المصاريف التشغيلية فإن ذلك يؤدي إلى تأثير زيادة الكفاءة المالية والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى الهشاشة المالية وكذلك أظهرت النتائج أن انخفاض نسبة الدين إلى الموجودات يساهم في خفض مستوى الهشاشة المالية، كذلك اعتماد الشركات على أنظمة مالية حديثة وتطوير وتدريب الكوادر والاستفادة من الخبرات العالمية له أثر كبير في رفع الكفاءة المالية وخفض الهشاشة المالية في الشركات الصناعية الأردنية، كذلك تم التوصل إلى أن مؤشرات الكفاءة المالية والاستقلالية المالية تؤثر في مستوى الهشاشة المالية في الشركات عينة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة المالية؛ الهشاشة المالية؛ الاستقلالية المالية؛ نسبة مصاريف التشغيل؛ نسبة الدين إلى الموجودات؛ نسبة تغطية الفوائد.

### 1. المقدمة:

تعتبر الشركات الصناعية العمود الفقري للنشاط الاقتصادي وهي تشكل عامل مهم للتقدم وتطور الاقتصاد في البلد، وكلما زادت الشركات وتوسعت كلما زادت المخاطر المصاحبة للعمل تلك الشركات ومن أبرز تلك المخاطر هي مخاطر التخلف عن السداد، والتي تهدد إمكانية استمرار الشركات بمعنى أن أكثر المخاطر التي تهدد سلامة واستقراره المالية للشركات هي الهشاشة المالية، ومن الحلول للمواجهة هذه المخاطر هو تطبيق الكفاءة المالية والاستقلالية المالية في الشركات، فالكفاءة المالية تمكن الشركات من استغلال أمثل للموارد المالية المتوفرة وتقليل الهدر والإسراف في الموارد المتوفرة

وكذلك رفع كفاءة الأداء والاستقلالية المالية تزيد من الاعتماد على الموارد الذاتية وتقليل الديون والالتزامات والمخاطر المصاحبة وهو بدوره يساهم في تخفيض مستوى الهشاشة المالية في الشركات، ومن هنا ونتيجة لأهمية الكفاءة المالية في الشركات حاول البحث بينان مدى مساهمة الكفاءة المالية (متغير مستقل) والاستقلالية المالية (متغير مستقل) في الحد وتخفيض مستوى الهشاشة المالية (متغير تابع) في الشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة.

### 1.1. مشكلة الدراسة:

اقتضت الحاجة إلى المزيد من الدراسات بهدف معرفة والوقوف أمام مسببات الهشاشة المالية في القطاعات المختلفة وخصوصاً الصناعية ومحاولة تحقيق الاستقرار المالي فيه بهدف رفع الكفاءة، ويفرض أن الاستقرار المالي يستند على مدى الكفاءة في استغلال الموارد المالية المتاحة ومدى الاعتماد على الموارد الذاتية وبما يضمن تحقيق الاستقرار والقدرة على الاستمرار والنمو، ويمكن تحديد مشكلة البحث في الأسئلة التالية: (هل يوجد تأثير للكفاءة والاستقلالية المالية في الحد من الهشاشة المالية في الشركات) ومنها التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يوجد تأثير لمؤشر نسبة مصاريف التشغيل في الهشاشة المالية لشركات عينة الدراسة؟
- هل يوجد تأثير لمعدل دوران الموجودات في الهشاشة المالية لشركات عينة الدراسة؟
- هل يوجد تأثير لنسبة الدين إلى الموجودات في الهشاشة المالية لشركات عينة الدراسة؟
- هل يوجد تأثير لنسبة التمويل الدائم في الهشاشة المالية لشركات عينة الدراسة؟

### 2.1. أهمية الدراسة:

في الوقت الحالي ونتيجة للعولمة والمنافسة وجدت الشركات وخصوصاً الصناعية منها العديد من التحديات ووجدت نفسها في وضع يحتم عليها التركيز على إدارة الموارد المالية بكفاءة وزيادة الاعتماد على الموارد الذاتية مما يضمن لها توجيه الموارد المالية المحدودة إلى المجالات الأكثر ربحية وتنوع أوجه الاستثمارات وضمان مستويات منخفضة من المخاطر، ولتحقيق نوع من الاستقرار المالي في الشركات لا بد من إعطاء الأولوية إلى تحقيق كفاءة مالية في استغلال الموارد المالية وتقليل الديون، تكمن أهمية الدراسة من خلال تبين وتوضيح دور الكفاءة المالية والاستقلالية المالية في إدارة الموارد المالية بهدف تحقيق استقرار أمثل للموارد في ظل أقل ما يمكن من المخاطر والذي بدوره يضمن تحقيق الاستقرار المالي من خلال اعتماد الطرق العلمية في تحقيق الكفاءة والاستقلالية في إدارة الموارد المالية وبما يضمن تخفيض مستوى الهشاشة المالية والذي ينعكس إيجابياً في أداء الشركات.

### 3.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- الهدف الأول: مواكبة التطورات في مجال الفكر المالي فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة (الكفاءة المالية والاستقلالية المالية والهشاشة المالية).
- الهدف الثاني: التعرف على مؤشرات الكفاءة المالية والاستقلالية المالية ومؤشرات الهشاشة المالية.
- الهدف الثالث: معرفة مستوى الكفاءة المالية في الشركات عينة الدراسة.
- الهدف الرابع: معرفة مستوى الهشاشة المالية في الشركات عينة الدراسة.
- الهدف الخامس: معرفة مستوى الاستقلالية المالية في الشركات عينة الدراسة.
- الهدف السادس: تحليل نوع العلاقة التأثير بين الكفاءة والاستقلالية المالية والهشاشة المالية.

### 4.1. مصطلحات الدراسة:

- **الكفاءة المالية:** هي مدى القدرة على استغلال الموارد المالية المتوفرة وبشكل الأمثل والذي يضمن تخفيض التكاليف والهدر والإسراف إلى أدنى مستوى دون أن يؤثر على العمليات والمخرجات.
- **الاستقلالية المالية:** هي مدى الاعتماد على الموارد المالية الذاتية في النشاط وعمليات المنظمة ومحاولة تقليل الاعتماد على الرافعة المالية (الديون) في الهيكل المالي للمنظمة.
- **الهشاشة المالية:** هي ضعف في النظام والهيكل المالي للمنظمات اتجاه الأزمات والتي قد تتسبب في عدم قدرة على سداد الالتزامات وفي مواعيدها المحددة.
- **القطاع الصناعية:** هو قطاع مهم وحيوي وهو يعتبر العمود الفقري للنشاط الاقتصادي في البلد ويتكون من مجموع الشركات المرتبطة بنشاطها في الصناعة مثل إنتاج السلع والصناعات التحويلية والشحن والاستخراج وغيرها.

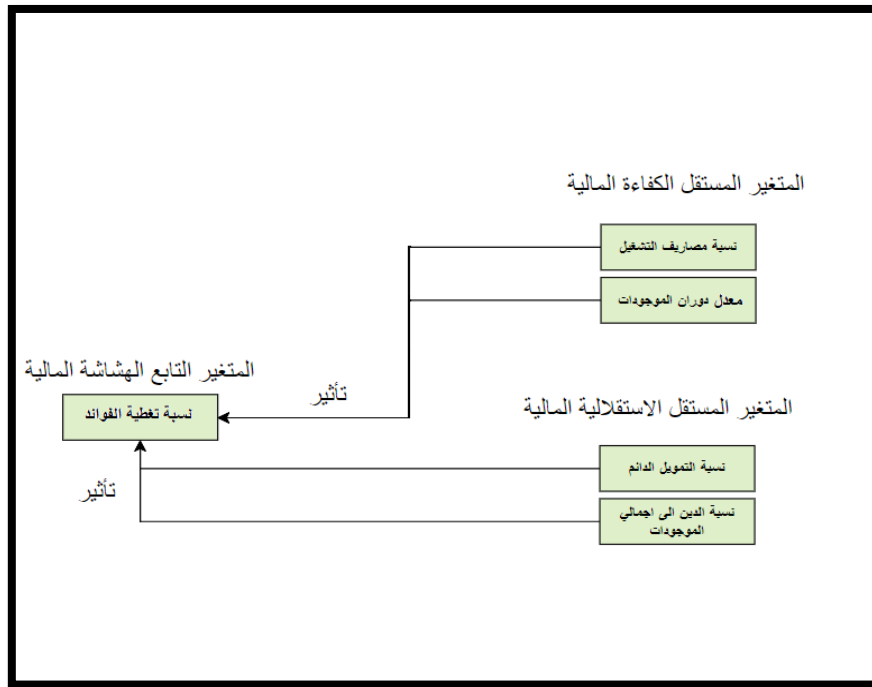
### 5.1. فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الرئيسية الأولى:** تمثل مقترحات الحلول للاختبار الأساليب المالية والإحصائية وهي: فرضية التأثير: (توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الكفاءة المالية والهشاشة المالية). ويشق منها الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مؤشر نسبة مصاريف التشغيل والهشاشة المالية.
- الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مؤشر معدل دوران الموجودات والهشاشة المالية.
- الفرضية الرئيسية الثانية: تمثل مقترحات الحلول للاختبار الأساليب المالية والإحصائية وهي: فرضية التأثير: (توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الاستقلالية المالية والهشاشة المالية). ويستق منها الفرضيات الفرعية التالية:
- الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مؤشر نسبة الدين إلى الموجودات والهشاشة المالية.
- الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مؤشر نسبة التمويل الدائم والهشاشة المالية.

#### 6.1. نموذج الدراسة:

المخطط الفرضي لدراسة:



الشكل (1): أنموذج الدراسة  
المصدر: من إعداد الباحثين.

#### 7.1. مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة تمثل بالقطاع الصناعي الاردني ولعينة من (5) شركات صناعية مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وتم اختيار العينة لعدد من الأسباب وهي اكتمال وتوفر بيانات الشركات عينة الدراسة فضلاً عن الإمكانات المالية والمساهمة في النشاط الاقتصادي الصناعي وللفترة (2010-2020).

#### 8.1. الأساليب المالية والإحصائية:

يهدف قياس المتغيرات واختبار الفرضيات من الجانب المالي والجانب الإحصائي، تم استخدام بعض المؤشرات المالية في التحليل المالي (نسبة مصاريف التشغيل ومعدل دوران الموجودات ونسبة التمويل الدائم ونسبة الدين إلى الموجودات ونسبة تغطية الفوائد) لقياس المتغيرات (الكفاءة المالية والاستقلالية المالية والهشاشة المالية) وتم استخدام برنامج (Excel) والبرنامج الإحصائي (Eviews-12)، وتم اعتماد مستوى معنوية (0.05).

## 2. الإطار النظري والدراسات السابقة:

### 1.2. الإطار النظري:

#### 1.1.2. مفهوم الكفاءة المالية:

تعتبر الكفاءة من المواضيع ذات الأهمية المتزايدة في العصر الحالي، كونها تعكس مدى الاستغلال أو الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة وكذلك تساهم في تقليل التكاليف والوقت والجهد اللازم للقيام بالأعمال والأنشطة وبالتالي تحسن من قدرة الشركة على المنافسة وكسب حصة سوقية ضمن

أسواق ذات منافسة شرسة، لا يوجد تعريف شامل لكفاءة وابتسط تعريف للكفاءة هي الحصول على الكثير بأقل ما يمكن، وتعرف الجمعية الفرنسية للمعايير الصناعية الكفاءة على أنها "استخدام القدرات في وضعية مهنية بهدف التوصل إلى الأداء الأمثل للنشاط" (الزهرة و قاسم ميلود، 2013)، الكفاءة المالية واحدة من المواضيع ذات الأهمية المتزايدة في العصر الحالي، خصوصًا مع زيادة شراسة المنافسة وارتفاع تكاليف الأموال حيث تؤدي الكفاءة المالية إلى إجراءات تقييم موضوعي لأداء الشركة وتطورها الصحي، تعتبر الكفاءة المالية من الوسائل الحاسمة في ضمان نجاح الشركة وتعتبر كذلك واحدة من أهم الوسائل نجاحها حيث تعبر عن مدى القدرات الاستثمارية للموجودات الشركة وقدرتها على الاستثمار في أنشطتها المختلفة (Begam, 2020)، ويمكن تعريف الكفاءة المالية على أنها " القدرة على الاستخدام الأمثل للموارد المالية لشركات" (سلمان وحسن، 2010)، بمعنى الهدف هو تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بحيث يمكن الحصول على أقصى إنتاجية ممكنة لمنتج ما سواء سلعة أو خدمة مع مراعات تقليل التكاليف وفي نفس الوقت عدم التأثير على جودة الناتج، وكذلك تعرف الكفاءة المالية على أنها " أداء المهام في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة والتي تكون عادة من خلال عمليات مبسطة وموحدة تستند إلى التكنولوجيا وتقوم بإلغاء الأنشطة غير الأساسية لتحقيق كفاءة مالية على درجة عالية" (Plc, 2012)، ولا تظهر الكفاءة المالية فقط القدرة على تخصيص الموارد وسداد الديون بل تظهر أيضًا القدرة على تحقيق العوائد والأرباح واستغلال الإمكانات المستقبلية، وكذلك تعرف على أنها " عند ما تكون المخرجات أكثر لكل وحدة من المدخلات هذه يعني كفاءة مالية أكبر" (Sherman, 2006)، بمعنى أن زيادة المخرجات يؤدي إلى زيادة في القدرة الإنتاجية حيث يتم الحصول على قدر أكبر من المخرجات بقدر أقل من المدخلات وهذا يعني تحقيق كفاءة في استغلال الموارد المالية المتاحة، حيث تحاول الشركة تحسين الأنشطة وكذلك التعامل بشكل الأمثل مع الموارد من ما يكسبها قدرة على القيام بالعمل وتحقيق استدامة مالية وتحقيق المزيد من العوائد وضمان الاستمرار والنمو (Lan, 2019)، وكذلك يمكن أن تعرف " تعتبر الشركة ذات كفاءة مالية في حال استغلال مواردها المالية المتوفرة افضل استغلال بحيث تحقق عوائد عالية و بأقل هدر ممكن" (رايس، 2012).

#### • أهمية الكفاءة المالية

تكمُن أهمية الكفاءة المالية في إدارة الموارد المالية في الشركة والتي أصبحت أمر بالغ في الأهمية حيث تتطلب الإدارة المالية الفعالة والكفاءة التخطيط والتنسيق بين الأنشطة المالية المختلفة في الشركة سواء من حيث مصادر الأموال أو من حيث استخداماتها، والهدف الرئيسي هو ضمان أقصى إنتاجية للأنشطة وعمليات الشركة مع تقليل الهدر واستخدام أقل ما يمكن من الموارد المالية المتوفرة، وكذلك ضمان تحقيق العوائد ومنع أي حالة من العسر المالي والإفلاس، وتساهم الكفاءة المالية أيضًا للشركات على الاستفادة من وفورات الحجم حيث سيوكون الهدف وتقليل التكاليف وتوزيعها على عدد أكبر من الوحدات المنتجة بشرط عدم تأثيرها على جودة المنتج النهائي كل هذا الأمر سوف يساهم في تحقيق الشركة لميزة تنافسية على حساب المنافسين ضمن بيئة ذات منافسة حادة وتعتبر كفاءة التكلفة شرط أساسي لنجاح الأداء المالي لشركة (Ngunyu, 2013)، كذلك يمكن القول أن الكفاءة المالية تساهم في الحصول على الادخارات الغير المستغلة ومحاولة الاستفادة منها في أنشطة إنتاجية مختلفة وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي (Lampedusa, 2019)، في ظل المنافسة الحادة من البديهي اعتماد الشركات على تحقيق الكفاءة المالية وذلك بهدف خفض التكاليف وتحقيق المزيد من الأرباح ومحاولة الحصول على حصة سوقية أكبر، وكذلك يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين الرفاهية المجتمع بصوره عامة (زهير، 2015)، وتساهم الكفاءة كذلك في تخفيض تكلفة العمليات والأنشطة وبالتالي زيادة الكفاءة وفعالية في أداء الشركة وبالتالي زيادة في الدخل المتحقق.

#### • طرق الوصول إلى الكفاءة المالية

يمكن لشركات الوصول إلى الكفاءة المالية من خلال:

1. تحقيق التعاون والتنسيق بين الأقسام المختلفة داخل الشركة والقيام بعمليات التخطيط المالي وكذلك عمليات الرقابة بهدف مقارنة ما هو مخطط بما تم إنجازه والاستفادة من التقدم التكنولوجي والتي تمكن من تقليل التكاليف وزيادة السرعة وجودة المنتجات.
2. وضع آلية تمنع الهدر الموارد والإسراف بحيث تضمن تحقيق التوازن بين الموارد أي العناصر المدخلة والمخرجات.
3. أن تكون للشركة إمكانية وقدرة وأهلية للتحقيق الكفاءة المالية في مواردها وكذلك يجب أن يتمتع موظفوها بتدريب والمؤهلات الكافية.

#### • مقاييس الكفاءة المالية

##### 1. معدل دوران الموجودات: (Assets Turnover Ratio)

معدل دوران الموجودات يقيس ويبين دوران الموجودات بمعنى مدى كفاءة الموجودات في تحقيق الإيرادات (المبيعات)، أي أن معدل دوران الموجودات (إجمالي دوران الموجودات) هو نسبة تعني كيف يتم تشغيل جميع الموجودات المملوكة من قبل الشركة ومدى تحقيقها للربح (Nurlaela, 2019). معدل دوران الموجودات هو نسبة صافي المبيعات مقسوم على إجمالي الموجودات، وأن ارتفاع هذه النسبة تعني كفاءة أعلى في استخدام هذه الموجودات (Efendy, 2018).

$$\text{نسبة دوران إجمالي الموجودات} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

ويتم من خلال هذه المقياس مقارنة الشركة مع بقية الشركات الأخرى المنافسة ومعرفة فيما إذا كانت تتمتع بكفاءة في إدارة موجوداتها، دائمًا ما تسعى الشركة إلى تحسين إمكاناتها الربحية ويتم ذلك عن طريق الاستخدام الكفوء للإجمالي الموجودات لدى الشركة.

## 2. نسبة مصاريف التشغيل: (Operating Expenses Ratio)

تعتبر نسبة مصاريف التشغيل (OER) واحدة من مقاييس الكفاءة المالية وهي تعبر عن المبالغ التي تم إنفاقها للتوليد الإيرادات، في العادة تقوم الشركة بتحليل التكاليف التشغيلية لمحاولة الوصول إلى النتائج المرجوة ويكون الهدف هو تحقيق أعلى إيراد وتقليل التكاليف إغلى أدنى مستوى ممكن يتم الحصول على نسبة مصاريف التشغيل من خلال قسمة إجمالي المصاريف التشغيلية على إجمالي الإيرادات وضرب الناتج في (100) للحصول على نسبة مئوية (Rosenberg, 2013) وكما الاتي:

$$\text{نسبة مصاريف التشغيل} = \frac{\text{إجمالي المصاريف التشغيلية}}{\text{إجمالي الإيرادات}} * 100$$

كلما انخفضت نسبة مصاريف التشغيل (OER) كلما كانت المؤسسة أكثر كفاءة في إدارة العملية التشغيلية.

### 2.1.2. مفهوم الاستقلالية المالية:

الاستقلالية المالية غاية تسعى إلى تحقيقه العديد من المؤسسات سواء كانت مؤسسات مالية أو غير مالية وذلك بسبب المزايا العديدة التي تحققها المؤسسة سواء من حيث حرية القيام بالأعمال والتخلص من ضغوط الديون وغيرها، من أجل معرفة معنى الاستقلالية المالية يجب معرفة معنى الاستقلالية والتي تعني الاستقلال الذاتي بمعنى أن الفرد يقوم بصناعة قراراته بنفسه وبدون تدخل جهة أو طرف آخر، تعتبر الاستقلالية المالية عنصر مهم ليس فقط للمؤسسة بل حتى عنصر مهم لتعزيز الاستقلال المالي للبلد، كون الاستقلالية سوف تؤدي إلى تطوير الأعمال وتقليل التكاليف وإيقاف الهدر والإسراف والعمل على استغلال أمثل للموارد المالية المتاحة وبالتالي سوف ينعكس إيجابيًا على الوضع الاقتصادي للبلد ودائمًا ما يصاحب قيام المؤسسات بالأعمال والأنشطة العديد من التهديدات التي قد تكون سبب في فقدان الأمن المالي لهذه المؤسسات وللتلافي هذا الأمر؛ على المؤسسات أن تضع الحلول المناسبة وتطبق سياسة مالية صحيحة ومستقلة قادرة على مواجهة التهديدات والصدمات الخارجية والداخلية وكذلك تساهم الاستقلالية المالية في مساعدة المؤسسة على الخروج من الأزمة المالية وكذلك مواجهة شبح الإفلاس (Nguxen, 2019)، دائمًا ما تفضل المؤسسات التي ترغب في تحقيق الأمن المالي الاستثمار في الاستثمارات التي تحقق الاستقرار المالي وتمكنها من الوصول إلى نقطة الأمان والاستقرار وفي حال كان مستوى الأمان المالي مرتفع فإن الاستقلالية المالية سوف تكون مرتفعة أيضًا (Nguyen, 2017)، وفي المؤسسات تعني الاستقلالية امتلاك القدرة على السعي لتحقيق الأهداف والقيام بكل الأعمال والأنشطة والواجبات بصورة ذاتية والاعتماد على الموارد المتوفرة دون تدخل أو التوجه لأي طرف خارجي، في الوقت الحالي تعتبر واحدة من التحديات التي تواجهها المؤسسة هو إيجاد مصادر تمويل كافية بتغطية الاحتياجات وضمان سير العمل ولكن ارتفاع التكاليف ومع زيادة شراسة المنافسة أصبح الأمر معقد جدًا وهنا أصبح من الضروري على المؤسسة فرض سياسة الأمر الواقع والعمل على تحقيق سياسة استقلالية مالية تمكنها من الوصول إلى الأهداف وتحقيق التوازن في أنشطتها وعملياتها، من أجل فهم الاستقلالية أكثر يجب أن يتم التميز بين الموجودات المستثمرة والموجودات المستخدمة وكذلك يجب التميز وفهم الفرق بين الاحتياجات والرغبات حيث أن الاحتياجات هي الضروريات التي تمكن المؤسسة من القيام بأعمالها وأنشطتها اليومية بينما الرغبات هي الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى الوصول إليها (Sons, 2013).

### • أهمية الاستقلالية المالية

الاستقلالية المالية ذات أهمية متزايدة خصوصًا في ظل ارتفاع تكاليف التمويل وزيادة حدة المنافسة و يكون الهدف من تطبيق مفهوم الاستقلالية المالية هو تحقيق سياسة مالية متكاملة ومتناسقة تمكن المؤسسة من الوصول إلى الأهداف فالسياسة المالية هي عبارة عن القرارات التي يكون الهدف منها تخصيص الموارد المالية لتحقيق الأهداف على المدى القصير والطويل وذلك ضمن الامكانيات المالية المتوفرة للمؤسسة (بوزنادة، 2013). كذلك الهدف من السياسة المالية تحقيق المستوى الأمثل من السيولة المالية وتحقيق الربحية أو المردودية العالية وتدني التكاليف إلى أدنى مستوى ممكن ومحاولة تمويل الاستثمارات بدون هدر والاعتماد بصورة أكثر على موارد ذاتية، فالتمويل الداخلي أو الذاتي يعبر عن الارتباط بين التجميع والاستخدام بمعنى الإدخار والاستخدام أي استخدام الاحتياطيات والتي تمثل أرباح السنوات السابقة والتي تكون تحت تصرف المؤسسة والاحتياطات نوعين قانونية واختيارية وكذلك الاعتماد على التمويل الذاتي من خلال الأرباح المحتجزة والتي تمثل فائض من الأرباح التي اختارت المؤسسة عدم توزيعه على المساهمين يحقق التمويل الداخلي مزايا عديدة ومنها تقليل التكاليف وزيادة الحرية في اتخاذ القرار وتقليل التكاليف (حورية، 2013)، حيث أن السياسة المالية المتبعة تمكن من الوصول إلى تطبيق أفضل للاستقلالية المالية حيث من خلال العلاقة بين السياسة المالية والاستقلالية يمكن تحقيق النمو والاستمرارية والمردودية عالية (الياسر، 2006)، واحدة من السياسات التمويل التي تؤدي إلى تحقيق الاستقلالية المالية هي الاعتماد على التمويل الذاتي أو سياسة التمويل الذاتي وينقسم التمويل الذاتي إلى قسمين تمويل ذاتي من خلال التدفقات النقدية المتولدة من الأعمال والأنشطة وتمويل ذاتي عن طريق الموجودات المتوفرة مثل بيع موجود قديم وإصدار أسهم أو الاعتماد على الأرباح المحتجزة وغيرها (Hamel, 2020)، كذلك تعتبر عملية اختيار هيكل رأس المال من القاضية المهمة حيث تسعى المؤسسة إلى توفير الموارد المالية أما من مصادر داخلية مثل الأرباح المحتجزة والاحتياطيات أو من مصادر خارجية

مثل إصدار الأسهم والقروض ودائماً خيار استخدام المصادر الداخلية هو الأفضل كونه أقل كلفة وأقل مخاطر ولكن هنالك أولويات عدة تؤثر في القرارات التمويلية مثل الكلفة وخلق قيمة وتعظيم الربحية و المخاطر (ياره، 2020)، الدافع من وراء التمويل الذاتي هو تحقيق هدفين أساسيين وهما أولاً: التمويل الذاتي للبقاء بمعنى ضمان بقاء واستمرار المؤسسة و ثانياً: هو التمويل الذاتي للنمو أي تحقيق تمويل ذاتي يمكن من تحقيق نمو والتوسع في الأعمال مستقبلاً.

#### • مقاييس الاستقلالية المالية

##### 1. نسبة التمويل الدائم (Perpetual Financing Ratio):

تعتبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة أو الموارد الثابتة للموجودات الثابتة للمؤسسة، تتمثل الموارد الثابتة بأنها تلك الموارد التي تغطي الموجودات الثابتة فقط وأما الموجودات الثابتة فهي الموجودات طويلة الأجل التي تستخدمها المؤسسة في توليد الدخل، ويمكن الحصول على هذه النسبة من خلال قسمة الموارد الثابتة أو الأموال الدائمة على الاستخدامات الثابتة أو الأصول الثابتة وكما يأتي: (بوعلام، 1997)

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الموارد الثابتة (الأموال الدائمة)}}{\text{الموجودات الثابتة (الاستخدامات الثابتة)}}$$

تكون هذه النسبة مقبولة أو إيجابية للمؤسسة عندما تكون القيمة مساوية أو أكبر من (1) على أقل تقدير.

##### 2. نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات (Debt To Total Assets Ratio):

تقوم الشركات بالاعتماد على المصادر الخارجية مثل القروض وذلك للقيام بالأعمال لأن الاقتراض يزيد من قدرتها الاستثمارية بالإضافة إلى تكلفتها المنخفضة مقارنة برأس المال السهمي ولكن قد يؤدي الإفراط في الاقتراض إلى حدوث مخاطر ومشاكل للشركة ويهدف معرفة مستوى ديون الشركة يجب تحديد نسبة ديونها أو نسبة الرافعة المالية، يتمثل إجمالي الديون بأنه مجموع الديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل وأما مجموع الموجودات فإنه يمثل إجمالي موجودات الشركة ويتم الحصول عليها من خلال جمع الموجودات الثابتة (الات وأراضي ومباني وغيرها) مع الموجودات المتداولة (النقد والمخزون والحسابات المدينة وغيرها) (Madume, 2018)، ويتم الحصول على نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات من خلال قسمة مجموع الديون على مجموع الموجودات وكما يأتي:

$$\text{نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

تسمى هذه النسبة أيضاً نسبة قابلية السداد وهي تبين القدرة على الوفاء حيث تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجوداتها بأموالها الخارجية حيث كلما كانت هذه النسبة أصغر كل ما كانت أموال الدائنين مضمونة أي بمعنى يجب على الناتج أن يساوي أو أن يكون أصغر من (0.5). يمكن القول أن إذا كانت النسبة تزيد عن (1.0) (100%) فإن الشركة لديها ديون أكثر من الموجودات والنسبة الأقل من (1.0) (100%) تعني أن الشركة لديها موجودات أكثر من الديون هذا وتختلف هذه النسبة من صناعة إلى أخرى (Ilmu, 2019).

#### 3.1.2 مفهوم الهشاشة المالية:

استخدم مصطلح الهشاشة المالية أول مرة من قبل الباحث (Minsky) في عام 1972م وذلك خلال محاولته لتطوير نموذج بغية التوصل ومعرفة وشرح وتفسير فترات عدم الاستقرار المالي وكذلك بعض من الأزمات المالية، بهدف معرفة معنى الهشاشة المالية يجب أولاً معرفة معنى الهشاشة والتي يمكن أن تعرف على أنها عبارة عن الوضع الذي يتسم بالتعرض وبشكل كبير لهزات بجميع أشكالها ويتسم أيضاً بمخاطر عالية وبأزمات متكررة أو يمكن أن تعرف على أنها ضعف وسهولة تفتت النظام (بيرجيس، 2016)، تعتبر الهشاشة المالية واحدة من المواضيع المهمة والحساسة خصوصاً بعد تعرض الاقتصاد العالمي إلى اضطرابات وأزمات أثرت وبشكل كبير على المنظمات سواء المالية أو غير المالية وتعرضها لمخاطر كبيرة أدت إلى إفلاس بعضها وخروجها من المنافسة فضلاً عن الاهتمام بموضوع الهشاشة المالية ومحاولة فهم وتفسير سبب ضعف الاستقرار والأمان المالي في المؤسسة، تقدم الهشاشة المالية تفسير لسبب عدم قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات المترتبة عليها وكذلك تساهم في تفسير سبب عدم تحقيق الربحية المخططة والتي تحاول المؤسسة الوصول إليها (Tymoigne, 2009)، يرى بعض الباحثين أن الهشاشة المالية تظهر بشكل طبيعي كظاهرة توازن تؤدي إلى تقليل الربحية وزيادة في مخاطر التخلف عن السداد وتكون السياسة الاقتصادية المتبعة مبرر لحدوث هذا الأمر وفي الجانب الآخر يرى بعض الباحثين أن ظاهرة الهشاشة المالية تحدث نتيجة أخطاء متراكمة سابقة وهذه الأخطاء وسوء في الإدارة واتخاذ القرارات هي التي أدت إلى حدوث هشاشة أو ضعف مالي في الشركة (Calomiris, 2004)، يمكن أن تحدث الهشاشة المالية نتيجة لثلاث أسباب هي سلوك الشركة الاستثماري وطريقة التمويل المعتمدة والحالة الاقتصادية بشكل عام يعتبر من الصعوبة البالغة تحديد سبب الهشاشة المالية أو الضعف المالي في الشركة حيث تعتبر من العمليات بالغة التعقيد والصعوبة (Schroeder, 2009)، ليس هنالك تعريف شامل ومعتمد للهشاشة المالية ولكن يمكن تعريف الهشاشة المالية بمفهومها البسيط على أنها ضعف النظام المالي في مواجهة

أزمة مالية أو هو ضعف مالي في الشركة حيث تواجه صعوبات في الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها وقد يؤدي بها إلى الاعتماد على إعادة التمويل باستخدام الديون أو حتى بيع بعض من موجوداتها لتجنب مخاطر أكبر، ويمكن أن تعرف الهشاشة المالية على أنها "حالة عدم الاستقرار المالي والذي ينتج من خلال عدم قدرة الشركة المالية على الوفاء بالتزاماتها ويتبعه انخفاض في مستوى الربحية" (العطوي، 2017)، يبين هذا التعريف الحالة التي تصل إليها الشركة حيث تواجه عجز في سداد الالتزامات نتيجة لوجود حالة من عدم الاستقرار المالي والذي يؤدي أيضاً إلى انخفاض في مستوى التدفقات النقدية أو ربحية الشركة، وكذلك يمكن أن تعرف الهشاشة المالية على أنها "ضعف في العوامل الداخلية لشركة أو بسبب عوامل خارجية" (Hong, 2011)، يشير هذا التعريف إلى العوامل الداخلية والخارجية التي تكون سبب في حدوث الضعف المالي في الشركة فالعوامل الداخلية تشمل المخاطر الأخلاقية وسوء الإدارة وغيرها من العوامل الداخلية بينما العوامل الخارجية تتمثل بالأزمات المالي التي يمكن أن يصاب بها الاقتصاد ككل، ويمكن أن تعرف الهشاشة المالية على أنها "الحساسية العالية للمراكز المالية لتغيرات في أسعار الموجودات وظروف الائتمان والنمو الاقتصادي بحيث تؤدي التقلبات غير المعتادة في المتغيرات السابقة إلى خلق صعوبات بالوفاء بالتزامات بمعنى أنها الحالة التي تقوم من خلالها الوحدة الاقتصادية بالاعتماد على التمويل بالديون أو بيع الموجودات من أجل الوفاء بالتزاماتها" (Schinasi, 2006)، يبين هذا التعريف شدة تأثير النظام المالي في الشركة بالتغيرات المحيطة بحيث تؤثر على القدرة على الحصول على الموارد المالية والقدرة على الاستمرار في النمو من ما يؤدي إلى محاولة الشركة إيجاد الحلول عن طريق بيع الموجودات لتلافي كبر الخطر أو التهديد، وتعرف الهشاشة المالية أيضاً على أنها "عبارة عن ضعف مالي أو احتمال حدوث ضعف في النظام المالي والذي ينشأ جزئياً من وجود خطر أخلاقي في الشركة" (Ranciere, 2006)، يركز هذا التعريف على أن واحدة من أهم أسباب حدوث الهشاشة المالية هي المخاطر الأخلاقية في الشركة وتتمثل هذه المخاطر في محاولة انتهاز الفرص المربحة دون الأخذ بنظر الاعتبار المخاطر والتهديدات المصاحبة لهذه الفرص.

#### • أهمية الهشاشة المالية

تنشأ الهشاشة المالية من انتشار ممارسات الشركات واعتمادها على عقود التمويل بالديون بهدف تمويل عملياتها وأنشطتها الإنتاجية، تحصل هذه الشركات على القروض مقابل وعد بسداد أصل القرض والفائدة خلال المدة وحسب ما هو متفق في العقد المبرم ما بين الأطراف وهنا يجب على الشركة توفير الضمانات الكافية بحيث يمكنها سداد الدين والفائدة وفي حال فشلت الشركة المقترضة في السداد فهذا الأمر يؤدي بها إلى الإفلاس، وحسب (Minsky) تعتبر الشركة ذات هشاشة مالية في حال واجهت صعوبات في سداد الالتزامات ويتم تحليل الهشاشة المالية من حيث فئات التدفقات النقدية للشركة والإيرادات المتحققة والاقتراض واستخدامات الأموال وخدمة الديون ويمكن توضيح التدفقات النقدية من حيث المصادر والاستخدامات (Duncanc, 2001) كما في المعادلة التالية:

$$R + D = I + V$$

حيث أن:

(R) = التدفقات النقدية، (D) = الاقتراض، (I) = الاستثمار، (V) = خدمة الدين

تعكس الهشاشة المالية نقص الموارد للتعامل مع النفقات المجمعة وغير المتوقعة (Bialowolski, 2021)، وبالتالي تساهم عملية دراسة وتحليل الهشاشة المالية للمؤسسة على معرفة المعوقات التي تقف أمام وصول الشركة إلى حالة الاستقرار والأمان المالي ويمكن القول أن عدم الاستقرار المالي في الشركة هو فشل مالي مؤقت ويمكن الكشف عن الهشاشة المالية من خلال القيمة الصافية للشركة غير المادية وصافي الثروة الجماعية والتخلف عن السداد وانخفاض الربحية (Susan, 2019)، تختلف درجة الهشاشة المالية باختلاف المراحل التي تمر بها الشركة والاقتصاد على حد سواء وكذلك حجم الشركة وطبيعة الأعمال يلعب دور في مستوى الهشاشة المالية (الدليحي، 2011) في العادة تكون الشركات التي لا تمتلك احتياطات سائلة هي الأكثر عرضة للضعف والهشاشة في نظامها المالي (Brunetti, 2012)، من أجل إيجاد الحلول المناسبة للهشاشة المالية التي تعاني منها الشركة يجب إعادة هندسة النظام المالي بحيث يتمتع بالقوة والصلابة بالإضافة إلى المرونة بنفس الوقت والتي تمكن من المواجهة والتكيف مع المعوقات والصدمات الداخلية والخارجية التي تصاب بها الشركة كذلك يجب تفعيل الدور الرقابي سواء رقابة داخلية ورقابة خارجية بحيث تعمل على تصحيح مسار العمل والاستفادة من عملية التغذية العكسية وأخذ الدروس والعبر من الأخطاء السابقة كذلك تقليل الاعتماد على المصادر المالية الخارجية واستبدالها بمصادر ذاتية وينسب تحفظ الأمان المالي بحيث يمكنها الاستمرار والتوسع مستقبلاً (الهوران، 2012).

#### • أسباب وحلول الهشاشة المالية

يمكن توضيح أسباب الهشاشة المالية في أن هنالك بعدين للهشاشة المالية البعد الأول يتعلق بعدم اليقين المتزايد والطلب المرتبط لأنشطة التمويل المتعلقة بالمضاربة والثاني يتعلق بنمط التوزيع التمويلي العالمي للاقتصاديات المتقدمة وبقية العالم بمعنى أن أسباب الهشاشة المالية تكون إما مرتبطة بعوامل داخلية أو عوامل خارجية فالعوامل الداخلية تتمثل بالمخاطر الأخلاقية ومشاكل ضعف الإدارة وضعف الموقف المالي وظهور الابتكارات المالية الجديدة والعوامل الخارجية تتمثل بالمنافسة والتدخل الحكومي والقيود والأزمات وحالات عدم الاستقرار الاقتصادي، تختلف الأسباب باختلاف حجم وقدرة الشركة وطبيعة عملها فعلى سبيل المثال نجد أنه في المؤسسات المالية والمصرفية واحدة من أهم أسباب الهشاشة المالية هو زيادة عدد الودائع غير

المؤمن عليها وزيادة في تقديم القروض بدون ضمانات كافية (Quijano, 2013)، وكذلك طبيعة السياسة الاستثمارية المطبقة فإهمال المخاطر يساهم وبشكل كبير في حدوث الهشاشة المالية (Gennaioli, 2012)، يمكن القول أن العلاقة ما بين حجم الشركات والهشاشة المالية للشركات قوية بالنسبة لتحيز الشركة إلى البقاء على الحياة بمعنى أن الشركة كل ما كبر حجمها زادت التحديات والصعوبات التي تواجهها بالإضافة إلى أنها سوف تحاول إيجاد الحلول واتخاذ القرارات المناسبة للضمان بقاءها وعدم خسارة حصتها التنافسية (Alfaro, 2019)، كذلك تعزيز مستوى السيولة يلعب دور إيجابي في تقليل مستوى الهشاشة المالية في النظام المالي في الشركة كونها سوف تحتفظ بمستوى ملائم من النقد السائل بما يعزز إمكانياتها على سداد الالتزامات بمعنى يجب على الشركة اتباع سياسة السيولة المناسبة التي تضمن بناء هيكل مالي يمكن الشركة من الصمود أمام الصدمات السلبية سواء داخلية أو خارجية (Danilo, 2020)، وللمحد من مخاطر الهشاشة المالية يمكن أن تقوم الشركة بالابتعاد عن الاستثمارات التي تزعزع الاستقرار المالي أي الابتعاد عن الاستثمار الخطر ومحاولة توفير مرونة أكبر وتنوع المخاطر وتقليل الاعتماد على الموارد المالية الخارجية (Draghi, 2003)، كذلك الرقابة تلعب دور إيجابي في الحد من الهشاشة المالية وتزيد من فرص الرفاهية والتمتع بصحة مالية عالية (Bialowski, 2021)، هنالك وجهات نظر أخرى حول أسباب الهشاشة المالية حيث يرى بعض الباحثين أن التحرير المالي يؤدي إلى الإفراط في المخاطر وبالتالي يزيد من تقلبات الاقتصاد الكلي وهو بدوره يولد الهشاشة المالي ويزيد من احتمالية حدوث الأزمات المالية والتي تؤثر سلباً على النمو (Roseline, 2012).

#### • مقاييس الهشاشة المالية

##### 1. هشاشة منسكي مؤشر تحوط أو مضاربة أو تمويل بونزي:

اقترح العالم (Minsky) تقسم المؤسسات إلى ثلاث فئات وهي إما شركة تمويل تحوط أو شركة تمويل مضاربة أو شركة تمويل بونزي ويمكن تطبيق هذا التقسيم على جميع أنواع المؤسسات سواء مالية أو غير مالية، الشركات التي تكون ذات تمويل تحوط هي الشركات تكون قادرة على سداد كل التزاماتها وفي مواعيد استحقاقها وإما الشركات تمويل المضاربة فهي تعرف مسبقاً أنها لن تكون لديها القدرة على توليد الإيرادات الكافية للوفاء بجميع التزاماتها وفي مواعيدها المحددة وأما بالنسبة لشركات تمويل بونزي فهي تشبه إلى حد ما تمويل المضاربة من حيث أنها لن تكون قادرة على الوفاء بجميع التزاماتها وفي مواعيدها ومع ذلك فإن حجم الاختلاف ما بين كل من الإيرادات والالتزامات يكون أكبر (حسن، 2020) نسبة تغطية الفوائد:

$$IC = \frac{Net\ Income + Interest\ Expense}{Interest\ Expense}$$

حيث أن: IC = تغطية الفوائد، Net Income = صافي الدخل، Interest Expense = مصروفات الفوائد

جدول (1): اختيار فئة المؤسسة حسب التقسيم الاتي

تمويل تحوط	أكبر أو يساوي 4	IC
تمويل مضاربة	بين 4 و 0	IC
تمويل بونزي	أقل من الصفر	IC

المصدر: (Teixeira 2017)

##### 2.2. الدراسات السابقة:

- دراسة حمودي (2020) التحليل المالي وعلاقته بقياس وتقييم الكفاءة المالية لشركات التحويل المالي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2013-2017)، تهدف الدراسة إلى التعرف على دور التحليل المالي العمودي والأفقي للقوائم المالية ودورها في قياس الكفاءة المالية للشركات التحويل المالي وفهم نقاط القوة والضعف لهذه الشركات، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي وشملت الدراسة على أربع شركات كلها مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية واللمدة (2013-2017)، وتم التحليل العمودي والأفقي باستخدام برنامج (Microsoft Excel)، حيث تم التوصل إلى نتائج واستنتاجات أهمها وجود ضعف في القدرة الاستثمارية للشركات ضمن الدراسة وكذلك وجود نوع من الكفاءة المالية للبعض الشركات من ما يؤدي إلى تعزيز مراكزها المالية، تكمن أوجه تشابه الدراسة الحالية مع دراسة حمودي في التطرق إلى متغير الكفاءة المالية وتكوين وبلورة إطار نظري عن متغير الكفاءة المالية، أما أوجه الاختلاف فتكمن في طبيعة العينة والسوق والمدة الزمنية المستخدمة وعدم التطرق إلى متغيرات الاستقلالية المالية والهشاشة المالية.
- دراسة النجار وولس (2015) تقييم الكفاءة المالية في نظام التأمين الصحي الحكومي في قطاع غزة، تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تقييم للكفاءة المالية للنظام التأمين الصحي الحكومي في قطاع غزة، مجتمع الدراسة هو نظام التأمين الصحي في قطاع غزة واستخدام أسلوب دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة وتم استخدام مؤشرات حديثة للوصول إلى نتائج حول الكفاءة المالية للنظام التأمين الصحي وباستخدام السلاسل الزمنية لمدخلات ومخرجات النظام ومن المؤشرات المستخدمة نسبة العائد على حقوق الملكية ونموذج القيمة الاقتصادية المضافة وأسلوب تحليل البيانات المغلفة وطريقة حد التكلفة العشوائية والحد السميك وأسلوب التوزيع الحر، تم عرض البيانات وتحليل وتفسير تقارير ذات العلاقة والخاصة بإدارة

المصروفات والإيرادات وكذلك تم إيجاد النسب والعلاقات باستخدام برنامج (Microsoft Excel)، حيث بينت نتائج هذه الدراسة بأن نظام التأمين الصحي الحكومي لا يتمتع بكفاءة مالية تمكنه من العمل بصورة فعالة كذلك بينت الدراسة نقص ملحوظ في معدل الأطباء المتخصصين وكذلك نقص في الأجهزة الطبية وارتفاع في تكاليف الأدوية والعلاج، وتم التوصل إلى توصيات عديدة ومنها أهمية القيام بخفض التكاليف والنفقات إلى أدنى مستوى ممكن وكذلك العمل على رفع جودة الخدمات المقدمة ورفع مستوى التمويل الداخلي والخارجي ليتوافق مع حجم الانفاق للوصول إلى الكفاءة المالية المطلوبة لنظام التأمين الصحي الحكومي، أوجه تشابه الدراسة الحالية مع دراسة النجار وحلس في التطرق إلى متغير الكفاءة المالية وتكوين وبلورة إطار نظري عن متغير الكفاءة المالية، أما أوجه الاختلاف فتكمن في طبيعة العينة والسوق والمدة الزمنية وعدم التطرق إلى متغيرات الاستقلالية المالية والهشاشة المالية.

• دراسة حسين والسقا ومحمود (2020) تعزيز الكفاءة المالية في ظل معايير (IFRS) للحد من الهشاشة المالية دراسة تجريبية لواقع الأزمات في العراق باستخدام تحليل مغلف البيانات، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في العلاقة بين الكفاءة والهشاشة المالية في القطاع المصرفي العراقي، كذلك حاولت الدراسة فهم تأثير الأزمات المالية وكيفية الوقوف والحد من آثار هذه الأزمات وتم اختيار عينة من (20) مصرف تجاري مدرج في سوق العراق للأوراق المالية وللفترة (2013-2018)، وتم اختيار مؤشر (Z-score) ومؤشر (التحوط، مضاربة، بونزي) للقياس الهشاشة المالية أما عن الكفاءة المالية فقد تم القياس باستخدام تحليل مغلف البيانات وكذلك تمثل دور (IFRS) في مدى تبني المصارف هذا المعيار، وتم التوصل إلى نتيجة وهي أن الكفاءة المالية العالية تساهم في تقليل الهشاشة المالية وأن تبني (IFRS) يعتبر إيجابي ويظهر دوره ضمن فترات ما قبل الأزمات المالية وبعدها، أوجه تشابه الدراسة الحالية مع دراسة حسين والسقا ومحمود تكمن في التطرق إلى متغيرات الكفاءة والهشاشة المالية. أما أوجه الاختلاف فتكمن في عدم التطرق إلى مفهوم الاستقلالية المالية كذلك وجود اختلاف في العينة والسوق والمدة الزمنية.

• دراسة (Lukac & Kedzo, 2020) *The financial efficiency of small food and drink produces across selected European union countries using data envelopment analysis* تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور الكفاءة المالية في المشاريع الصغيرة لإنتاج الأغذية والمشروبات وكذلك معرفة المشاكل والعقبات التي تقف أمام هذه المشاريع الصغيرة وكذلك أخذ النظر في معايير متعددة ضمن الأنشطة التشغيلية والمالية والتسويقية والاستراتيجية، وتهدف الدراسة إلى تحليل هذه المشاريع الصغيرة عبر بلدان الاتحاد الأوروبي وتقدير الكفاءة النسبية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)، ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة أن عدد من الشركات الصغيرة ذات كفاءة عالية، في العينة يوجد اختلافات خلال فترة التحليل حيث تكشف البلدان التي توجد فيها أكبر نسبة من المنتجين الصغار الأكفاء أن نسب الكفاءة الفعالة والربحية أفضل وكذلك أشارت الدراسة إلى إمكانية تحسين إنتاج المشاريع الصغيرة من خلال رفع الكفاءة المالية، تكمن أوجه تشابه دراسة (Lukac & Kedzo) مع الدراسة الحالية في التطرق إلى مفهوم الكفاءة المالية والتطبيق في القطاع الصناعي وجود تشابه في بعض ال، أما أوجه الاختلاف فتكمن حجم العينة والسوق والمدة الزمنية كذلك وجود اختلاف من حيث عدم التطرق إلى مفاهيم الاستقلالية والهشاشة المالية.

• دراسة (Schroeder, 2009) *Defining and detecting financial fragility: New Zealand's experience* تهدف هذه الدراسة إلى التحقق في سبب الهشاشة المالية وكذلك إعطاء مفهوم وتعريفات مختلفة في الأدبيات الاقتصادية، كذلك تهدف الدراسة إلى معرفة أسباب عدم الاستقرار المالي وتم مقارنة الأساليب المختلفة لتعريف واكتشاف الهشاشة المالية باستخدام مجموعة مقابلة من المؤشرات واستخدام مؤشر نهج ما بعد (Keynesian) من إطار بسيط لحاسبة التدفق النقدي، من ال المستخدمة هو إطار منسكي (مضاربة وتحوط وبونزي) وتمت الدراسة على قطاعات وللعينة من المؤسسات المالية وغير المالية، وتم التوصل إلى استنتاجات حيث كانت نيوزيلندا في وضع هش ماليًا لأكثر من ثلاث سنوات وفي هذه الفترة كان يمكن من خلالها لصانعي السياسات أن يتخذ قرارات تجعل نيوزيلندا أكثر مرونة وقدرة في مواجهة عدم الاستقرار ووضع حد للهشاشة المالية، تكمن أوجه تشابه الدراسة الحالية مع دراسة (Schroeder) فقد تطرقت الدراستين إلى مفهوم الهشاشة المالية فضلاً عن التطرق إلى أسباب حالات عدم الاستقرار المالي ومقارنة الأساليب المختلفة وتم الاستفادة في تكوين إطار نظري عن متغير الهشاشة المالية، تكمن أوجه الاختلاف في حجم وطبيعة العينة والسوق والمدة الزمنية ووجد اختلاف في ال المستخدمة.

### 3. التحليل المالي:

#### 1.3. التحليل المالي للكفاءة المالية:

##### 1.1.3. التحليل المالي لنسبة مصاريف التشغيل (Operating Expenses Ratio)

تبين نسبة مصاريف التشغيل المصاريف التي تم انفاقها للتوليد الإيرادات ودائما ما تحاول الشركات تحليل مصاريفها التشغيلية لمحاولة الوصول إلى النتائج المرجوة ومحاولة تحقيق أعلى إيراد بأقل قدر من المصاريف، يتم الحصول على نسبة مصاريف التشغيل من خلال قسمة إجمالي المصاريف

التشغيلية على إجمالي الإيرادات وضرب الناتج في (100) للحصول على نسبة مئوية، كلما وقعت النسبة بين (0.5) و (0.7) كلما كانت الشركة أكثر كفاءة (Rosenberg, 2013)، يبين الجدول (1) تحليل نسبة مصاريف التشغيل للشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة.

جدول (1): تحليل نسبة مصاريف التشغيل للشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة

ت	اسم الشركة/المدة الزمنية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	معدل الشركة
1	اسمنت الشمالية	0.794	0.775	0.878	0.828	0.687	0.720	0.740	0.736	0.973	0.854	0.750	0.794
2	الاستثمارات العامة	0.654	0.721	0.712	0.694	0.658	0.708	0.548	0.576	0.682	0.547	0.571	0.643
3	الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية	0.930	0.907	0.879	0.871	0.857	0.863	0.827	0.860	0.889	0.988	0.896	0.888
4	البوتاس العربية	0.534	0.442	0.487	0.648	0.737	0.593	0.822	0.752	0.654	0.551	0.598	0.620
5	الصناعية التجارية الزراعية	0.922	0.915	0.903	0.893	0.905	0.933	0.923	0.931	0.943	0.935	0.884	0.917
	معدل الفترة	0.767	0.752	0.772	0.787	0.769	0.763	0.772	0.771	0.828	0.775	0.740	0.772

المصدر: من إعداد الباحثان.

يبين الجدول (1) تحليل نسبة مصاريف التشغيل للشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة، ويلاحظ تحقيق معدل شركة عام بلغ (0.772)، وحقت شركة الصناعية التجارية الزراعية أعلى معدل شركة بلغ (0.917) بالمقارنة مع بقية الشركات عينة الدراسة وهو معدل أعلى من المعدل القطاعي الصناعية (0.5-0.7)، كذلك حققت شركة (البوتاس العربية والاستثمارات العامة وإسمنت الشمالية) معدلات مقبولة وفقاً للمعيار الصناعي القطاعي، وحقت الشركات معدلات مقبولة ومتقاربة.

### 2.1.3. التحليل المالي لمعدل دوران الموجودات (Assets Turnover Rate)

معدل دوران الموجودات يقيس ويبين دوران الموجودات بمعنى مدى كفاءة الموجودات في تحقيق الإيرادات (المبيعات)، أي أن معدل دوران الموجودات (إجمالي دوران الموجودات) هو نسبة تعني كيف يتم تشغيل جميع الموجودات المملوكة من قبل الشركة ومدى تحقيقها لربح، معدل دوران الموجودات هو نسبة صافي المبيعات مقسوم على إجمالي الموجودات، وإن ارتفاع هذه النسبة تعني كفاءة أعلى في استخدام هذه الموجودات (Asrizal, 2018)، يبين الجدول (2) تحليل معدل دوران الموجودات للشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة.

جدول (2): تحليل معدل دوران الموجودات للشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة

ت	اسم الشركة/المدة الزمنية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	معدل الشركة
1	اسمنت الشمالية	1.045	0.814	0.759	0.706	0.765	0.607	0.588	0.556	0.394	0.521	0.421	0.652
2	الاستثمارات العامة	0.438	0.449	0.445	0.348	0.347	0.311	0.299	0.305	0.352	0.409	0.356	0.369
3	الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية	0.666	0.611	0.669	0.680	0.791	0.729	0.685	0.675	0.508	0.490	0.411	0.628
4	البوتاس العربية	0.555	0.589	0.541	0.518	0.565	0.519	0.403	0.452	0.478	0.464	0.408	0.499
5	الصناعية التجارية الزراعية	1.160	2.082	1.132	0.858	0.877	0.700	0.521	0.599	0.687	0.758	0.651	0.910
	معدل الفترة	0.773	0.909	0.709	0.622	0.669	0.573	0.499	0.517	0.484	0.528	0.449	0.612

المصدر: من إعداد الباحثان.

يبين الجدول (2) معدل دوران الموجودات للشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة، ويلاحظ تحقيق معدل شركة عام بلغ (0.612)، وحققت شركة الصناعية التجارية الزراعية معدل شركة بلغ (0.910) وهو أفضل معدل بين الشركات عينة الدراسة، وحققت شركة الاستثمارات العامة أقل معدل شركة بلغ (0.369)، وحققت الشركات أفضل معدل فترة في سنة (2011) حيث بلغ (0.909).

## 2.2.3 التحليل المالي للاستقلالية المالية:

### 1.2.3 التحليل المالي لنسبة التمويل الدائم (Perpetual Financing Ratio)

تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة أو الموارد الثابتة للموجودات الثابتة للمؤسسة، تتمثل الموارد الثابتة بأنها تلك الموارد التي تغطي الموجودات الثابتة فقط وأما الموجودات الثابتة فهي الموجودات طويلة الأجل التي تستخدمها المؤسسة في توليد الدخل، ويمكن الحصول على هذه النسبة من خلال قسمة الموارد الثابتة أو الأموال الدائمة على الاستخدامات الثابتة أو الأصول الثابتة تكون هذه النسبة مقبولة أو إيجابية للمؤسسة عندما تكون القيمة مساوية أو أكبر من (1) على أقل تقدير (بوعلام، 1997).

جدول (3): تحليل نسبة التمويل الدائم للشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة													
ت	اسم الشركة/المدة الزمنية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	معدل الشركة
1	اسمنت الشمالية	1.368	1.542	1.487	1.588	1.975	2.033	2.070	2.161	2.008	2.291	2.329	1.896
2	الاستثمارات العامة	3.163	3.214	3.140	3.459	3.540	3.341	3.522	3.807	4.075	3.688	3.368	3.483
3	الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية	2.185	2.014	2.262	2.261	2.368	2.338	2.406	2.326	2.095	1.978	1.768	2.182
4	البوتاس العربية	1.738	2.321	2.428	2.456	2.597	2.873	2.612	2.712	3.148	2.784	2.351	2.547
5	الصناعية التجارية الزراعية	1.502	1.752	1.500	1.488	1.530	1.429	1.393	1.392	1.232	1.269	1.364	1.441
	معدل الفترة	1.991	2.169	2.163	2.250	2.402	2.403	2.401	2.480	2.512	2.402	2.236	2.310

المصدر: من إعداد الباحثان.

يبين الجدول (3) تحليل نسبة التمويل الدائم للشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة، ويلاحظ تحقيق معدل شركة عام بلغ (2.310)، وحققت شركة الاستثمارات العامة أفضل معدل شركة بلغ (3.483) بالمقارنة مع بقية الشركات عينة الدراسة وهو معدل أعلى من المعدل القطاعي الصناعي (1)، كذلك حققت شركة الصناعية التجارية الزراعية أقل نسبة مصاريف تشغيل بلغت (1.441) وهي نسبة مقبولة وفقاً للمعيار الصناعي.

### 2.2.3 التحليل المالي لنسبة الدين الى إجمالي الموجودات (Debt To Total Assets Ratio)

ويتم الحصول على نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات من خلال قسمة مجموع الديون على مجموع الموجودات، تسمى هذه النسبة أيضاً نسبة قابلية السداد وهي تبين القدرة على الوفاء حيث تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجوداتها بأموالها الخارجية حيث كلما كانت هذه النسبة أصغر كل ما كانت أموال الدائنين مضمونة أي بمعنى يجب على الناتج أن يساوي أو أن يكون أصغر من (0.5)، يمكن القول أن إذا كانت النسبة تزيد عن (1.0) (100%) فإن الشركة لديها ديون أكثر من الموجودات والنسبة الأقل من (1.0) (100%) تعني أن الشركة لديها موجودات أكثر من الديون هذا وتختلف هذه النسبة من صناعة إلى أخرى (Ilmu, 2019).

جدول (4): تحليل نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات للشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة

ت	اسم الشركة/المدة الزمنية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	معدل الشركة
1	اسمنت الشمالية	0.049	0.124	0.111	0.132	0.203	0.361	0.299	0.159	0.356	0.267	0.183	0.204
2	الاستثمارات العامة	0.082	0.086	0.099	0.090	0.093	0.120	0.103	0.110	0.109	0.137	0.144	0.107
3	الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية	0.439	0.459	0.445	0.407	0.390	0.400	0.419	0.454	0.510	0.541	0.552	0.456
4	البوتاس العربية	0.187	0.170	0.110	0.118	0.092	0.122	0.122	0.138	0.164	0.181	0.166	0.143
5	الصناعية التجارية الزراعية	0.462	0.319	0.441	0.484	0.318	0.288	0.309	0.340	0.351	0.355	0.374	0.367
	معدل الفترة	0.244	0.232	0.241	0.246	0.219	0.258	0.250	0.240	0.298	0.296	0.284	0.255

المصدر: من إعداد الباحثان.

يبين الجدول (4) نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات للشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة، ويلاحظ تحقيق معدل شركة عام بلغ (0.255)، وحقت شركة الاستثمارات العامة معدل شركة بلغ (0.107) وهو أفضل معدل بين الشركات عينة الدراسة حسب المعيار الصناعي القطاعي، وحقت شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية أعلى معدل شركة بلغ (0.456) وهو معدل مقبول وفقاً للمعيار الصناعي القطاعي (0.5).

### 3.3. التحليل المالي للهشاشة المالية:

#### 1.3.3. هشاشة منسكي مؤشر تحوط أو مضاربة أو تمويل بونزي:

جدول (5): تحليل هشاشة منسكي (تحوط-مضاربة-بونزي) للشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة

ت	اسم الشركة/المدة الزمنية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	معدل الشركة
1	اسمنت الشمالية	42.600	22.354	7.996	5.687	12.103	9.103	11.276	15.410	-0.182	6.375	11.808	13.139
2	الاستثمارات العامة	4.205	2.863	3.413	2.561	3.083	1.912	3.282	2.163	1.815	2.774	2.077	2.741
3	الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية	0.613	0.507	2.147	3.475	7.908	6.376	8.886	4.412	1.125	-1.497	-3.704	2.750
4	البوتاس العربية	85.275	62.062	60.456	128.226	156.501	86.989	11.818	14.110	12.522	18.849	22.795	59.964
5	الصناعية التجارية الزراعية	24.220	27.052	51.818	64.588	13.605	2.147	3.699	10.929	6.012	15.955	73.173	26.654
	معدل الفترة	31.382	22.967	25.166	40.907	38.64	21.304	7.792	9.404	4.258	8.492	21.229	21.049
		تحوط	تحوط	تحوط	تحوط	تحوط	تحوط	تحوط	تحوط	تحوط	تحوط	تحوط	تحوط

المصدر: من إعداد الباحثان.

يبين الجدول (5) تحليل هشاشة منسكي (تحوط-مضاربة-بونزي) مؤشر تغطية الفوائد للشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة، ويلاحظ تحقيق معدل شركة عام بلغ (21.0496) تمويل تحوط، وحقت البوتاس العربية أفضل معدل شركة بلغ (59.964) تمويل تحوط، وحقت شركة الاستثمارات العامة أقل معدل شركة بلغ (2.741) تمويل مضاربة.

## 4.3. التحليل الإحصائي للمتغيرات الدراسية:

## 1.4.3. الفرضية الأولى: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الكفاءة المالية والهشاشة المالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مؤشر نسبة مصاريف التشغيل والهشاشة المالية.

جدول (6): نتائج علاقة التأثير نسبة مصاريف التشغيل في الهشاشة المالية

المؤشرات المستقلة	المؤشر التابع	التقديرات (Coefficient)	الخطأ المعياري (Std. Error)	إحصائية (t-Statistic)	مستوى المعنوية (Prob)	القرار
OER	IC	-171.574	50.277	-3.412	0.042	قبول الفرضية
الثابت (C)	0.527					
معامل التحديد ( $R^2$ )	0.795					
إحصائية (F) (t-Statistic)	11.648					
مستوى معنوية (F)	0.041					
التمايز بين الشركات حسب التأثير الثابت			التمايز بين الفترات حسب التأثير الثابت			
Fixed Effects (Cross)			Fixed Effects (Period)			
الشركات (Cross)	التقديرات (Coefficient)	الترتيب	الفترات (Period)	التقديرات (Coefficient)	الترتيب	
اسمنت الشمالية	0.982	2	2010	-0.432	11	
الاستثمارات العامة	-0.782	4	2011	0.111	4	
الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية	-0.840	5	2012	-0.012	8	
البوتاس العربية	1.673	1	2013	-0.022	9	
الصناعية التجارية الزراعية	-0.004	3	2014	0.033	7	
			2015	-0.081	10	
			2016	0.101	6	
			2017	0.111	5	
			2018	0.213	3	
			2019	0.321	2	
			2020	0.332	1	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الإحصائي (Eviews-12)

حسب طريقة المربعات الصغرى سيتم اختبار الفرضية الفرعية (توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة مصاريف التشغيل في الهشاشة المالية)

$$IC = \beta_0 + \beta_1(OER) + \varepsilon$$

حيث أن (OER) نسبة مصاريف التشغيل (المتغير المستقل) و (IC) نسبة تغطية الفوائد (المتغير التابع)، يتضح من الجدول (6) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) مقداره (0.795) وهذا يعني تفسير ما نسبته (79%) من التباين الحاصل في مؤشر الهشاشة المالية في الشركات عينة الدراسة، وبلغت معنوية (F) (0.041) وهي أقل من مستوى معنوية (0.05)، وبلغت معنوية (t) المحسوبة (0.042)، وهي أقل من مستوى معنوية (0.05)، وعلى ضوء معادلة الانحدار بلغ ( $\beta_0 = 0.527$ )، وأما الميل الحدي فد بلغ ( $\beta_1 = -171.574$ ) وهي نسبة تدل على أن تغير مقداره وحدة واحدة يؤدي في نسبة مصاريف التشغيل إلى تغير سلبي في الهشاشة المالية، وبين تحليل التمايز بين الفترات حسب التأثير الثابت تحقيق سنة (2020) الترتيب الأول بين السنوات حيث بلغت (0.332)، وبينت نتائج تحليل التمايز حسب التأثير الثابت بين الشركات تحقيق شركة البوتاس العربية الترتيب الأول حيث بلغ (1.673)، وفي ظل هذه النتائج تقبل الفرضية.

- الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مؤشر معدل دوران الموجودات والهشاشة المالية.

جدول (7): نتائج علاقة التأثير معدل دوران الموجودات في الهشاشة المالية

المؤشرات المستقلة	المؤشر التابع	التقديرات (Coefficient)	الخطأ المعياري (Std. Error)	إحصائية (t-Statistic)	مستوى المعنوية (Prob)	القرار
AT	IC	36.017	10.852	3.328	0.043	قبول الفرضية
الثابت (C)		0.156				
معامل التحديد ( $R^2$ )		0.785				
إحصائية (F) (Statistic)		11.014				
مستوى معنوية (F)		0.045				

الطريقة المقطعية للمربعات الصغرى  
Method: Pooled Least Squares  
 $IC = 0.156 + 36.017 AT$

التمايز بين الشركات حسب التأثير الثابت			التمايز بين الفترات حسب التأثير الثابت		
Fixed Effects (Cross)			Fixed Effects (Period)		
الشركات (Cross)	التقديرات (Coefficient)	الترتيب	الفترات (Period)	التقديرات (Coefficient)	الترتيب
اسمنت الشمالية	1.360	2	2010	-0.421	10
الاستثمارات العامة	0.853	3	2011	-0.071	9
الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية	-1.176	5	2012	0.013	7
البوتاس العربية	2.221	1	2013	-0.021	8
الصناعية التجارية الزراعية	-0.076	4	2014	0.020	6
			2015	-0.956	11
			2016	0.193	4
			2017	0.111	5
			2018	0.298	1
			2019	0.231	2
			2020	0.210	3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الإحصائي (Eviews-12)

حسب طريقة المربعات الصغرى سيتم اختبار الفرضية الفرعية (توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لمعدل دوران الموجود في الهشاشة المالية)

$$IC = \beta_0 + \beta_1(AT) + \varepsilon$$

حيث أن (AT) معدل دوران الموجودات (المتغير المستقل) و (IC) نسبة تغطية الفوائد (المتغير التابع)، يتضح من الجدول (7) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) مقداره (0.785) وهذا يعني تفسير ما نسبته (78%) من التباين الحاصل في مؤشر الهشاشة المالية في الشركات عينة الدراسة، و بلغت معنوية (F) (0.045) وهي أقل من مستوى معنوية (0.05)، وبلغت معنوية (t) المحسوبة (0.043)، وهي أقل من مستوى معنوية (0.05)، وعلى ضوء معادلة الانحدار بلغ ( $\beta_0 = 0.156$ )، وأما الميل الحدي فد بلغ ( $\beta_1 = 36.017$ ) وهي نسبة تدل على أن تغير مقداره وحدة واحدة يؤدي في نسبة مصاريف التشغيل إلى تغير إيجابي في الهشاشة المالية، وبين تحليل التمايز بين الفترات حسب التأثير الثابت تحقيق سنة (2018) الترتيب الأول بين السنوات حيث بلغت (0.298)، وبينت نتائج تحليل التمايز حسب التأثير الثابت بين الشركات تحقيق البوتاس العربية الترتيب الأول حيث بلغ (2.221)، وفي ظل هذه النتائج تقبل الفرضية.

#### 2.4.3. توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الاستقلالية المالية والهشاشة المالية.

- الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مؤشر نسبة الدين إلى الموجودات والهشاشة المالية.

جدول (8): نتائج علاقة التأثير نسبة التمويل الدائم في الهشاشة المالية

المؤشرات المستقلة	المؤشر التابع	التقديرات (Coefficient)	الخطأ المعياري (Std. Error)	إحصائية (t-Statistic)	مستوى المعنوية (Prob)	القرار
PFR	IC	0.151	0.921	3.412	0.041	قبول الفرضية
الثابت (C)	0.455					
معامل التحديد ( $R^2$ )	0.531					
إحصائية (F) (Statistic)	6.696					
مستوى معنوية (F)	0.001					
التمايز بين الشركات حسب التأثير الثابت			التمايز بين الفترات حسب التأثير الثابت			
Fixed Effects (Cross)			Fixed Effects (Period)			
الشركات (Cross)	التقديرات (Coefficient)	الترتيب	الفترات (Period)	التقديرات (Coefficient)	الترتيب	
اسمنت الشمالية	0.982	2	2010	-0.432	11	
الاستثمارات العامة	-0.982	4	2011	0.111	5	
الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية	-0.999	5	2012	-0.012	8	
البوتاس العربية	1.673	1	2013	-0.022	9	
الصناعية التجارية الزراعية	-0.009	3	2014	0.033	7	
			2015	-0.081	10	
			2016	0.101	6	
			2017	0.111	4	
			2018	0.213	2	
			2019	0.222	1	
			2020	0.211	3	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الإحصائي (Eviews-12)

حسب طريقة المربعات الصغرى سيتم اختبار الفرضية الفرعية (توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة التمويل الدائم في الهشاشة المالية)

$$IC = \beta_0 + \beta_1(PFR) + \varepsilon$$

حيث أن (PFR) نسبة التمويل الدائم (المتغير المستقل) و (IC) نسبة تغطية الفوائد (المتغير التابع)، يتضح من الجدول (8) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) مقداره (0.531) وهذا يعني تفسير ما نسبته (53%) من التباين الحاصل في مؤشر الهشاشة المالية في الشركات عينة الدراسة، وبلغت معنوية (F) (0.001) وهي أقل من مستوى معنوية (0.05)، وبلغت معنوية (t) المحسوبة (0.041)، وهي أقل من مستوى معنوية (0.05)، وعلى ضوء معادلة الانحدار بلغ ( $\beta_0 = 0.455$ )، وأما الميل الحدي فد بلغ ( $\beta_1 = 0.151$ ) وهي نسبة تدل على أن تغير مقداره وحدة واحدة يؤدي في نسبة التمويل الدائم إلى تغير إيجابي في الهشاشة المالية، وبين تحليل التمايز بين الفترات حسب التأثير الثابت تحقيق سنة (2019) الترتيب الأول بين السنوات حيث بلغت (0.222)، وبينت نتائج تحليل التمايز حسب التأثير الثابت بين الشركات تحقيق لبوتاس العربية الترتيب الأول حيث بلغ (1.673)، وفي ظل هذه النتائج تقبل الفرضية.

- الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مؤشرا نسبة التمويل الدائم والهشاشة المالية

جدول (9): نتائج علاقة التأثير نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات في الهشاشة المالية						
المؤشرات المستقلة	المؤشر التابع	التقديرات (Coefficient)	الخطأ المعياري (Std. Error)	إحصائية (t-Statistic)	مستوى المعنوية (Prob)	القرار
DTA	IC	0.983	0.852	3.328	0.043	قبول الفرضية
الثابت (C)	0.156					
معامل التحديد ( $R^2$ )	0.663					
إحصائية (F) (t-Statistic)	11.014					
مستوى معنوية (F)	0.045					
التمايز بين الشركات حسب التأثير الثابت			التمايز بين الفترات حسب التأثير الثابت			
Fixed Effects (Cross)			Fixed Effects (Period)			
الشركات (Cross)	التقديرات (Coefficient)	الترتيب	الفترات (Period)	التقديرات (Coefficient)	الترتيب	
اسمنت الشمالية	1.660	2	2010	-0.521	10	
الاستثمارات العامة	0.953	3	2011	-0.081	9	
الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية	-1.276	5	2012	0.013	7	
البوتاس العربية الصناعية التجارية الزراعية	2.298	1	2013	-0.031	8	
	-0.098	4	2014	0.020	6	
			2015	-0.856	11	
			2016	0.262	2	
			2017	0.121	5	
			2018	0.299	1	
			2019	0.231	3	
			2020	0.210	4	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الإحصائي (Eviews-12)

حسب طريقة المربعات الصغرى سيتم اختبار الفرضية الفرعية (توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات في الهشاشة المالية)

$$IC = \beta_0 + \beta_1(DTA) + \varepsilon$$

حيث أن (DTA) معدل دوران الموجودات (المتغير المستقل) و (IC) نسبة تغطية الفوائد (المتغير التابع)، يتضح من الجدول (9) أن معامل التحديد ( $R^2$ ) مقداره (0.663) وهذا يعني تفسير ما نسبته (66%) من التباين الحاصل في مؤشر الهشاشة المالية في الشركات عينة الدراسة، وبلغت معنوية (F) (0.045) وهي أقل من مستوى معنوية (0.05)، وبلغت معنوية (t) المحسوبة (0.043)، وهي أقل من مستوى معنوية (0.05)، وعلى ضوء معادلة الانحدار بلغ ( $\beta_0 = 0.156$ )، وأما الميل الحدي فد بلغ ( $\beta_1 = 0.983$ ) وهي نسبة تدل على أن تغير مقداره وحدة واحدة يؤدي في نسبة الدين إلى الموجودات إلى تغير إيجابي في الهشاشة المالية، وبين تحليل التمايز بين الفترات حسب التأثير الثابت تحقيق سنة (2018) الترتيب الأول بين السنوات حيث بلغت (0.299)، وبينت نتائج تحليل التمايز حسب التأثير الثابت بين الشركات تحقيق شركة البوتاس العربية الترتيب الأول حيث بلغ (2.298)، وفي ظل هذه النتائج تقبل الفرضية.

#### 4. الخاتمة:

##### 1.4. النتائج:

- خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:
- تؤكد الدراسة الحالية على ضرورة تبني أنظمة مالية ذات كفاءة عالية وكذلك زيادة الاعتماد على الموارد الذاتية لمساعدة المنظمات على استثمار كافة الفرص المتاحة ومواجهة التهديدات وتقليل مستوى الهشاشة المالية وبالتالي أبعاد خطر الإفلاس عن المنظمات وبينت التطورات المعاصرة في الإدارة المالية أن تحقيق الكفاءة المالية يعد عامل مهم وأساسي في القرارات المالية وفي مختلف المنظمات حيث سوف يساهم في استثمار الفرص المتاحة وتجنب التهديدات والمخاطر المالي التي تواجهها.

- أظهرت النتائج الدراسة الحالية أنه مع زيادة الكفاءة المالية وتقليل الهدر والإسراف وزيادة مستوى الاستقلالية المالية وتقليل الاعتماد على الموارد الخارجية سوف يساهم بشكل مباشر في زيادة الأرباح وقدرة المنظمات على الاستمرار والنمو.
- قلة الجهود المعرفية السابقة التي جمعت متغيرات الدراسة الحالية (الكفاءة والاستقلالية المالية والهشاشة المالية) في مخطط فرضي واحد، كذلك قلة الجهود السابقة في ربط النظري للمتغيرات الدراسة الحالية (الكفاءة والاستقلالية المالية والهشاشة المالية).
- تتحقق الكفاءة المالية عند ما يكون هنالك استغلال أمثل للموارد المالية المتاحة وتقليل الهدر والإسراف في الموارد المتوفرة إلى أدنى مستوى ممكن.
- تتحقق الاستقلالية المالية عندما تقلل المنظمات الاعتماد على الموارد المالية الخارجية، وتزيد من اعتمادها على الموارد الذاتية والمتوفرة لديها.
- الاهتمام المتزايد من قبل المنظمات إلى تقليل مستوى الهشاشة المالية، والهشاشة المالية خطر تواجه العديد من المنظمات حيث تعاني المنظمات من عدم القدرة على سداد الالتزامات وفي مواعيدها وبالتالي في حال عدم إيجاد الحلول قد يتطور الأمر إلى الإفلاس.
- تعد مؤشرات الكفاءة المالية من أهم المؤشرات المستخدمة والتي من خلالها يتم قياس مدى الكفاءة المالية للمنظمات، حيث تظهر معدلات الدوران مدى كفاءة المنظمات في أدراهم وتوظيف الموجودات واستغلال الموارد المالية.
- تعتبر نسبة مصاريف التشغيل من مقاييس الكفاءة المالية التي تعبر عن المبالغ التي تم إنفاقها لتوليد الإيرادات حيث من ارتفاع الإيرادات وتقليل النفقات تعتبر المنظمة ذات كفاءة عالية.
- من خلال مؤشر الهشاشة المالية يتم تقسيم المنظمات إلى منظمات تحوط ومنظمات مضاربة ومنظمات بونزي ومن خلال هذا التقسيم يتم تحديد مستوى الهشاشة المالية التي تعاني منها المنظمات.
- قلة الخبرات الإدارية واتخاذ القرارات المتسارعة وزيادة الاعتماد على القروض للحصول على التمويل الإزم وبشكل غير مدروس يعتبر واحد من أهم أسباب الهشاشة المالية في المنظمات.
- تعتبر عملية تطوير الكوادر الإدارية والعاملين وزيادة الخبرات والتدريب في المنظمات واحدة من الطرق المهمة التي تزيد من كفاءة استغلال الموارد المتوفرة والمساهمة الكبيرة في تقليل الهدر والمشاكل التي تعاني منها المنظمات.
- أدركت الشركات الصناعية عينة البحث إلى مخاطر الهشاشة المالية وضرورة المحافظة على الاستقرار المالي، وكان لمؤشرات الكفاءة المالية دور في مواجهة الهشاشة المالية.
- أظهرت النتائج أنه مع انخفاض نسبة المصاريف التشغيلية فإن هذا يؤدي إلى تأثير زيادة الكفاءة المالية وبالتالي خفض مستوى الهشاشة المالية.
- زيادة معدلات دوران الموجودات سيساهم في زيادة الكفاءة المالية والذي بدوره يساهم في زيادة الاستقرار المالي في الشركات.
- أظهرت النتائج وجود علاقة تأثير بين مؤشرات الكفاءة المالية والهشاشة المالية والذي يبين توافق من الفرضيات.
- أدركت الشركات الصناعية عينة البحث إلى مخاطر الهشاشة المالية وضرورة المحافظة على الاستقرار المالي، وكان لمؤشرات الاستقلالية المالية دور في مواجهة الهشاشة المالية.
- أظهرت النتائج أنه مع زيادة نسبة التمويل الدائم فإن هذا يؤدي إلى تأثير زيادة الكفاءة المالية وبالتالي خفض مستوى الهشاشة المالية.
- أظهرت النتائج وجود علاقة تأثير بين مؤشرات الاستقلالية المالية والهشاشة المالية والذي يبين توافق من الفرضيات.

#### 2.4. التوصيات:

- وبناءً على النتائج التي خلصت إليها الدراسة فإننا نوصي بما يلي:
- تعزيز الكفاءة المالية للمنظمات وإعادة النظر في سياساتها نحو تحقيق كفاءة عالية في استغلال الموارد المتاحة وتقليل الهدر بما ينعكس إيجاباً على أداء المنظمات كذلك ضرورة اهتمام المنظمات على استراتيجية جديدة أكثر فعالية لإدارة الموارد المالية، مما يوفر سيطرة وتحكم أكثر على المخاطر المالية، والذي يزيد من الفرص الاستثمارية ويضمن تحقيق التدفقات النقدية المناسبة والذي بدوره يحسن من الكفاءة المالية للمنظمات.
- تقليل الاعتماد على الموارد الخارجية بما له من أثر على تخفيض المخاطر والتهديدات التي يمكن أن تتعرض لها المنظمات.
- تقليل المصاريف التشغيلية إلى أدنى مستوى ممكن دون التأثير على مخرجات المنظمات الأمر الذي سيساهم في توفير موارد مالية تزيد من الطاقة الإنتاجية للمنظمات وبالتالي زيادة الربح وتحقيق الأهداف.
- ينبغي على المنظمات الاهتمام أكثر والتركيز على الموارد البشرية لما له من دور كبير في تحقيق الكفاءة وتقليل الهدر وكذلك يجب على المنظمات الاعتماد على الكفاءات والمؤهلات وإقامة برامج تدريبية مستمرة للتطوير وزيادة قدرة المورد البشري والاستفادة من الخبرات الأجنبية وبما يساهم في تحقيق الأهداف.
- ضرورة اهتمام الإدارات العليا في المنظمات بالموارد الذاتية وتقليل الاعتماد على الديون بما ينعكس في تخفيض المخاطر والصدمات التي يمكن أن تتعرض لها المنظمات.
- ضرورة تخصيص المزيد من البحوث والدراسات فيما يتعلق بمتغير الاستقلالية المالية، لغرض الحصول على مؤشرات أكثر وضوح وقابلية للتطبيق.

- ضرورة محافظة المنظمات على معدلات دوران موجودات مرتفعة مما يؤدي إلى سيطر أكبر على المخاطر المالية ويزيد الفرص ويضمن تحقيق تدفقات نقدية مما ينعكس في تحسين الكفاءة المالية للمنظمات.
- إعادة هيكلة المصادر التمويلية للمنظمات ذات الهشاشة المالية المرتفعة بما يساهم في زيادة مستويات كفاءة المالية وتقليل المخاطر المالية وحالة عدم الاستقرار المالي إلى أدنى مستوى ممكن.
- عدم المبالغة في الاعتماد على الرافعة المالية وضرورة قيام المنظمات بدراسة إمكانياتها المالية وعدم الاقتراض إلا عند القيام بدراسة متأنية لمعرفة تأثير عملية الاقتراض على المنظمة وقدرها على السداد.
- ضرورة قيام المنظمات الصناعية الأردنية المبحوثة بتعزيز وزيادة مستويات نسبة تغطية الفوائد لما له من دور في خفض مخاطر الهشاشة المالية.
- زيادة الاهتمام في معدل دوران الموجودات لما له من دور في زيادة الربحية وتحقيق الاستقرار المالي في الشركات.
- تحسين العمليات الرقابية الداخلية مما يساهم في تحقيق الإصلاحات وتحسين الأنظمة وزيادة الكفاءة المالية بما يضمن تحقيق السلامة المالية.
- ضرورة زيادة الاهتمام في الاستقلالية المالية في الشركات من خلال وضع العديد من السياسات المتعلقة بأداة الموارد المالية وبما يساهم في زيادة الاستقرار المالي.
- زيادة الاعتماد على التمويل الذاتي ومحاولة تقليل الديون إلى أدنى مستوى ممكن دون أن يؤثر على أداء الشركات والذي بدوره سيكون له إثر إيجابي في زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة التدفقات النقدية وتحقيق الأهداف.
- ينبغي على المنظمات الصناعية الأردنية المبحوثة المحافظة على مستويات مرتفعة من نسب التمويل الدائم لغرض السيطرة على أنشطتها وزيادة معدلات الدوران مما يعزز الاستقلالية والكفاءة المالية ويخفض من مستويات الهشاشة المالية.

## المراجع:

### أولاً: المراجع العربية:

1. احمد فراس العوران. (2012). *الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اسلامي*. المعهد العالمي للفكر الاسلامي، الطبعة الاولى.
2. اليساندرا زوسي بيرجيس. (2016). *نهج الصندوق لوضع استراتيجية الانخراط في البلدان التي تعاني من اوضاع هشّة، الاستثمار في السكان الريفيين*. مذكرة الى ممثلي الاعضاء في المجلس التنفيذي، الدورة السابعة عشر بعد المائة، روما.
3. بدري سلمان، محمد حسن. (2010). *دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي بالمؤسسات الحكومية الإرادية (دراسة على الهيئة القومية للكهرباء السودان)*. مجلة العلوم الاقتصادية: (13(01).
4. بوشاش بوعلام. (1997). *المنير في التحليل المالي وتحليل الاستقلال*. دار هموم للطباعة والنشر والتوزيع.
5. حمد فواز الدليبي، احمد يوسف دورين. (2011). *إدارة الأزمات الدولية المالية والاقتصادية*. جليس الزمان للنشر والتوزيع.
6. رايس، حدة، الزهرة، نوى فاطمة. (2012). *قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية دراسة حالة للبنوك الجزائرية (2004-2008)*. مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات: 26(1).
7. الزهرة شنكامة، قاسم ميلود. (2013). *تسيير الكفاءات البشرية في المؤسسة*. رسالة ماجستير، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
8. زهير. (2015). *الكفاءة المالية التنافسية وربحية البنوك الإسلامية*. مجلة العلوم الاقتصادية التطبيقية: 10(34).
9. سمير عبد الصاحب ياره، عبد الكاظم محسن كوين، افراح خضر راض. (2020). *تأثير هيكل راس المال في الأداء المالي - دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الامريكية*. مجلة الدنانير: العدد (20).
10. الطيبة بوزنادة. (2013). *تقييم سياسة الاستدانة في المؤسسة الاقتصادية*. مذكرة في العلوم الاقتصادية، علوم التجارة العلوم المالية والمصرفية، جامعة قاصدي مرباح.
11. علي إبراهيم حسين، زياد هاشم السقا، صدام محمد محمود. (2020). *تعزيز الكفاءة المالية في ظل معايير (IFRS) للحد من الهشاشة المالية دراسة تجريبية لواقع الأزمات في العراق باستخدام تحليل مغلف البيانات*.
12. مهند حميد ياسر العطوي. (2017). *توظيف مؤشرات تمويل النمو المستدام في الحد من الهشاشة المالية دراسة مقارنة بين شركات التأمين العراقية والاماراتية*. مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية.
13. موقاري حورية، حلاق فاطمة، عزوز احمد. (2013). *مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن (ENAP)*. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل الليسانس (LMD)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة علي مهند ابو الحاج، الجزائر.
14. الياسر بن السامي، يوسف قريش. (2006). *التسيير المالي والإدارة المالية دروس تطبيقية*. دار وائل للنشر.

## ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1. Alfaro Laura, Asis, Gonzalo, Chari, Anusha & Panizza, Ugo. (2019). Corporate debt, firm size and financial fragility in emerging markets. *Journal of International Economics*, 118. <https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2019.01.002>
2. Begam. (2020). *evaluation OF cash management and its association with financial efficiency a study with special reference with Indian its Industry*.
3. Bialowolski, Piotr, Bialowolska, Dorota Weziak & McNeely, Eileen. (2021). The Role of Financial Fragility and Financial Control for Well-Being. *Social Indicators Research*, 155(3), 1137- 1157. <https://doi.org/10.1007/s11205-021-02627-5>
4. Bialowolski, Piotr, Bialowolska, Dorota Weziak & McNeely, Eileen. (2021). The Role of Financial Fragility and Financial Control for Well-Being. *Social Indicators Research*, 155 (3), 1137 – 1157. <https://doi.org/10.1007/s11205-021-02627-5>
5. Brunetti, Marianna, Giarda, Elena & Torricelli, Costanza. (2012). Is financial fragility a matter of illiquidity? An appraisal for Italian households. CEFIN Working Papers, No 32.
6. Calomiris Charles W. (1995). financial fragility: issues and policy implications. *journal of financial services research* 9 (3-4), 241-257. <https://doi.org/10.1007/bf01051748>
7. Draghi, Mario, Giavazzi, Francesco & Robert C Merton. (2003). Transparency, Risk Management and International Financial Fragility. *Geneva Reports on the World Economy*, 4. <https://doi.org/10.3386/w9806>
8. Efendy, Asrizal, Pratima, Linzzy and Dungga, Shinta. (2018). The Effect of Debt-to-Equity Ratio and Total Asset Turnover on Return on Equity in Automotive Companies and Components in Indonesia. *Advances in Economics, Business and Management Research (AEBMR)*, 92.
9. Foley, Duncan K. (2001). *Financial Fragility in Developing Economies*. 1Department of Economics, Graduate Faculty, New School University, 65 Fifth Avenue, New York, NY 10003.
10. Gennaioli, Nicola & Shleifer, Andrei. (2018). *A Crisis of Beliefs INVESTOR PSYCHOLOGY and financial fragility*. PRINCE TON UNIVERSITY PRESS Prince ton and Oxford
11. Hamel, Andreas H., Heyde, Frank & Radlof, Birgiy. (2010). *set-valued risk measures for conical market models*.
12. Hong. (2011). Empirical analysis on the financial fragility of the United States dosed on factor analysis method, *journal of economics and management*.
13. Ilmu, Ilham Sekolah Tinggi & Karawang, Ekonomi YPN. (2019). The Influence of Current Ratio and Debt to Asset Ratio on Return on Assets at PT Selaras Aditama. *Jurnal Administrare. Jurnal Pemikiran*, 6(2). <https://doi.org/10.26858/ja.v6i2.13556>
14. Lampedusa, Chollada. (2019). Financial Efficiency and Economic Growth in Thailand. *Journal of Modern Accounting and Auditing*, 15(3). <https://doi.org/10.17265/1548-6583/2019.03.001>
15. Lan, Yang, & Tseng, (2019). Corporate sustainability on causal financial efficiency model in a hierarchical structure under uncertainties. *Journal of Cleaner Production*, 237, 117769. <https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2019.117769>
16. Loayza, Ranciere. (2006). financial development financial fragility and growth. *journal of money credit and banting*, vol 38.
17. Misati, Roseline Nyakerario & Nyamongo Esman Morekwa, (2012). Financial liberalization, financial fragility and economic growth in Sub-Saharan Africa. *Journal of Financial Stability*, 8(3), 150- 160. <https://doi.org/10.1016/j.jfs.2011.02.001>
18. Mursito, Siti Nurlaela, Bambang, Kustiyah, Eny, Istiqomah, Sri Hartono, (2019). Asset Turnover Capital Structure and Financial Performance Consumption Industry Company in Indonesia Stock Exchange. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 9(3). <https://doi.org/10.32479/ijefi.8185>
19. Ngunya, (2013). *Relationship between efficiency and financial performance of commercial banks in Kenya*. (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
20. Nguxen, Cong van & Nguyen, Lan thi Ngoc. (2019). factors affecting the level of financial independence of listed manufacturing companies: evidence from Vietnam. *international journal of business, economics and law*, 18(5).
21. Quijano, Margot. (2013). Financial fragility, uninsured deposits, and the cost of debt, *North American Journal of Economics and Finance* 24. <https://doi.org/10.1016/j.najef.2012.10.001>
22. Rosenberg, Richard, Gaul, Scott, Ford, William, & Tomilova, Olga. (2013). Microcredit Interest Rates and Their Determinants 2004–2011. *Access to Finance Forum Reports by CGAP and Its Partners No. 7*. [https://doi.org/10.1007/978-3-642-41704-7\\_4](https://doi.org/10.1007/978-3-642-41704-7_4)
23. Schinasi. (2006). *safeguarding financial stability: theory and practice*. washing, disintegrational monetary fund.
24. Sen, Sunanda. (1996). *FINANCIAL FRAGILITY, DEBT AND ECONOMIC REFORMS*. Professor of Economics Jawaharlal Nehru University New Delhi.
25. Sherman, h. david & Jon zhn. (2006). *service productivity management: improving service performance using data envelopment analysis (DEA)*. springer science and business media, new yoric, USA.

26. Susan Schroeder, (2009). defining and detecting financial fragility. *incarnations journal of social economics*.
27. Teixeira, Ernani, Montani, Norberto, Yukari, Caroline. (2017). *Minsky's Financial Fragility: An Empirical Analysis of Electricity Distribution Companies in Brazil (2007–15)*. Working Paper No. 896.
28. Tymoigne, Eric. (2009). *central banking, asset prices, and financial fragility*. Routledge international, studies in money and banking.
29. Vento, John. & Sons Inc, (2013). *financial independence getting to point x: An advisor to comprehensive wealth management*.
30. Wegner, Danilo Lopomo Beteto. (2020). Liquidity policies and financial fragility. *International Review of Economics and Finance* 70. <https://doi.org/10.1016/j.iref.2020.06.008>

## The Effect of Financial Efficiency in Reducing Financial Fragility An Analytical Study in A Sample of Jordanian Industrial Companies Listed on the Amman Stock Exchange for the Period (2010-2020)

**Haider Hamoudi Ali**

Assistant Professor Doctor at the University of Kufa, College of Administration and Economics, Department of Banking and Finance, Iraq  
haiderh.alubudi@uokufa.edu.iq

**Ridha Ahmed Abbas**

University of Kufa, College of Administration and Economics, Department of Banking and Finance, Iraq  
rezamoosawi0@gmail.com

Received: 20/4/2022

Revised: 9/5/2022

Accepted: 29/5/2022

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.4.1>

**Abstract:** The study aims to reveal the impact of financial efficiency represented by a number of indicators, namely: (the ratio of operating banks and the turnover rate of assets) and financial independence represented by a number of indicators, namely: (the ratio of debt to assets and the ratio of permanent financing) in decreasing and reducing the level of financial fragility represented by the indicator (interest coverage) in Jordanian industrial companies. The research problem was identified in a number of questions about the extent of the impact of indicators of efficiency and financial independence in reducing the level of financial fragility in the Jordanian industrial companies, the study sample, where a number of hypotheses were formulated as solutions to the research problem, which were represented by impact hypotheses. Data were collected from the official website of the Jordan Stock Exchange and a sample of five Jordanian industrial companies for the period (2010-2020). Financial analysis and statistical methods were adopted in data processing using (Excel) and (Eviews-12) statistical program. A number of conclusions were reached, including the awareness of the industrial companies in the study sample to the risks of financial fragility and the need to confront it and try to maintain financial stability in companies and the need to reduce dependence on debt as a major source of financing. The results showed that with a decrease in the percentage of operating expenses, this leads to the effect of increasing the financial efficiency, which in turn leads to a decrease in the level of financial fragility. The results also showed that the low debt-to-assets ratio contributes to reducing the level of financial fragility. Also, companies' reliance on modern financial systems, developing and training cadres and benefiting from global expertise has a significant impact on raising financial efficiency and reducing financial fragility in Jordanian industrial companies.

**Keywords:** financial efficiency; financial fragility; operating banks ratio; asset turnover ratio; interest coverage ratio.

## References:

1. 'ly Ebrahym Hsyn, Zyad Hashm Alsqa, Sdam Mhmd Mhmwd. (2020). T'zyz Alkfa'h Almalyh Fy Zl M'ayyr (Ifirs) Llhd Mn Alhshashh Almalyh Drash Tjrybyh Lwaq' Alazmat Fy Al'raq Bastkhdam Thlyl Mghlf Albyanat.
2. Ahmd Fras Al'wran. (2012). Alazmh Alaqtadyh Al'almyh Alm'asrh Mn Mnzwr Aslamy. Alm'hd Al'almy Llfkr Alaslmy, Altb'h Alawla.
3. Bdry Slman, Mhmd Hsn. (2010). Dwr Alrqabh Aldakhlyh Fa Rf Kfa'h Alada' Almaly Balm'ssat Alhkwmyh Aleradyh (Drash 'la Alhy'h Alqwmyh Llkhrba' Alswdan). Mjlt Al'lwm Alaqtadyh: 13(01).
4. Bwshash Bw'lam. (1997). Almnry Fy Althlyl Almaly Wthlyl Alastqlal. Dar Hmwm Ltba'h Walnshr Waltwzy'.
5. Hmd Fwaz Aldlymy, Ahmd Ywsf Dwryn. (2011). Edart Alazmat Aldwlyh Almalyh Walaqtadyh. Jlys Alzman Llnshr Waltwzy'.
6. Mhnd Hmyd Yasn Al'twy. (2017). Twzyf M'shrat Tmwy Alnmw Almstdam Fy Alhd Mn Alhshashh Almalyh Drash Mqarnh Byn Shrkat Altamyn Al'raqy Walamaratyh. Mjlt Almhna Ll'lwm Aladaryh Walaqtadyh.
7. Mwqary Hwryh, Hlaq Fatmh, 'zwy Ahmd. (2013). Msadr Altmwyl Fy Alm'ssh Alaqtadyh Drash Halh Alm'ssh Alwtnyh Lldhn (Enap). Mdkrh Mqdmh Dmn Mtlbat Nyl Allysans (Lmd), Klyt Al'lwm Alaqtadyh Waltjaryh W'lwm Altsyyr, Jam't 'la Mhnd Abw Alhaj, Aljza'r.
8. Rays, Hdh, Alzhrh, Nwa Fatmh. (2012). Qyas Alkfa'h Almsrfy Bastkhdam Nmwdj Hd Altklfh Al'shwa'yh Drast Halh Llbnwk Aljza'ryh (2004-2008), Mjlt Alqds Almftwhh Llabhath Waldrasat: 26(1).
9. Smyr 'bd Alsahb Yarh, 'bd Alkazm Mhsn Kwyn, Afrah Khdr Rad. (2020). Tathyr Hykl Ras Almal Fy Alada' Almaly – Drash Ttbyqyh Fy 'ynh Mn Alshrkat Alamrykyh. Mjlt Aldnanyr: Al'dd (20).
10. Altybh Bwznadh. (2013). Tqyym Syast Alastdanh Fy Alm'essh Alaqtadyh. Mdkrt Fy Al'lwm Alaqtadyh, 'lwm Altjarh Al'lwm Almalyh Walmsrfy, Jam't Qasdy Mryah.
11. Alysandra Zwys Byrjys. (2016). Nhj Alsndwq Lwd' Astratyjy Alankhrat Fy Albldan Alty T'any Mn Awda' Hshh, Alastthmar Fy Alskan Alryfyn. Mdkrh Ala Mmthly Ala'da' Fy Almjl Altnfydy, Aldwrh Alsab'h 'shr B'd Alma'h, Rwma.
12. Alyasr Bn Alsamy, Ywsf Qrysh. (2006). Altsyyr Almaly Waledarh Almalyh Drws Ttbyqyh. Dar Wa'l Llnshr.
13. Alzhrh Shnkamh, Qasm Mylwd. (2013). Tsyyr Alkfa'at Albshryh Fy Alm'ssh. Rsalt Majstyr, Wrqlh, Jam't Qasdy Mryah, Aljza'r.
14. Zhyr. (2015). Alkfa'h Almalyh Altnafsyh Wrbyh Albnwk Aleslamy. Mjlt Al'lwm Alaqtadyh Alttbyqyh: 10 (34).

# الدور الوسيط لكفاءة العاملين في العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية الداخلية والصورة الذهنية المدركة للعاملين

الفتاح عز الدين عوض الكريم أحمد<sup>1</sup>، أحمد إدريس عبده إدريس<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أستاذ إدارة الأعمال المساعد- كلية العلوم الإدارية- جامعة كسلا- السودان

<sup>2</sup> أستاذ إدارة الأعمال المساعد- كلية العلوم الإدارية- جامعة نجران، جامعة كسلا

khalededriss@yahoo.com

قبول البحث: 2022/6/2

مراجعة البحث: 2021/12/11

استلام البحث: 2021 /11/1

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.4.2>



This file is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

## الدور الوسيط لكفاءة العاملين في العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية الداخلية والصورة الذهنية المدركة للعاملين

الفاتح عز الدين عوض الكريم أحمد

أستاذ إدارة الأعمال المساعد- كلية العلوم الإدارية- جامعة كسلا- السودان

أحمد إدريس عبده إدريس

أستاذ إدارة الأعمال المساعد- كلية العلوم الإدارية- جامعة نجران، جامعة كسلا

khalededriess@yahoo.com

استلام البحث: 2021/11/1 مراجعة البحث: 2021/12/11 قبول البحث: 2022/6/2 DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.4.2>

### الملخص:

هدفت الدراسة التعرف على دور كفاءة العاملين في العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية الداخلية والصورة الذهنية المدركة للعاملين بالشركات الخدمية العاملة في السودان، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، كما اعتمدت على العينة غير الاحتمالية (الميسرة) وصممت استبانة لجمع البيانات، حيث تم توزيع عدد (260) استبانة واسترد منها (243) بنسبة استجابة بلغت (93%) وتم بناء نموذج الدراسة وتطوير الفرضيات اعتماداً على الدراسات السابقة، كما تم استخدام تحليل المسار ونموذج المعادلة البنائية لاختبار الفرضيات. وأظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين المسؤولية الاجتماعية الداخلية والصورة الذهنية المدركة للعاملين وأن كفاءة العاملين لا تفسر العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية الاستباقية والصورة الذهنية المدركة للعاملين، وأوصت الدراسة بالعمل على تنمية الموارد البشرية في مجال رفع الكفاءة والمهارة من خلال عقد برامج تدريبية فعالة تتيح لجميع العاملين الاستفادة من تلك القدرات والمهارات في دعم أنشطتهم العملية.

الكلمات المفتاحية: كفاءة العاملين؛ المسؤولية الاجتماعية؛ الصورة الذهنية المدركة للعاملين؛ السودان.

### 1. المقدمة:

يعد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية وجعلها من ضمن الخطط السنوية للمؤسسات من أهم العوامل التي تؤدي إلى استدامتها والعمل على تطويرها، ويتطلب هذا الاهتمام أن يستصحب تقديم برامج تدريب العاملين والبرامج التعليمية والترفيهية والرعاية بجميع جوانبها لأن اهتمام المؤسسات بالعاملين لديها سيؤدي حتماً إلى استقرار واستدامة عمل المؤسسة وقدرتها على المنافسة ورضا العملاء الخارجيين عنها. ولقد بادرت العديد من المؤسسات إلى تحسين جودة حياة عاملها، وإلى تحسين ظروف بيئة عملها وتوفير العدالة الوظيفية وغيرها من المبادرات الاجتماعية الداخلية وذلك لتحسين أرباحها وموقفها التنافسي، أي التركيز على الجانب الاقتصادي والتسويقي لهذه المؤسسات، وفي بداية الستينيات من القرن الماضي وبعد زيادة الانتقادات والضغوطات، بادرت العديد من منظمات الأعمال إلى تبني ما يمكن أن نسميه أداءً اجتماعياً داخلياً خارجياً، وذلك من خلال الاهتمام بعناصر المسؤولية الاجتماعية التالية: العملاء، والمنافسين، والمجهزين، والمجتمع، والبيئة (القريوتي، 2014). أصبح تكوين الصورة الذهنية الطيبة هدفاً أساسياً تسعى إليه معظم الشركات التي تنشُد النجاح، وقد وعت الشركات أهمية دراسة وقياس الصورة الذهنية المتكونة في أذهان جماهيرها لكي تبني الخطط والاستراتيجيات التي تعني بتحسين الانطباعات والمعارف الذهنية للجماهير وبالتالي خلق بيئة ملائمة لتحقيق نشاطات الشركة المختلفة بكافة مجالاتها (الإدارية- المالية- التسويقية- الإعلامية) (الشيخ، 2009) وهناك من ربط بين المسؤولية الاجتماعية والصورة الذهنية، فالمنظمات اليوم وفي ظل احتدام شدة المنافسة تحرص أكثر من أي وقت مضى على صورتها في أذهان جميع الأطراف

المتعاملة معهم؛ لأن لكل منظمة صورة ذهنية في أذهان جميع المتعاملين معها شاءت في ذلك أم لم تشأ وسواء خططت لذلك أم لم تخطط، ولاشك أن الصورة الذهنية الحسنة يمكن أن تسهم كثيراً في نجاح المنظمة واستمراريتها (Gregory, 1999).

### 1.1. مشكلة الدراسة:

يجب أن تؤخذ في الاعتبار المسؤولية الاجتماعية كآلية تنافسية ونظراً لأهميتها تناولتها عدد من الدراسات كمصدر للميزة التنافسية، حيث ركزت معظم الدراسات بصفة عامة على دراسة الشركات الإنتاجية والصناعية باعتقاد أن تلك الشركات هي التي تؤثر على البيئة بمخلفاتها كما يظهر ذلك في الدراسات السابقة أدناه:

دراسة (Hassan, et al., 2014، القريوتي، 2014، Chang, 2015) حيث أهملت تلك الدراسات جانب الشركات والمنظمات الخدمية والتي تمثل دعامة حقيقية للاقتصاد الوطني فهي تقوم بدور فعال والتطور والنمو الاقتصادي الاجتماعي من خلال تقديم الخدمات وتنويعها وتحقيق الأهداف الإنمائية وخلق فرص العمل، مما جعلها تكتسب مكانة كبيرة تستحق الدراسات والبحوث، كما نجد أن معظم الدراسات تناولت المسؤولية الاجتماعية من منظور العملاء الخارجيين (الجمهور) وبأبعاد كارول (الاقتصادي - القانوني - البيئي - الاجتماعي) كدراسة (ماجد، 2016 والقريوتي، 2012 وسيمون، 2016 وخوجلي، 2015 ووصفي نزال وآخرون، 2011) وأهملت جزءاً أصيلاً من أصحاب المصلحة هم الزبائن الداخليين (العاملين) وبأبعاد تختلف عن الذي تم تناولها في الدراسات السابقة الذكر.

ومن أجل سد الفجوة البحثية السابقة فقد تم تناول كفاءة العاملين في هذه الدراسة كمتغير وسيط لمحاولة التعرف على أثره في تدعيم العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية الداخلية وتحسين الصورة المدركة للعاملين. مما يدفعهم لتقديم خدمة ذات مستوى مثالي، بالإضافة إلى ذلك أن معظم الدراسات تناولت المسؤولية الاجتماعية كمتغير مستقل يؤثر على الصورة الذهنية دون أن تتناول موضوع جودة الخدمات الداخلية (كفاءة العاملين) كمتغير وسيط.

تأسيساً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة كما يلي:

ما دور كفاءة العاملين في العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية الداخلية، والصورة الذهنية المدركة للعاملين؟

وتتفرع منها عدة تساؤلات هي:

- ما أثر المسؤولية الاجتماعية الداخلية علي الصورة الذهنية المدركة في الشركات الخدمية العاملة بالسودان؟
- ما مستوى تأثير المسؤولية الاجتماعية الداخلية (الاستباقية- التفاعلية) علي كفاءة العاملين في الشركات الخدمية العاملة بالسودان؟
- إلى أي مستوى توجد علاقة بين كفاءة العاملين، والصورة الذهنية المدركة في الشركات الخدمية العاملة بالسودان؟
- إلى أي مدى تتوسط كفاءة العاملين العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية الداخلية، والصورة الذهنية المدركة في الشركات الخدمية العاملة بالسودان؟

### 2.1. أهمية الدراسة:

- تأتي الأهمية النظرية لهذه الدراسة من كونها تختص بالمؤسسات الخدمية العاملة بالسودان وكونها تختص بموضوع المسؤولية الاجتماعية الداخلية في تحسين الصورة الذهنية المدركة للعاملين من خلال كفاءتهم، وهي من الموضوعات الحديثة في السودان حيث أن الدراسات في هذا المجال قليلة، كما قد تساعد هذه الدراسة الباحثين في القيام بالعديد من البحوث المتعلقة بموضوع الصورة الذهنية الداخلية للشركات العاملة بالسودان، وكذلك قد تمثل هذه الدراسة إضافة دراسة تطبيقية متخصصة في مجال الصورة الذهنية المدركة للعاملين وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية الداخلية من خلال كفاءة العاملين كمتغير مفسر لهذه العلاقة.
- تتمثل أهمية الدراسة التطبيقية في مساعدة المنظمات بالتوجه نحو المسؤولية الاجتماعية الداخلية لتحسين الصورة الذهنية المدركة للعاملين من خلال كفاءة العاملين، كما أن الشركات والمؤسسات الخدمية العاملة في السودان بكافة أنواعها في حاجة لتحسين صورتها في أذهان عملائها الداخليين (العاملين) من خلال كفاءتهم ومقدرتهم المهنية، وكذلك رفع مستوى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الداخلية وبالتالي التأثير على جودة الخدمة الداخلية في المنظمات الخدمية في السودان.

### 3.1. فرضيات الدراسة:

تتمثل الفرضية الرئيسة للدراسة فيما يلي:

- توجد علاقة بين التوجه بالمسؤولية الاجتماعية (المسؤولية الاجتماعية الاستباقية- المسؤولية الاجتماعية التفاعلية) والصورة الذهنية المدركة للعاملين، وتتفرع منها فرضيات فرعية سيتم تناولها عند مناقشة نموذج الدراسة وتطوير الفرضيات لاحقاً.

### 4.1. هدف الدراسة:

- معرفة الدور الوسيط لكفاءة العاملين في العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية الداخلية والصورة الذهنية المدركة للعاملين.

- دراسة تأثير المسؤولية الاجتماعية الداخلية (الاستباقية- التفاعلية) على كفاءة العاملين في الشركات الخدمية العاملة بالسودان.
- معرفة العلاقة بين كفاءة العاملين، والصورة الذهنية المدركة في الشركات الخدمية العاملة بالسودان.
- قياس مدى توسط كفاءة العاملين العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية الداخلية، والصورة الذهنية المدركة في الشركات الخدمية العاملة بالسودان.

#### 5.1. محددات الدراسة:

- تناولت الدراسة المسؤولية الاجتماعية الداخلية كتوجه استراتيجي استباقي وتفاعلي، حيث تعد المسؤولية الاجتماعية الداخلية مفهوماً واسعاً وتشتمل على جوانب متعددة يمكن تناولها بأبعاد وزوايا مختلفة.
- انحصرت الدراسة على عينة من الشركات الخدمية العاملة بالسودان في أربعة قطاعات هي: (شركات الاتصالات- البنوك- التعليم العالي- التأمين).
- تناولت الدراسة جودة الخدمات الداخلية بمتغير (كفاءة العاملين) لكن هناك متغيرات أخرى لم تتطرق إليها الدراسة قد يكون لها تأثير أقوى بين التوجه بالمسؤولية الاجتماعية الداخلية والصورة الذهنية المدركة للعاملين.
- استهدفت الدراسة فئات العاملين -فقط- في الشركات الخدمية موضوع الدراسة.

## 2. الإطار النظري والدراسات السابقة:

يشتمل هذا الجزء على الجانب المعرفي الذي يتناول الدراسات السابقة، ونتائج الدراسات التي تعنى بمتغيرات الدراسات، ومنها المسؤولية الاجتماعية الداخلية وأبعادها والصورة الذهنية الداخلية وكفاءة العاملين والتي من خلالها يتم تعزيز الجانب المفاهيمي لمتغيرات الدراسة بصورة مفصلة كما يلي:

### 1.2. الإطار النظري:

#### 1.1.2. المسؤولية الاجتماعية الداخلية:

تؤكد العديد من الدراسات التي أجريت في بيئات مختلفة على أهمية المسؤولية الاجتماعية ومن هذه الدراسات دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2006م؛ حيث أظهرت أن ما مقداره 2.3 تريليون دولار من أصل 24 تريليون دولار كانت قد استثمرت في الشركات التي أظهرت نسبة عالية ضمن مقياس المسؤولية الاجتماعية (Heslin & Ochoa, 2008).

إن الابتكار والإبداع لهما دور كبير في ترسيخ الصورة الذهنية، ولكنهما لا يكفيان لضمان النجاح لذلك فقد ازداد الاهتمام بما إذا كانت هذه المنظمات تحمل سجلاً تاريخياً في المسؤولية الاجتماعية أم لا؛ لذلك فقد أضاف هذا المعيار الاجتماعي عبئاً آخر على المنظمات بحيث أدخلت هذا البعد في استراتيجياتها وقراراتها. (Balmer & Gray, 2000).

وهناك فوائد المسؤولية الاجتماعية فبالإضافة إلى الأداء المالي الأفضل والزيادة في حجم المبيعات فإن لها أثراً إيجابياً على الصورة الذهنية، ويؤكد ذلك دراسة (Fomburn et., al 2000)؛ حيث توصلوا إلى مجموعة من الفوائد إلى جانب تحسين الصورة الذهنية مثل القدرة الأكبر في استقطاب الموظفين والإبقاء عليهم وتحسين العائد على الاستثمار، ومع أن السمعة الجيدة قد تساعد المنظمات ولكنها ليست ضماناً لتحقيق النجاح من ناحية مالية فيما يعتقد (Petrick, 1999) بأن السمعة تعد وسيلة تنافسية للشركات العالمية.

ونظراً لازدياد أهمية المسؤولية الاجتماعية فقد ظهرت العديد من التعريفات التي حاولت تحديد التعريف الدقيق للمسؤولية الاجتماعية من أهمها: تعريف منظمة المقياس العالمية ISO للمسؤولية الاجتماعية بأنها "مسؤولية المنظمة عن الآثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة عبر الشفافية والسلوك الأخلاقي المتناسق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع فضلاً عن الأخذ بعين الاعتبار توقعات المساهمين. (كردي، 2011) وسيتم تناول المسؤولية الاجتماعية من خلال بعدين هما:

- **المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين:** إذا كانت المنظمات تولي اهتمامها لرأس المال البشري فلا بد من أن تقدم لهم ما هو أفضل لأن العاملين المهرة على المستوى الوطني والعالمي أصبحوا يركزون على عامل المسؤولية الاجتماعية من بين العوامل الأخرى وقد أثبت ذلك تجريبياً حيث إن أكثر الناس يحبذون العمل في المنظمة التي لديها سياسات بيئية ومجتمعية جيدة، كما أثبت بالسياق نفسه أن الناس يحبذون التعامل تجارياً مع المنظمات نفسها (Eweje & Bentley, 2006).
- **مسؤولية الشركات تجاه العاملين:** أو ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية الداخلية للشركات والتي تم تناولها في هذه الدراسة، فبعد مراجعة العديد من الأدبيات السابقة التي تناولت هذا الجانب فقد وجدت الدراسة ضالّة الأدبيات السابقة التي تطرقت للمسؤولية الاجتماعية الداخلية وخاصة في البيئة العربية، ونشير هنا إلى دراسة البدور وآخرون (2010)، التي تناولت العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية الداخلية والالتزام التنظيمي في القطاع المصرفي الأردني؛ حيث تناولت الأبعاد الآتية: (التعليم والتدريب، حقوق الإنسان، السلامة والرفاهية توازن العمل والحياة، التنوع في مكان العمل) (Ali, A, Lin & E (2010) Nasruddin.S.K).

وتناولت دراسة سيف عبيد (2011) المسؤولية الاجتماعية الداخلية وأثرها على الالتزام الوظيفي ثلاثة أبعاد وهي (الهيكل التنظيمي، السياسات الإدارية، الابتكار والتغيير). (AL Shbiel, 2011)

يتضح أن هناك ثمانية أبعاد للمسؤولية الاجتماعية الداخلية للشركات بالنسبة للموظفين (نوعية العاملين، الرفاهية والسلامة، تحسين مستوى المعيشة، تكافؤ الفرص، قرارات إدارية عادلة، الاحتياجات والرغبات، تشجيع المهارات، التطوير والدعم للموظفين وتعزيز تعلمهم) (Turker, 2009).

أما الدراسة الحالية فقد تناولت المسؤولية الاجتماعية الداخلية، وهي الالتزام المستمر لمؤسسات الأعمال بالتصرف الأخلاقي، والإسهام في حل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية، وتقديم الخدمات والمنتجات للعاملين وعائلاتهم والمجتمع ككل بشكل إستباقي أو تفاعلي (الغالي والعامري، 2010).

#### • أبعاد المسؤولية الاجتماعية الداخلية:

من خلال التعريف السابق للمسؤولية الاجتماعية الداخلية يتضح أن أبعاد المسؤولية الاجتماعية الداخلية لهذه الدراسة هي:

##### 1. المسؤولية الاجتماعية الاستباقية:

هي أن تتجاوز الشركة القوانين واللوائح بشكل استباقي، وتقدم احتياجات العملاء والمجتمع بطريقة تتفق أو تفوق توقعات المجتمع وفقاً للأعراف والقواعد الأخلاقية (خليل، 2017)، وتنبع أهمية التوجه الاستباقي من أن له علاقة بمرحلة تنفيذ العمل الريادي، فالاستباقية تنقل المفاهيم من الحالة النظرية إلى الحالة العملية لتحقيق المكاسب من خلال احتلال المنظمة المرتبة الأولى في الاستثمار واستغلال الفرص الجديدة للمنظمة، فالمنظمات الاستباقية ترصد اتجاهات السوق وتكشف عن الحاجات المستقبلية للزبون وتتوقع التطورات والتغيرات في الطلب التي تقود إلى توليد فرصة وإيجاد مسببات عمل جديدة وتحقيق نمو وتطور غريبي لدى كل من الزبون والمنظمة. (جندب، 2013)

##### 2. المسؤولية الاجتماعية التفاعلية:

هي أن تلي الشركة لاحتياجات العملاء والمجتمع كرد فعل نحو متطلباتهم ورغباتهم، وهذا يعني أن الشركة التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية تتبناها بشكل تفاعلي، أو حيث تقدم خدماتها للمجتمع كرد فعل نحو احتياجاتهم ورغباتهم؛ حيث إن القضايا الاجتماعية تتغير من وقت إلى آخر والقضية الاجتماعية الخاصة بصناعة معينة قد لا تناسب صناعة أخرى في الوقت نفسه، فعلى سبيل المثال هناك العديد من القضايا الاجتماعية التي تغيرت بمرور الوقت، والتي تتضمن التركيز بشكل متزايد على منتجات آمنة، تمييز في العمالة، الموارد الطبيعية في البيئة ... الخ، وعليه فإن استراتيجية الاستجابة للقضايا الاجتماعية سوف تختلف من منظمة إلى أخرى وفي المنظمة الواحدة من وقت إلى آخر بعض الشركات تستجيب لبعض القضايا والبعض الآخر لا يفعل شيء على الإطلاق والبعض الآخر يبادر بمسؤولياته الاجتماعية والبعض الآخر ينتظر لحين حدوث المشكلة (خليل، 2017). وقد أظهرت دراسة (علي وآخرون، 2018) عدم وجود علاقة إحصائية بين إدراك المعاشين لأهمية المسؤولية الاجتماعية والعمر والمستوى التعليمي وعدد أفراد الأسرة.

#### 2.1.2. الصورة الذهنية الداخلية:

الصورة الذهنية للمؤسسة هي الانطباعات والمدرجات الكلية للعمالء للمؤسسة تجاه أعمالها وتشكل هذه الانطباعات مواقف عمالء المؤسسة الداخلية والخارجية تجاهها لذا أدركت الكثير من المنظمات مدى أهمية الصورة الذهنية الجيدة لذلك فقد استثمرت أموالاً طائلة في محاولة ترسيخها في أذهان أصحاب المصلحة، ولكل منظمة صورة ذهنية وأن الصورة الذهنية الجيدة لها تأثير كبير على نجاح المنظمات. (Gregory, 1999)

بما أن الصورة الذهنية تؤثر في سلوك أصحاب المصلحة، فإن المنظمات تكافح من أجل تطوير وإدارة صورها الذهنية، وذلك للعديد من الأسباب والتي تشمل: تنشيط المبيعات، ترسيخ النوايا الحسنة للمنظمة، خلق هوية للموظفين، التأثير في المستثمرين والمؤسسات المالية، تعزيز علاقات إيجابية مع المجتمع والحكومة، ومجموعات المصلحة الخاصة وقادة الرأي وآخرون من أجل تحقيق وضع تنافسي. (الكردي، 2011)

الصورة الذهنية المدركة هي: التصورات، الأحاسيس، والعلاقات؛ حيث يعكس الإدراك عند الأشخاص حقيقتهم وهو إدراكهم الشخصي الذي يؤثر على قراراتهم الشرائية وتشير الدراسات بأن الصورة الذاتية هي ماذا يفكر الموظفون وبماذا يشعرون وأن الصورة المتوقعة هي ماذا تفعل المنظمة وأن الصورة المدركة هي ماذا يفكر المستهلك وما الذي يؤثر على سلوكه تجاه هذه المنظمة. (الكردي، 2011)، من جانب آخر فقد أظهرت دراسة (بركات، 2020) عدم وجود فروق دالة إحصائية في مستوى ادراكات أفراد الدراسة للصورة الذهنية للمعلم تبعاً لمتغيرات العوامل الديمغرافية.

أما دراسة (غسان، 2020) فقد بينت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات دور دائرة العلاقات العامة في إدارة السمعة والصورة الذهنية لدى الطلبة في جامعة النجاح الوطنية تعزى لمتغيري مكان الإقامة والسنة الدراسية.

#### • تكوين الصورة الذهنية لدى الجمهور الداخلي (الموظفين):

إن بناء وتطوير الصورة التي ترغبها المؤسسة لنفسها لتكون ثروة إستراتيجية لها يبدأ من الداخل إلى الخارج فالشركات التي تستند على هذا الأساس يسهل بناء صورتها الذهنية، ولكن قبل البدء بتكوين الصورة لابد من التعرف على الأشياء التي يفكر بها الجمهور تجاه الشركة وهذا بحاجة إلى

دراسات وبحوث لبناء الإستراتيجية المتبعة، وتشكيل الصورة لدى الجمهور بحاجة إلى تكامل السياسات الرسمية المتبعة فيها، فمن كبير المسؤولين التنفيذيين إلى إدارة العلاقات العامة إلى إدارة الموارد البشرية، التي تقوم كلها بوضع بنود الصورة المرغوبة وطرق تنفيذها، ونجاح ذلك متوقف على تكامل جهود جميع الدوائر الإدارية على تحقيق تلك الصورة، فعندما تتحد هذه الدوائر على ثقافة واحدة مشتركة في التعامل مع الموظفين، لا شك فيها ستجد نتيجة ذلك الصورة الطيبة المرغوبة. (الشيخ، 2009)

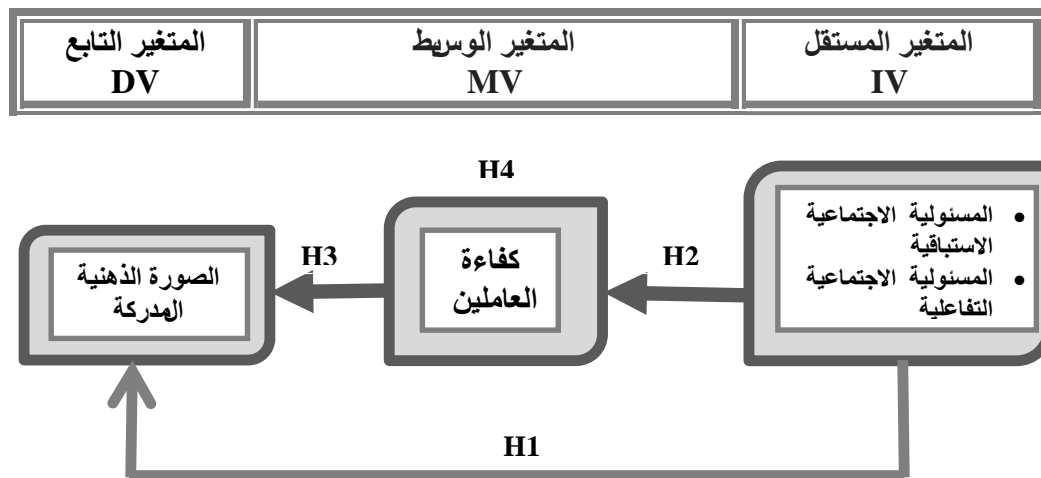
### 3.1.2. كفاءة العاملين:

يعد الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من أهم التحديات التي تواجهها الإدارات التنفيذية في الشركات، وهذا ما يعبر عنه بالكفاءة التي تعرف بأنها: "عبارة عن حسن استخدام الموارد المتاحة من (أموال، آلات، أفراد وغيرها)، فالمشروع الذي يستخدم أقل موارد ممكنة في أدائه للعمل يعد كفاءةً، أما المشروع الذي يستخدم موارد أكثر مما ينبغي في أدائه للعمل فهو غير كفء (ماهر، 1996)، وهذا يتطلب بما يعرف ببناء الكفاءات الذي يتطلب تدريب الموظفين، وافترض أن العاملين سيعرفون ماذا يفعلون أو سيكتشفون بأنفسهم ما يتعين عليهم القيام به، يعني ببساطة خلق المشكلات في المنظمة (حمزاوي، 2004).

وتتمثل أهمية التدريب للمنظمة بإزالة أو معالجة نقاط ضعف الأداء؛ حيث تحقق البرامج التدريبية الفاعلة مجموعة من الفوائد تتمثل في زيادة الاتجاهات الإيجابية لدى العاملين نحو العمل والمنظمة، والمساهمة في زيادة الإنتاجية، وتحسين الأداء التنظيمي من خلال إكساب العاملين المهارات والمعارف اللازمة لأداء وظائفهم بحيث يساعدهم في تنفيذ المهام بكفاءة وتقليل الوقت والموارد المستخدمة في الإنتاج، كما أن التدريب يعمل على ترشيد القرارات الإدارية وتطوير أساليب وأسس ومهارات القيادة الإدارية، وكذلك يعمل التدريب على توضيح السياسات العامة للمنظمة، وبذلك يرتفع أداء العاملين عن طريق معرفتهم لما تريده المنظمة منهم لتحقيق أهدافها، بالإضافة إلى أنه يساعد في تجديد المعلومات وتحديثها بما يتوافق مع المتغيرات المختلفة في البيئة ويساهم في بناء قاعدة فاعلة للاتصالات والاستشارات الداخلية (عباس، 2003).

### 3. نموذج الدراسة وتطوير الفرضيات:

#### 1.3. نموذج الدراسة:



نموذج الدراسة وتطوير الفرضيات:

الشكل رقم: (1) نموذج الدراسة

المصدر: إعداد الباحثان 2021م

#### 2.3. تطوير الفرضيات:

العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية الداخلية والصورة الذهنية المدركة للعاملين:

كشفت دراسة (ماجد، 2016) عن وجود علاقة إيجابية للمسؤولية الاجتماعية على عدالة الصنف وصورة الشركة، وتوصلت دراسة (القريوتي، 2012) إلى وجود دور إيجابي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية، وأيضاً توصلت دراسة (خوجلي، 2015) إلى وجود علاقة إيجابية جزئية بين المسؤولية الاجتماعية والميزة التنافسية، كما أوضحت دراسة (كردى، 2011) أن هناك أثراً معنوياً للمسؤولية الاجتماعية بجميع أبعادها في إدارة الصورة الذهنية ككل. ومن خلال ما تم عرضه من الدراسات السابقة تبين عدم وجود دراسات تناولت المسؤولية الاجتماعية الداخلية في تحسين الصورة الذهنية الداخلية و من هنا يمكن استنتاج الفرضيات الرئيسة الآتية:

## 1. الفرضية الرئيسية الأولى:

توجد علاقة بين التوجه بالمسؤولية الاجتماعية (المسؤولية الاجتماعية الاستباقية- المسؤولية الاجتماعية التفاعلية) والصورة الذهنية المدركة للعاملين وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

- توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية الاستباقية والصورة المدركة.
- توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية التفاعلية والصورة المدركة.

## العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية الداخلية وكفاءة العاملين:

توصلت دراسة (سوزان، 2014) إلى أن هناك علاقة ايجابية بين المسؤولية الاجتماعية وجودة الخدمة، ودراسة (مأمون وآخرون، 2012) والتي أوصت بأن تكون للمدراء التنفيذيين نظرة شاملة لمفهوم الأبعاد الثلاثة (الثقة- التأمين- التعاطف) ودراسة (Ilu trony, 2012) هناك تأثير إيجابي للمسؤولية الاجتماعية على عدالة الصنف. من هنا يمكن استنتاج الفرضية الرئيسية التالية:

## 2. الفرضية الرئيسية الثانية:

توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية الداخلية (المسؤولية الاجتماعية الاستباقية- المسؤولية الاجتماعية التفاعلية) وكفاءة العاملين، وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

- توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية الاستباقية، وكفاءة العاملين.
- توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية، التفاعلية وكفاءة العاملين.

## 3. الفرضية الثالثة:

## العلاقة بين كفاءة العاملين، والصورة الذهنية المدركة للعاملين:

فقد توصلت دراسة (العواجين، 2013) بأبعادها (الجوانب الملموسة- الاعتمادية- المسؤولية- الاستجابة- الضمان- العاطف- المهنية) إلى وجود أثر لجودة الخدمات الداخلية بجميع أبعادها في الرضا الوظيفي للعاملين. كذلك دراسة (صفدي، 2011)، والتي أثبتت وجود رضا عن العاملين في جودة الخدمات الداخلية المقدمة من شركة الاتصالات الفلسطينية. كما أشارت دراسة (Piyush , 2016) إلى وجود رضا من الموظفين عن جودة الخدمات الداخلية، بينما توصلت دراسة (نانسي، 2009) إلى وجود علاقة بين جودة الخدمات الداخلية، وجودة الخدمات الخارجية. كما توصلت دراسة (Angelos , 2013) إلى وجود تأثير لجودة الخدمات الداخلية على رضا الموظفين للقادة السريريين في خدمات رعاية المستشفيات، أما دراسة (فكتوريا، 2008) فقد توصلت إلى وجود تأثير لجودة الخدمات الداخلية على سلوك خدمة العملاء بجميع أبعاده (الاعتمادية- الاستجابة- التنافسية- الاتصالات- التفاهم- المجاملة- الكفاءة- السلوك الاجتماعي) ومن هنا يمكن استنتاج الفرضية التالية: توجد علاقة بين كفاءة العاملين والصورة الذهنية المدركة للعاملين.

## 4. الفرضية الرابعة:

توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية الداخلية، والصورة الذهنية المدركة للعاملين بوجود كفاءة العاملين كمتغير وسيط

## 3.3. منهجية الدراسة:

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي والذي يهدف إلى تفسير الظواهر، وتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين المتغيرات، كما في الواقع (منسي، 2003)، كما تم تحديد مجتمع الدراسة بالشركات الخدمية العاملة بالسودان في أهم أربعة قطاعات خدمية في الاقتصاد السوداني، كما اعتمد في هذه الدراسة على العينة غير الاحتمالية (الميسرة) والتي تستخدم خلال المراحل الاستكشافية لمشروعات البحوث. (سيكاران، 2006). وتمثلت العينة النهائية التي خضعت للتحليل الإحصائي في (232) شركة وقد مثلت نسبة (89%) من العينة الرئيسية التي تعتبر مقبولة في الأبحاث العلمية. وتم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتم تطويرها بالاستناد إلى آراء وملاحظات المشرف والمحكمين بما يخدم غرض الدراسة وتم إجراء اختبار قبلي للاستبانة من خلال توزيعها على (30) شركة من العينة، وتم الأخذ بالملاحظات التي وردت فيها وأجرى عددًا من التعديلات التي زادت من قدرة الاستبانة، وتتكون الاستبانة من قسمين: الأول: يشتمل على الأسئلة العامة مثل عمر الشركة- الشكل القانوني للشركة- عدد موظفين الشركة- عد المنافسين للشركة بالإضافة إلى البيانات الشخصية والوظيفية عن المبحوثين كالجنس، والمؤهل العلمي، والعمر، وسنوات الخدمة في الإدارة، وهي بيانات تفيد في التعرف على خصائص مجتمع الدراسة. أما القسم الثاني فيحتوي على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمحاور الدراسة التي تتكون من ثلاثة محاور تم قياسها باستخدام مقياس ليكرت الخماسي الذي يتم استخدامه لدراسة المواقف، ويتكون من متغيرات مستقلة (المسؤولية الاجتماعية الداخلية) وتم قياس عبارته من دراسة (خليل، 2017 و Ching, 2015) ومتغير تابع (الصورة الذهنية المدركة) والتي تم قياسه من دراسة (قاشي وآخرون، 2016) والمتغير الوسيط (كفاءة العاملين)، وتم قياسها من دراسة (كاظم، 2001). واعتمد الباحثان في عملية التحليل الإحصائي للبيانات على أسلوب تحليل المسار، ونموذج المعادلة البنائية؛ وهو نمط مفترض للعلاقات الخطية المباشرة وغير المباشرة بين مجموعة من المتغيرات الكامنة والمشاهدة.

## 4.3. التحليل العاملي الاستكشافي:

يتم استخدام هذا التحليل في ظل عدم معرفة العوامل الكامنة لاكتشاف واختبار العبارات التي تقيس كل متغير من متغيرات الدراسة، حيث يقوم التحليل بتوزيع عبارات الاستبانة حسب انحرافها عن الوسط الحسابي، وتكون العلاقة داخل العامل الواحد أقوى من العوامل الأخرى (زغلول، 2003).

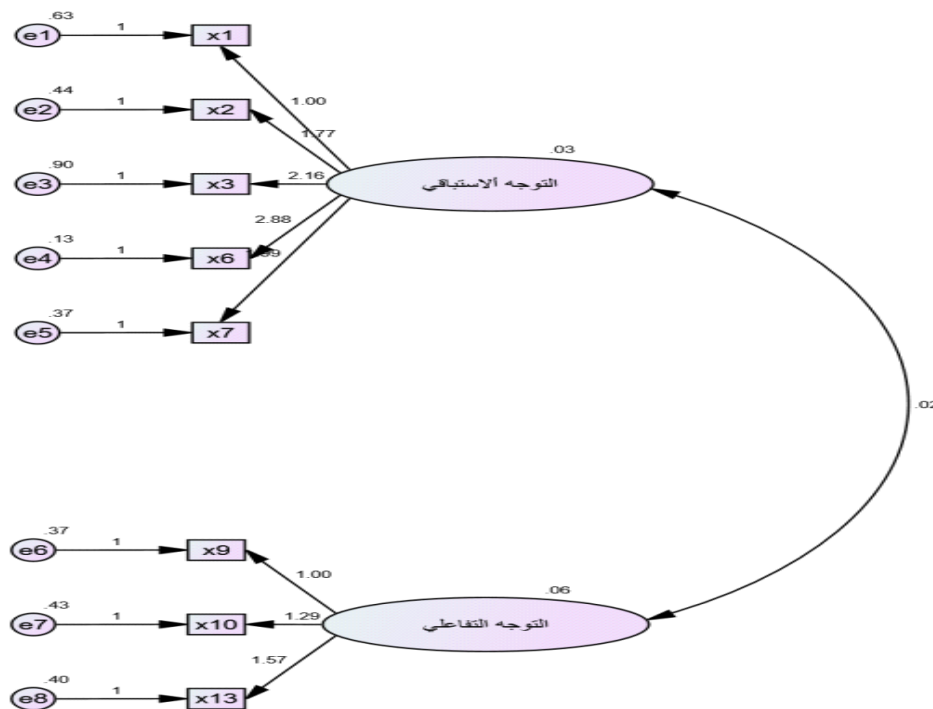
## ● التحليل العاملي الاستكشافي للمسؤولية الاجتماعية الداخلية:

تم استخدام حزمة برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في إجراء عملية التحليل العاملي الاستكشافي للنموذج حيث تم إعطاء كل عبارة من العبارات التي استخدمت لقياس كل متغيرات الاستبانة، ويوضح الجدول رقم (1) نتائج عملية التحليل العاملي الاستكشافي للدراسة.

جدول (1): نتائج عملية التحليل العاملي الاستكشافي للمسؤولية الاجتماعية الداخلية

1	2	العبارات
0.514		يقوم الموظفون بالشركة بتوفير المعلومات الدقيقة للزبائن أو العملاء
0.667		تقوم الشركة بالإعلان عن مسيرة أنشطتها بصورة عامة للجمهور.
0.842		تشجع الشركة موظفيها بالمشاركة في أنشطة المجلي عبر إعلاناتها .
0.537		يقدم العاملون بالشركة المعلومات الدقيقة للزبائن عن الخدمات المحتمل تقديمها
0.528		الخدمات التي تقدمها الشركة تلي الرغبات المتوقعة للعملاء
	0.615	تستجيب الشركة لردود أفعال الزبائن أو العملاء المطلوبة بشكل دائم.
	0.677	يقوم العاملون بالشركة بتوفير المعلومات الدقيقة عن ردود أفعال الزبائن
	0.700	تهتم الشركة بالمعلومات المقدمة من العاملين عن متطلبات العملاء
0.530		Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.
317.469		Bartlett's Test of Sphericity Approx. Chi-Square
28		Df

المصدر: من بيانات الدراسة الميدانية (2021)



المصدر: من بيانات الدراسة الميدانية (2021)

## ● تحليل الاعتمادية والصلاحية لمتغيرات الدراسة:

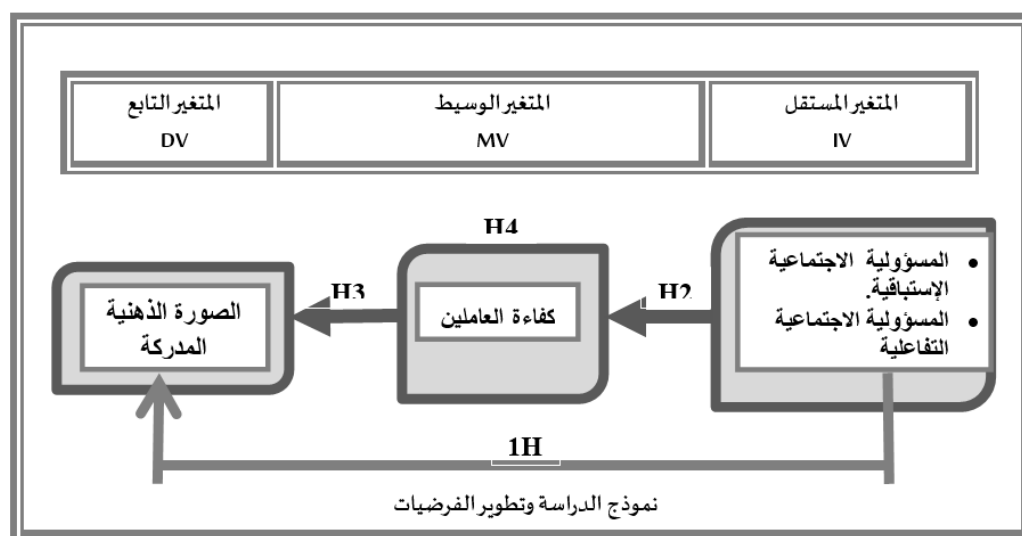
ولاتخاذ القرار بشأن قيمة ألفا كرونباخ المطلوبة يتوقف ذلك على الغرض من الدراسة، ففي المراحل الأولى من الدراسات الأساسية تشير (nunnally, 1967) إلى أن المصدقية من 0.50-0.60 تكفي وأن زيادة المصدقية لأكثر من 0.80 ربما يكون إسرافاً ومع ذلك يعد ألف كرونباخ من 0.50 فما فوق مقبولة (Bowling, 2009). أما (Hair et al, 2010) فقد اقترح أن قيمة ألفا كرونباخ يجب أن تكون أكثر من 0.70 عن طريق (CR) الموثوقية المركبة وكذلك احتساب كل من (AVE, MSV, MaxR(H)) للتأكد من صلاحية النموذج والجدول التالي يوضح بعد التحليل العاملي التوكيدي لمتغيرات الدراسة: ويتضح من الجدول رقم (2) أن التوجه التفاعلي تقل قيمته الاعتمادية عن 0.7 مما يستوجب استبعاد البعد تماماً من التحليل.

جدول (2) تحليل الاعتمادية والصلاحية لمتغيرات الدراسة						
القيمة الدرجة	AVE	MaxR(H)	التوجه الاستباقي	التوجه التفاعلي	الكفاءة	الصورة المدركة
التوجه الاستباقي	0.581	2.469	-0.120			
التوجه التفاعلي	0.278	0.680		0.527		
الكفاءة	0.416	0.742			0.645	
الصورة المدركة	0.365	0.725				0.604

المصدر: من بيانات الدراسة الميدانية (2021)

## 5.3. نموذج الدراسة المعدل:

بعد إجراء التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي لمتغيرات الدراسة يتم الاعتماد على النتائج التي يسفر عنها التحليل، فإذا ما كان نموذج الدراسة يستند على نظرية قوية عادة ما يطابق الواقع، أما في حالة عدم الاعتماد على نظرية فإنه عادة ما يتم تعديل النموذج حتى يطابق الواقع، وكذلك الاعتماد على مقياس ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي للبيانات إذا قلت نتيجة التحليل المحسوبة عن القيمة المعتمدة، فإنه يتم استبعاد البعد ذي القيمة الأقل تمامًا، والشكل التالي يوضح نموذج الدراسة المعدل:



شكل (2): نموذج الدراسة

المصدر: إعداد الباحثين 2021

بعد إجراء التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي لمتغيرات الدراسة تم الاعتماد على النتائج التي أسفر عنها التحليل؛ حيث أظهرت النتائج استبعاد محور المسؤولية الاجتماعية التفاعلية من المتغيرات المستقلة لتصبح المسؤولية الاجتماعية الداخلية بمحور واحد وهو (التوجه الاستباقي) مما أدى إلى تعديل فرضيات الدراسة.

## 6.3. فرضيات الدراسة المعدلة:

- الفرضية الأولى: توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية الاستباقية، والصورة الذهنية المدركة للعاملين.
- الفرضية الثانية: توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية الاستباقية، وكفاءة العاملين.
- الفرضية الثالثة: توجد علاقة بين كفاءة العاملين والصورة الذهنية المدركة للعاملين.
- الفرضية الرابعة: كفاءة العاملين تتوسط العلاقة بين التوجه الاستباقي والصورة الذهنية المدركة للعاملين.

## 7.3. المتوسطات والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة:

توضح نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة في الجدول رقم (3) أن اتجاهات عينة الدراسة كانت متوسطة نحو الفقرات التي تقيس متغيرات الدراسة، ويوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعد المتغير المستقل (التوجه الاستباقي) أن الوسط الحسابي له = (1.80)، بانحراف معياري (0.508)، يلاحظ أن الوسط الحسابي يقل عن الوسط الفرضي المستخدم في برنامج التحليل الإحصائي (والانحراف المعياري أقل من نصف المتوسط الحسابي) مما يشير إلى ضعف التوجه الاستباقي تحت الدراسة، كما أن الوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعد المتغير الوسيط (كفاءة العاملين) كان بوسط حسابي (1.86) وانحراف معياري (0.68)، والملاحظ أن هذا الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي المستخدم في برنامج

التحليل الإحصائي ما يشير إلى ضعف كفاءة العاملين تحت الدراسة، ويتضح أن العاملين بالشركات قيد الدراسة يعطون اهتماماً أقل من المعتاد للمتغير الوسيط (كفاءة العاملين)، وكذلك يتضح أن الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير التابع (الصورة المدركة) (1.53) وانحراف معياري (459). على التوالي أقل من الوسط الفرضي المستخدم في برنامج التحليل الإحصائي والانحراف المعياري وهو أقل من نصف المتوسط الحسابي ما يشير إلى ضعف متغير الصورة الذهنية المدركة للعاملين.

جدول (3): المتوسطات الانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة

المتغير	نوع المتغير	الانحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
التوجه الاستباقي	مستقل	0.50844	1.8043	36%	متوسطة
الصورة المدركة	تابع	0.45971	1.5399	31%	متوسطة
كفاءة العاملين	وسيط	0.68661	1.8635	37%	متوسطة

المصدر: من بيانات الدراسة الميدانية (2021)

### 8.3. تحليل الارتباط (Person Correlation):

تم استخدام تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة بهدف التعرف على العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، والوسيط، فكلما كانت درجة الارتباط قريبة من الواحد الصحيح فإن ذلك يعني أن الارتباط قوي بين المتغيرين، وكلما قلت درجة الارتباط عن الواحد الصحيح ضعفت العلاقة بين المتغيرين، وقد تكون العلاقة طردية أو عكسية، وبشكل عام تعد العلاقة ضعيفة إذا كانت قيمة معامل الارتباط أقل من (0.30) ويمكن اعتبارها متوسطة إذا تراوحت قيمة معامل الارتباط بين (0.30 – 0.70) أما إذا كانت قيمة الارتباط أكثر من (0.70) تعد العلاقة قوية بين المتغيرين. ويلاحظ من الجدول رقم (4) أن هناك علاقة ارتباط متوسطة بين كل من كفاءة العاملين والصورة الذهنية المدركة للعاملين، كما اتضح من خلال الجدول أن وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين التوجه الاستباقي والصورة المدركة وعلاقة عكسية بين الكفاءة والتوجه الاستباقي.

جدول (4): يوضح الارتباطات بين متغيرات الدراسة

العلاقات	التقدير المعياري
التوجه الاستباقي <--> الصورة المدركة	0.196
الصورة المدركة <--> الكفاءة	0.302
التوجه الاستباقي <--> الكفاءة	-0.035

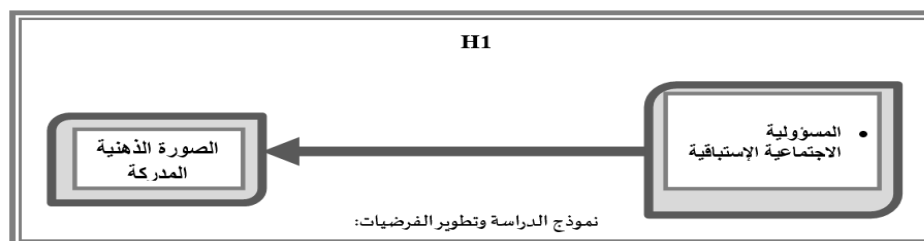
المصدر: من بيانات الدراسة الميدانية (2021)

### 9.3. اختبار الفرضيات:

اعتمد الباحثان في عملية التحليل الإحصائي للبيانات على أسلوب نمذجة المعادلة البنائية، وهو نمط مفترض للعلاقات الخطية المباشرة وغير المباشرة بين مجموعة من المتغيرات الكامنة والمشاهدة. وبالتحديد استخدام أسلوب تحليل المسار لما يتمتع به هذا الأسلوب من عدة مزايا تتناسب مع طبيعة الدراسة.

تحليل المسار Path Analysis : وهو أحد أساليب نمذجة المعادلة البنائية، والتي تعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة، ومتغير أو أكثر من المتغيرات التابعة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة بهدف تحديد أهم المؤشرات أو العوامل التي يكون لها تأثير على المتغير أو المتغيرات التابعة، حيث إن نمذجة المعادلة البنائية تجمع بين أسلوب تحليل الانحدار المتعدد والتحليل العاملي (Barbara G. Tabachnick and Linda S. Fidell, 1996)، حيث يستخدم تحليل المسار فيما يماثل الأغراض التي يستخدم فيها تحليل الانحدار المتعدد، حيث أن تحليل المسار يعد امتداداً لتحليل الانحدار المتعدد، ولكن تحليل المسار، أكثر فاعلية حيث إنه يضع في الحسبان نمذجة التفاعلات بين المتغيرات، The Modeling of Interactions، وعدم الخطية Nonlinearities وأخطاء القياس، والارتباط الخطي المزدوج Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة (Jeonghoon, 2002).

- الفرضية الأولى: توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية الاستباقية، والصورة الذهنية المدركة للعاملين



شكل (3): الفرضية الأولى

المصدر: إعداد الباحثين 2021م

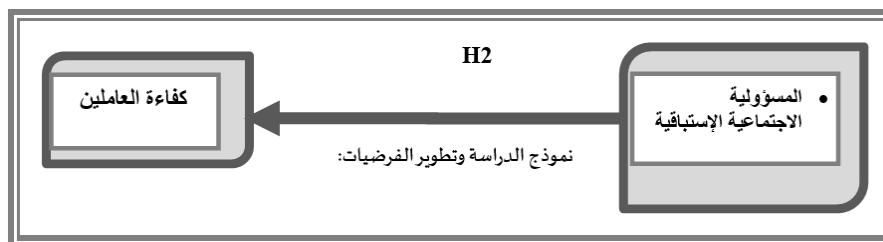
بغرض التعرف على معنوية التأثير بين المتغيرات تم الاعتماد على نمذجة المعادلة البنائية، وفيما تم استخدام أسلوب تحليل المسار، والذي يعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة، سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة، وتم الاعتماد على مستوى الدلالة (0.1) للحكم على مدى معنوية التأثير، كذلك اعتمدت الدراسة على مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التأثيرات ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.1) والعكس صحيح، والجدول رقم (5) يوضح تحليل المسار بين التوجه الاستباقي، والصورة الذهنية المدركة. حيث يتضح من الجدول أن المسار من المسؤولية الاجتماعية الاستباقية إلى الصورة المدركة يساوي 0.094. عند مستوى معنوية (0.407). وهو غير دال إحصائي مما يدل على عدم وجود علاقة بين المسؤولية الاجتماعية الاستباقية والصورة المدركة للعاملين.

جدول (5): المسار من المسؤولية الاجتماعية الاستباقية والصورة الذهنية المدركة

العلاقات	التقدير المعياري	الخطأ المعياري	القيمة الحرجة	P الدلالة
الصورة المدركة <---	التوجه_الإستباقي	0.094	0.113	0.829
				0.407

المصدر: من بيانات الدراسة الميدانية (2021)

- الفرضية الثانية: توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية الاستباقية، وكفاءة العاملين



شكل (4): الفرضية الثانية

المصدر: إعداد الباحثين 2021م

حيث يتضح من الجدول رقم (6) أن المسار من المسؤولية الاجتماعية الاستباقية إلى كفاءة العاملين يساوي (-0.224) عند مستوى معنوية (0.032)، وهو غير دال إحصائي عليه فإن نتائج التحليل تشير إلى عدم وجود علاقة بين المسؤولية الاجتماعية الاستباقية، وكفاءة العاملين.

جدول (6): المسار من المسؤولية الاجتماعية الاستباقية إلى كفاءة العاملين

العلاقات	التقدير المعياري	الخطأ المعياري	القيمة الحرجة	P الدلالة
الكفاءة <---	التوجه_الإستباقي	-0.224	0.104	-2.148
				0.032

المصدر: من بيانات الدراسة الميدانية (2021)

- الفرضية الثالثة: توجد علاقة بين كفاءة العاملين، والصورة الذهنية المدركة للعاملين



شكل (5): الفرضية الثالثة

المصدر: إعداد الباحثين 2021م

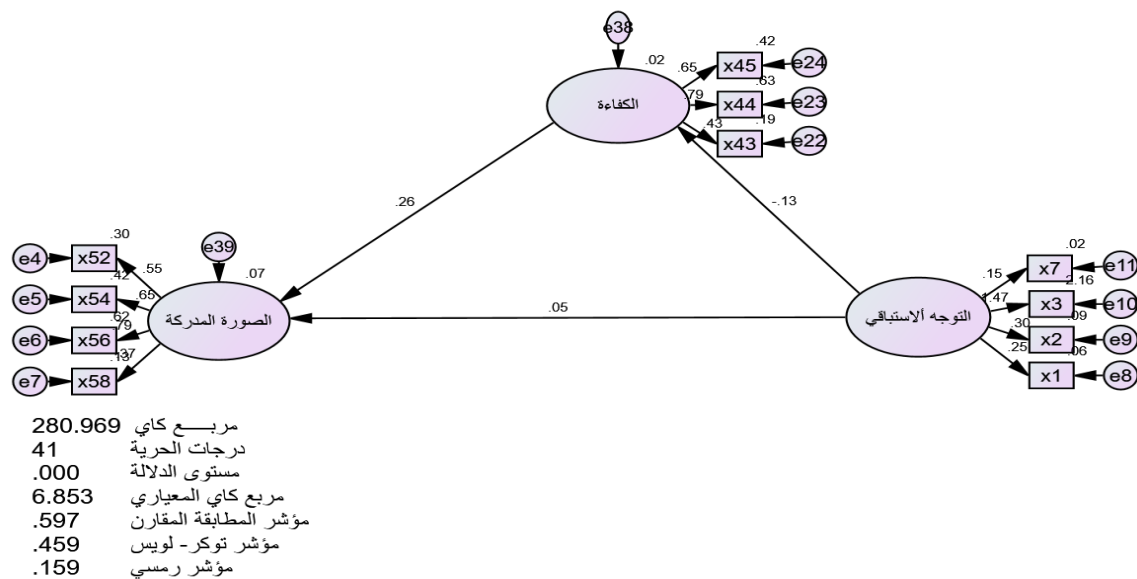
حيث يتضح من الجدول رقم (7) أن المسار من كفاءة العاملين إلى الصورة المدركة يساوي (0.233)، عند مستوى معنوية (0.027). وهو دال إحصائيًا وبالتالي فإن نتائج التحليل تشير إلى وجود علاقة بين كفاءة العاملين والصورة الذهنية المدركة للعاملين.

جدول (7): المسار من كفاءة العاملين إلى الصورة الذهنية المدركة للعاملين

العلاقات	التقدير المعياري	الخطأ المعياري	القيمة الحرجة	P الدلالة
الصورة المدركة <---	كفاءة العاملين	0.233	0.105	2.210
				0.027

المصدر: من بيانات الدراسة الميدانية (2021)

• الفرضية الرابعة: كفاءة العاملين تتوسط العلاقة بين التوجه الاستباقي، والصورة الذهنية المدركة للعاملين



المصدر: من بيانات الدراسة الميدانية (2021)

يهدف الكشف عن أثر كفاءة العاملين في العلاقة ما بين المسؤولية الاجتماعية الاستباقية، والصورة المدركة، وتم استخدام تحليل المسار (Path analysis)؛ حيث يوضح الشكل السابق المسار بين التوجه الاستباقي، وكفاءة العاملين، وبين كفاءة العاملين والصورة المدركة، كما يوضح الجدول رقم (8) تحليل مسار الأثر المباشر للتوجه الاستباقي، وكفاءة العاملين، وكفاءة العاملين والصورة المدركة والجدول رقم (9) تحليل مسار الأثر غير المباشر للتوجه الاستباقي، وكفاءة العاملين، وكفاءة العاملين والصورة المدركة.

جدول (8): تحليل مسار الأثر المباشر للتوجه الاستباقي، والكفاءة، والصورة المدركة

P الدلالة	القيمة الحرجة	الخطا المعياري	التقدير المعياري	العلاقات
.023	-2.270	.098	-.223	التوجه أ الإستباقي ---> الكفاءة
.011	2.554	.111	.284	الكفاءة ---> الصورة المدركة

المصدر: من بيانات الدراسة الميدانية (2021)

جدول (9): تحليل مسار الأثر غير المباشر للتوجه الاستباقي والكفاءة والصورة المدركة

P الدلالة	الحد الأعلى	الحد الأدنى	التقديرات	معامل
.092	.016	-.252	-.063	A x B

المصدر: من بيانات الدراسة الميدانية (2021)

من الجدولين أعلاه نجد أن اختبار الفرضية في الأثر المباشر أن المسار من المسؤولية الاجتماعية الاستباقية إلى الكفاءة يساوي 223. عند مستوى معنوية (0.023) وهو غير دال إحصائياً، والمسار من الكفاءة إلى الصورة المدركة تساوي 284. عند مستوى معنوية (0.011) وهو دال إحصائياً، أما الأثر غير المباشر يساوي 063. عند مستوى معنوية (0.092) فهو غير دال إحصائياً مما يدل على أن كفاءة العاملين لا تفسر العلاقة بين التوجه الاستباقي والصورة المدركة.

#### 4. النتائج والتوصيات:

##### 1.4. النتائج:

- أظهرت نتائج الدراسة من واقع تحليل البيانات عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية الاستباقية والصورة الذهنية المدركة؛ حيث اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (القريوتي وآخرون، 2014) التي توصلت إلى وجود أثر معنوي للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها مجتمعة في إدارة الصورة الذهنية ككل.

- كما أظهرت نتائج الدراسة من واقع التحليل الإحصائي المستخدم لبيانات الدراسة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية الاستباقية وكفاءة العاملين، أي أن تلبية رغبات وحاجات العاملين وحدها لا تؤثر على كفاءة العاملين بالشركات محل الدراسة، واختلفت هذه النتيجة مع دراسة (عمر قاسم، 2011) والتي توصلت إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتوجه الاستباقي علي تحقيق كفاءة العاملين في البنوك التجارية الكويتية، ودراسة (David Han, 2015) التي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية متوسطة بين المسؤولية الاجتماعية، وجودة الخدمة ودراسة (Elsevier Ltd, 2013) التي أشارت إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين المسؤولية الاجتماعية وأبعادها (البعد الأخلاقي، البعد القانوني، البعد الاقتصادي، البعد البيئي) وجودة الخدمة، ودراسة (Suzanne k. Murrmann, 2014) تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين المسؤولية الاجتماعية وجودة الخدمة، ودراسة (luu trony, 2012) هناك تأثير إيجابي للمسؤولية الاجتماعية على عدالة الصنف.
- كما أوضحت الدراسة وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين كفاءة العاملين والصورة المدركة. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Angebs, 2013) التي توصلت إلى وجود تأثير لجودة الخدمات الداخلية على رضا الموظفين للقادة السريين في خدمات رعاية المستشفيات. ضمن سياق نظام الصحة العامة اليوناني. ودراسة (Bellou, 2008) على أن هناك أثراً لجودة الخدمات الداخلية على سلوك خدمة الزبون، وكانت النتائج أن في تلك البنوك يفضلون تحسين كفاءتهم وسلوكهم العام بشكل أكبر وكذلك تحقيق المزيد من التعاون فيما بينهما للمحافظة على جودة الخدمة الداخلية.
- كما أظهرت النتائج أن كفاءة العاملين لا تتوسط المسؤولية الاجتماعية استباقياً والصورة الذهنية المدركة للعاملين مما يؤثر على صورة الشركة في نظر العملاء الداخليين والذي بدوره قد ينعكس على العملاء الخارجيين وبالمطابق هذا يخالف حديث نظرية المتغيرين لهيرزبرغ التي تنص على أن العميل الداخلي إذا حقق الرضا الوظيفي وكان راضياً عن المنشأة أو المؤسسة التي بها فإنه يعطي صورة جميلة عنها، ويظهر محاسن ومميزات منشأته، ويظهر مدى حرصها على تقديم أفضل الخدمات للعملاء وهذا بطبيعته يؤدي إلى جلب العملاء الخارجيين، وتحسين الصورة الذهنية لديهم.

## 2.4. التوصيات:

- العمل على تنمية الموارد البشرية في مجال رفع الكفاءة والمهارة من خلال عقد برامج تدريبية فعالة تتيح لجميع الموظفين الاستفادة من تلك القدرات و المهارات في دعم أنشطتهم العملية.
- على الشركات أن تقدم استشارات وخططاً وظيفية لجميع العاملين، وذلك لرفع مستوى التدريب والتطوير داخل الشركات.
- على الشركة أن تشجع العاملين وتعلمهم بأي نشاطات رسمية أو اجتماعية قبل حدوثها.
- تهيئة مناخ وظروف عمل ملائمة للعاملين بالشركات مما يؤثر على رضاهم، وبالتالي تحسين صورتهم الذهنية تجاه الشركة مما يدفعهم إلى تقديم خدمات الشركة بشكل جيد للجمهور الخارجي.
- الاهتمام والتركيز على التغيرات في احتياجات ورغبات العاملين المستجدة، والعمل على الاستجابة لها ضمن مجموعة من الخدمات الجديدة المقدمة لهم من قبل الشركة.
- العمل على إجراء العديد من الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة لقلتها في الدراسات العربية، وذلك لما للموضوع من أهمية، وكذلك لإثراء المكتبة العربية.

## 3.4. مقترحات بحوث مستقبلية:

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يقترح عدد من الدراسات المستقبلية، والمربطة بمتغيرات الدراسة الحالية كما يلي:

- تطبيق متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة نفسها مع متغيرات وسيطة أخرى لدراسة مدى تأثيرها على العلاقة بينهما.
- دراسة المسؤولية الاجتماعية الداخلية للشركات بجوانب وأبعاد أخرى.

## المراجع:

### أولاً: المراجع العربية:

1. أوما سيكاران "تعريب إسماعيل بسيوني. (2006). طرق البحث في الإدارة" مدخل لبناء المهارات البحثية". دار الميرخ للنشر..
2. بركات، زياد. (2020). الصورة الذهنية المدركة لدى الجمهور الفلسطيني في محافظة طولكرم. مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث: 5 (2).
3. جندب، عبد الوهاب. (2013). أثر التوجهات الإستراتيجية الإبداعية والإستباقية في تطوير المنتجات الجديدة والأداء التسويقي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
4. حمزاوي، شريف. (2004). المتطلبات التنظيمية لإدماج التوجه التسويقي في المؤسسات الاقتصادية. بحث مقدم المنتدى الوطني الثاني للمؤسسات، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة الجزائر.

5. داود، أسيل محمد غسان. (2020). دور دائرة العلاقات العامة في إدارة السمعة والصورة الذهنية لدى الطلبة في جامعة النجاح الوطنية. رسالة قدمت كأحد متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات العامة المعاصرة في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين.
6. ديب، شيخ. (2009). تقويم فرص تطبيق إعادة هندسة العمليات كمدخل لتحسين القدرة التنافسية. مجلة تشرين: 31(1): 27-45.
7. سعد زغلول بشير. (2003). دليلك إلى البرنامج الإحصائي (spss). العراق، بغداد منشورات المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.
8. صابون، خليل جمعة عثمان صابون. (2017). الدور الوسيط لسمعة الشركة ورضا العاملين في العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والميزة التنافسية. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
9. عباس، سهيل. (2003). إدارة الموارد البشرية: مدخل استراتيجي. دار وائل للنشر والتوزيع.
10. علي، موسى محمد وآخرون. (2018). أثر المسؤولية الاجتماعية على الرضا الوظيفي للعاملين. دورية دراسات الإدارة والحكم الفيديري: العدد الأول.
11. الغالي، طاهر، وصالح العامري. (2010). المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية. بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثاني في الإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
12. القريوتي، موسى قاسم وآخرون. (2014). دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية. مجلة العلوم الإدارية: العدد الأول.
13. الكردي، أحمد السيد طه. (2011). إدارة الصورة الذهنية للمنظمات في إطار واقع المسؤولية الاجتماعية. ورقة بحثية، جامعة بنها، مصر.

#### ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1. Ali, A. A., Nasruddin, E. & Lin, S.K. (2010). The Relationship between internal corporate social responsibility and organizational commitment with in the banking sector in Jordan. *International Scholarly and Scientific Research and Innovation*, 4(7), 852-871.
2. AL Shbiel, S.O. & AL Awawdeh, W. M. (2011). Internal social responsibility and its impact on job commitment: empirical study on Jordanian cement manufacturing Co. *International Journal of Business and Management*, (6)(12). <https://doi.org/10.5539/ijbm.v6n12p94>
3. Balmer, J.M.T. & Gary, E.R., (2000). Corporate Identity and Corporate Communications: Creating a Competitive Advantage. *Industrial and Commercial Training*, 32(7), 256-261. <https://doi.org/10.1108/00197850010379811>
4. Eweje, G. and Bentley, T. (2006). *CSR and staff retention in New Zealand companies: A literature review*. (Department of Management and International Business Research Working Paper series 2006, no.6) Auckland, NZ: Massey University. <http://hdl.handle.net/10179/635>.
5. Gregory, J. R., (1999). *Marketing Corporate Image – the Company as Your Number One Product*, second edition. Lincolnwood, Illinois, NTC Business Books.
6. Heslin, A. Peter. & Ochoa, D. Jenna. (2008). Understanding and developing strategic corporate social responsibility, *Organizational Dynamics*, 37(2), 125-144. <https://doi.org/10.1016/j.orgdyn.2008.02.002>
7. Petrick, J. A., Scherer, R. F., Brodzinski, J. D., Quinn, J. F., & Ainina, M. F., (1999). Global Leadership Skills and Reputation Capital: Intangible Resources for Sustainable Competitive Advantage. *Academy of Management Perspectives*, 13(1), 58-69.
8. Turker, D. (2009). Measuring Corporate Social Responsibility: A Scale Development Study. *Journal of Business Ethics*, 85(4), 411- 427. <https://doi.org/10.1007/s10551-008-9780-6>

## The Mediating Role of the of Employees Efficiency in the Relationship Between Internal Social Responsibility and the Perceived Mental Image of Employees

Alfatih Ez Aldeen Awad Alkreem Ahmed

Assistant Professor of Business Administration, College of Administrative Sciences, University of Kassala - Sudan

Ahmed Edris Abdu Edris

Assistant Professor of Business Administration, College of Administrative Sciences,  
Najran University, Kassala University  
khalededris@yahoo.com

Received: 1/11/2021

Revised: 11/12/2021

Accepted: 2/6/2022

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.4.2>

**Abstract:** This study aimed to identify the role of the employees' efficiency in the relationship between internal social responsibility and the perceived mental image of employees in service companies operating in Sudan. The study used the descriptive approach, as it relied on the non probabilistic (convenient) sample. A questionnaire was designed to collect data, where (260) questionnaires were distributed and (243) were recovered from them, with a response rate of (93%). The study model was built and the hypotheses were developed based on previous studies. Path analysis and structural equation modeling were also used to test the hypotheses. The results showed that there is no relationship between internal social responsibility and the perceived mental image of employees, and that the efficiency of employees does not explain the relationship between proactive social responsibility and the perceived mental image of employees. The study recommended working on the development of human resources in the field of raising efficiency and skill through conducting effective training programs that allow all employees to benefit from those capabilities and skills in supporting their practical activities.

**Keywords:** Employees efficiency; Social responsibility; The perceived mental image of employees; Sudan.

### References:

1. 'bas, Shyl. (2003). Edarh Almward Albshryh: Mdkhl Astratyjy. Dar Wa'l Llnshr Waltwzy'E.
2. 'ly, Mwsa Mhmd Wakhrwn. (2018). Athr Alms'wlyh Alajtma'yh 'la Alrda Alwzyfy Ll'amlyn. Dwryt Drasat Aledarh Walhkm Alfydaly: Al'dd Alawl.
3. Awma Sykaran "T'ryb Esma'yl Bsywny. (2006). Trq Albhth Fy Aledarh "Mdkhl Lbna' Almharat Albhthyh". Dar Almrykh Llnshr..
4. Brkat, Zyad. (2020). Alswrh Aldhnyh Almdrkh Lda Aljmhwr Alfistyny Fy Mhafzt Twlkr. Mjlt Jam't Alastqlal Llabhath: 5 (2).
5. Alghalby, Tahr, Wsalh Al'amry. (2010). Alms'wlyh Alajtma'yh Lmnzmat Ala'emal Wshfayh Nzam Alm'lwmnat: Drash Ttbyqyh L'ynh Mn Almsarf Altjaryh Alardnyh. Bhwth Wawaq 'ml Alm'tmr Al'erby Althany Fy Aledarh, Almnzmh Al'rbyh Llnmyh Aledaryh.
6. Hmzawy, Shryf. (2004). Almttlbat Altnzymy Ledmaj Altwjh Altswyqy Fy Alm'essat Alaqtadyh. Bhth Mqdm Almntda Alwtmy Althany Llm'ssat, Aljza'r, Klyt Al'lwm Alaqtadyh W'lwm Altseer, Jam't Bajy Mkhtar 'nabh Aljza'r.
7. Jndb, 'bd Alwhab. (2013). Athr Altwjhat Alestratyjy Alebda'yh Walestbaqyh Fy Ttwyr Almntjat Aljdydh Walada' Altswyqy. Rsalt Majstyr Ghyr Mnshwrh, Jam't Alshrqlawst, Alardn.
8. Alkrdy, Ahmd Alsyd Th. (2011). Edarh Alswrh Aldhnyh Llmnzmat Fy Etar Waq' Alms'wlyh Alajtma'yh. Wrqh Bhthyh, Jam't Bnha, Msr.

9. Alqirywty, Mwsa Qasm Wakhrwn. (2014). Dwr Alms'wlyh Alajtmayh Fy Thqyq Almyzh Altnafsyh. Mjlt Al'lwm Aledaryh: Al'dd Alawl.
10. S'd Zghlwl Bshyr. (2003). Dlylk Ela Albrnamj Alehsa'y (Spss). Al'raq, Bghdad Mnshwrat Alm'hd Al'rby Lltdryb Walbhwth Alehsa'yh.
11. Sabwn, Khlyl Jm'h 'thman Sabwn. (2017). Aldwr Alwsyt Lsm't Alshrkh Wrda Al'amlyn Fy Al'laqh Byn Alms'wlyh Alajtmayh Llshrkay Walmyzh Altnafsyh. Jam't Alswdan Ll'lwm Waltknwlyjya.

# أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على البحث العلمي بالجامعات السودانية (جامعة بحري نموذجاً)

أحمد هاشم محمد طاهر<sup>1</sup>، عالم الحاج آدم عبد الرحيم<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الأستاذ المساعد بقسم الخدمة الاجتماعية- كلية دراسات المجتمع والتنمية الريفية  
جامعة بحري السودان

<sup>2</sup> الأستاذ المساعد بقسم الإدارة العامة كلية العلوم الإدارية- جامعة بحري السودان  
جامعة نجران- السعودية

<sup>2</sup> aleemalhaj15@gmail.com

قبول البحث: 2022/5/19

مراجعة البحث: 2022/5/9

استلام البحث: 2022 /4/6

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.4.3>



This file is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

## أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على البحث العلمي بالجامعات السودانية (جامعة بحري نموذجًا)

أحمد هاشم محمد ظاهر

الأستاذ المساعد بقسم الخدمة الاجتماعية- كلية دراسات المجتمع والتنمية الريفية- جامعة بحري السودان

عالم الحاج آدم عبد الرحيم

الأستاذ المساعد بقسم الإدارة العامة كلية العلوم الإدارية- جامعة بحري السودان- جامعة نجران- السعودية

aleemalhaj15@gmail.com

استلام البحث: 2022/4/6 مراجعة البحث: 2022/5/9 قبول البحث: 2022/5/19 DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.4.3>

### الملخص:

هدفت الورقة للتعرف على كيفية توظيف وسائل التواصل الاجتماعي من برامج وأنشطته لصالح البحث العلمي تمثلت أهميه الورقة في متابعة مدى استفادة البحث العلمي من التطور الكبير في وسائل التواصل الاجتماعي متخذة أعضاء هيئة التدريس بجامعة بحري كعينة للدراسة استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على الاستبانة كأداة للدراسة ومن خلال منهج الدراسة وأداتها توصلت الورقة إلى عدد من النتائج أهمها: استخدام أعضاء هيئة التدريس بجامعة بحري لوسائل التواصل الاجتماعي في نقل صور للتعليم والتعرف على أنشطة المكتبة بالإضافة إلى استفادتهم منها في التخطيط وتقديم الاستشارات العلمية والحصول على المراجع العلمية وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات أبرزها تأسيس البنية التحتية بالجامعة خاصة فيما يتعلق بالانترنت فضلاً عن إقامة دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس للاستفادة القصوى من مواقع التواصل الاجتماعي في العملية التعليمية.

الكلمات المفتاحية: الإعلام الجديد؛ مواقع التواصل الاجتماعي؛ أعضاء هيئة التدريس؛ البحث العلمي.

### 1. المقدمة:

تطورت وسائل الإعلام بصورة صار معها المجتمع القديم الذي كان يعيش داخل رقعة جغرافية معينة ويتميز بخصوصية وسمات تخصه وحده لا مكانة له في العصر الآتي مما جعل المهتمين بكافة الميادين الحياتية مجبرين على المسيرة والبحث العلمي ليس استثناء للإعلام الجديد اسمًا جامعًا لعدة ظواهر تقنية أهم ما يميزه اعتماده على التقنية الرقمية (digitization) ومواقع التواصل الاجتماعي خير مثال لذلك. ووفقًا لمؤشرات النمو الرقمي في السودان نسبة مستخدمي الانترنت في السودان حوالي 28% من عدد السكان (vapadmin, 2019) البالغ حوالي 44 مليون نسمة (الدولي، 2022) فالتحولات الكبرى في المجتمع أدت إلى حتمية التغيير والتطوير في بنية عضو هيئة التدريس وضرورة اكتسابه مهارات جديدة والاهتمام بجوانب التطبيقات التكنولوجية والعمل في البيئة الرقمية، ولعل السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المنعطف إلى أي مدى يمكن استجابة أعضاء هيئة التدريس بجامعاتنا للتطورات الراهنة والمستقبلية؟ فإذا لم تكتمل بنية عضو هيئة التدريس من خلال توظيفه وسائل التواصل الاجتماعي في مهامه سيصبح ضعيف الأداء منعزلًا عن طريق قصوره بالقيام بمهامه في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

## 1.1. مشكلة الدراسة:

يعتبر عضو هيئة التدريس هو المورد البشري المهم والعنصر الفعال في التغير الاجتماعي بالجامعات أو الكليات تهدف لقياس أدائهم وتطوير أسلوب التحسين المستمر وفق منهج علمي حديث وتكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الذي يدور حول هل هنالك استخدام حقيقي وعلمي من قبل أعضاء هيئة التدريس بجامعة بحري لمواقع التواصل الاجتماعي ومدى الاستفادة من أنشطتها في البحث العلمي.

## 2.1. فروض الدراسة:

- هناك علاقة طردية بين الأنشطة والبرامج التي تحتويها مواقع التواصل الاجتماعي فعالية البحث العلمي.
- الأنشطة والبرامج التي تحتويها مواقع التواصل الاجتماعي لا تسهم بشكل فعال في البحث العلمي.

## 3.1. أهمية الدراسة:

يمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى الأهمية العملية والعلمية، فبالنسبة للأهمية النظرية تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تطرحه كونها تتناول توظيف أعضاء هيئة التدريس بجامعة بحري لوسائل التواصل الاجتماعي في البحث العلمي. وفيما يتعلق بالأهمية العملية، فمن المتوقع أن تساهم في زيادة وعي المسؤولين بجامعة بحري بأهمية وفعالية وسائل التواصل الاجتماعي ودورها الكبير في البحث العلمي.

## 4.1. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على كيفية توظيف أعضاء هيئة التدريس لوسائل التواصل الاجتماعي وبرامجها وأنشطتها لصالح البحث العلمي.
- التعرف مدى مساهمة برامج وأنشطة وسائل التواصل الاجتماعي في تفعيل وتطوير وتنشيط البحث العلمي.

## 5.1. منهج الدراسة وأدواتها:

تتحقق أهداف الدراسة والإجابة على فرضيتها من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة وذلك بالرجوع إلى أدبيات الموضوع المتمثلة في مفهوم البحث العلمي ومواقع التواصل الاجتماعي وعضو هيئة التدريس فضلاً عن تحليل الاستبانة المقدمة لأعضاء هيئة التدريس بجامعة بحري عن طريق استخدام برامج الحزم الإحصائية لتحليل العلوم الاجتماعية.

## 2. الإطار النظري والدراسات السابقة:

## 1.1.2. الإطار المفاهيمي:

## 1.1.1. الإعلام الجديد:

يعرف الدكتور إبراهيم اسماعيل الإعلام الجديد بأنه: "الذي يقوم على استخدام التكنولوجيا الرقمية وتطبيقات النشر والبيث الإلكترونية متيحاً المشاركة للجميع كمنتجين ومتلقين للمادة الإعلامية ووسطاء لتداولها والتفاعل معها بحرية" (اسماعيل، 2014) ويعرف بأنه: "اندماج لشبكات الكمبيوتر والوسائط المتعددة". (أزروال، 2017)

## 2.1.2. مواقع التواصل الاجتماعي:

تعرف وسائل التواصل الاجتماعي أو شبكات الاعلام الاجتماعي بأنها: "مواقع أو تطبيقات أخرى مخصصة لإتاحة القدرة للمستخدمين للتواصل فيما بينهم من خلال وضع معلومات وتعليقات ورسائل وصور" (السويدي، 2014) وتتميز وسائل التواصل الاجتماعي بأنها تتيح للمستخدم التواصل مع آخرين يشاركونه اهتمامات وخلفيات مشابهة وهي عادة ما توضح عن نبذه عن المستخدم وأساليب مختلفة للتفاعل مع المستخدمين الآخرين وفي هذا الصدد يشارك أعضاء هيئة التدريس الموضوعات العلمية مع آخرين أفقياً (زملاء من أعضاء هيئة التدريس) ورأسياً (طلاب).

## 3.1.2. أعضاء هيئة التدريس:

وفقاً للدراسة يقصد به كل من يحمل مؤهلاً علمياً في أحد مجالات العلوم الأساسية التطبيقية أو الإنسانية أو الاجتماعية ويشغل إحدى الوظائف التالية محاضر أستاذ مساعد أو مشارك أو أستاذ (بروفيسور).

## 4.1.2. البحث العلمي:

عملية التقصي عن الحقائق ومقارنتها وتطبيقها بالنسبة لمشكلة معينة (الطاهر، 2017) ويعرف أيضاً بأنه: "الدراسة العميقة لمشكلة من المشكلات التي تواجه المجتمع في أي ميدان من ميادين العلوم الطبيعية والتكنولوجية أو أي فرع من العلوم الإنسانية والاجتماعية" (السمك، 2008) وهو الطريق للاستقصاء والتتبع المنظم والدقيق والموضوعي للكشف عن المعلومات والحقائق الجديدة فضلاً عن تطوير وتعديل وتحليل المعلومات القائمة على أن يكون الأسلوب العلمي أداة وتنظيماً وتحليلاً هو المميز للباحث (العبيدي، 2010).

## 2.2. الدراسات السابقة:

- دراسة مباركي صفاء (2019): هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تطوير طلبة الدراسات العليا لمهارة التعلم الذاتي وخلصت إلى وجود علاقة طردية بين التشارك المعرفي ومهارات التعلم الذاتي كما خلصت إلى عدم وجود فروق معنوية بين اتجاهات أفراد العينة حول مهارات التعلم طبقاً لمتغير الجنس والسن والتخصص.
- دراسة خيرت عياد (2017): هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين معدل استخدام الطلبة للهاتف المحمول كوسيلة اتصال من جانب ومؤشرات الأداء الأكاديمي لهم من جانب آخر بالتطبيق على الجامعات الإماراتية، اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي، خلصت الدراسة إلى أن أكثر استخدامات الطلبة للهاتف المحمول هو الدخول إلى وسائل التواصل الاجتماعي وتصفح الإنترنت ومشاهدة أفلام الفيديو والاستماع إلى الموسيقى وخلصت أيضاً إلى وجود علاقة عكسية بين معدل استخدام طلبة الجامعة للهاتف المحمول من جانب ومعدلاتهم الأكاديمية من جانب آخر.
- دراسة أحمد كاظم (2017): هدفت الدراسة إلى التعرف على آثار التصور الذهني لمواقع التواصل الاجتماعي على العملية التعليمية وما يمكن أن تقدمه لتحسين التعليم في ميدان التعليم الجامعي، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت إلى عدة نتائج، منها أن لمواقع التواصل الاجتماعي فوائد يمكن استخدامها في التعليم الجامعي.
- دراسة سامية عواج (2016): هدفت الدراسة للتعرف على أغراض ومجالات توظيف أطراف العملية التعليمية لمواقع التواصل الاجتماعي في التعليم عن بعد ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف التعليم عن بعد والكشف عن التحديات والمعوقات التي يواجهها المتعلم في استخدامه لمواقع التواصل الاجتماعي، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى وجود علاقة ارتباط كبير في درجة الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي في التعليم والتعلم بين الطلبة والأساتذة مما يسرت على الطلبة الوصول إلى مصادر المعلومات، ويسرت للأساتذة بيئة تعليمية.
- دراسة اوسو واغانا (2015): هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الوضع الأكاديمي للطلاب بدولة غانا، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير لمواقع التواصل الاجتماعي على الوضع الأكاديمي.
- دراسة ضيف الله (2013): هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية على اتجاهات طلبة الجامعات في الأردن اعتمدت على المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن أثر الشبكات على اتجاهات طلبة الجامعات في الأردن في كل من البعد المعرفي والسلوكي والوجداني جاء في المستوى المتوسط وأن أثارها السلبية الإدمان على الشبكات والتأخر الدراسي وتعزيز التعصب العشائري أو الإقليمي أو العرقي. وفقاً للدراسات السابقة يرى الباحثان ورود اتجاهين للعلاقة بين مواقع التواصل الاجتماعي والأمور الحياتية المختلفة خاصة فيما يتعلق بالعملية التعليمية إذ يرى الاتجاه الأول إيجابية مواقع التواصل الاجتماعي من خلال تقديمه لخدمات تعليمية وبحثة جيدة بينما يرى الاتجاه الثاني سلبية مواقع التواصل الاجتماعي على المعدلات الأكاديمية لدى المستخدمين وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة الحالية اتفقت مع الدراسات السابقة في المتغير الثابت وهو الإعلام الجديد بمختلف مسمياته والدور الذي تؤديه مواقع التواصل الاجتماعي كما اتفقت مع معظم الدراسات السابقة في المنهجية البحثية وأداة جمع البيانات فيما اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في مجتمع الدراسة إذ ركزت الدراسة الحالية على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السودانية بالإضافة لتناولها البحث العلمي موضوعاً للدراسة.

## 3. إجراءات الدراسة:

تتناول الورقة في هذا الجزء وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعته في تنفيذها، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

## 1.3. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة بحري والبالغ عددهم 777 وجامعة بحري هي جامعة قومية أنشأت لتساهم في بناء مجتمع المعرفة ومعالجة الأوضاع السالبة التي طرأت على قطاع التعليم العالي جراء انفصال جنوب السودان عن شماله في العام 2011م. وهذه الجامعة تضم الجامعات الجنوبية (جوبا، أعالي النيل، بحر الغزال، رُمبيك) تنضوي تحت الجامعة 15 كلية بالإضافة إلى 5 مراكز. أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية طبقية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (50) استمارة استبيان تم توزيعها على الأساتذة بالجامعة حيث تم اختيارهم بنسب متفاوتة من جميع الكليات حسب الجدول أدناه.

جدول (1): يوضح توزيع أعضاء هيئة التدريس بجامعة بحري حسب الكليات

الكلية	عدد الأساتذة	عينة الدراسة
الانتاج الحيواني	33	2
الزراعة	38	2
العلوم التطبيقية والصناعية	117	8
الهندسة	53	3
العلوم الانسانية	72	5
اللغات والترجمة	64	4
القانون	13	1
العلوم الادارية	35	2
علوم التمريض	20	1
جيولوجيا البترول والمعادن	19	1
الدراسات الاجتماعية والاقتصادية	45	3
الموارد الطبيعية والدراسات البيئية	55	4
البيطرة	48	3
الطب	95	6
دراسات المجتمع والتنمية الريفية	29	2
التربية	41	3
المجموع	777	50

المصدر: قسم الإحصاء أمانة الشؤون العلمية بجامعة بحري.

وقد استجاب (50) فردًا حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته (100%) من المستهدفين. وللخروج بنتائج دقيقة قدر الامكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

- النوع.
- الأفراد من مختلف الدرجات العلمية.
- الأفراد من مختلف التخصصات.

جدول (2): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع

النوع	العدد	النسبة المئوية
ذكر	32	64%
أنثى	18	36%
المجموع	50	100%

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2021.

يبين الجدول رقم (2) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الذكور، حيث بلغ عددهم (32) فردًا ويمثلون ما نسبته (64%) من العينة الكلية، ثم يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة من الاناث، إذ بلغ عددهم (18) فردًا بنسبة (36%) من العينة الكلية.

جدول (3): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	العدد	النسبة المئوية
محاضر	15	30%
أستاذ مساعد	25	50%
أستاذ مشارك	4	8%
أستاذ	6	12%
المجموع	50	100%

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2021.

يتبين من الجدول رقم (3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من ذوي الدرجات العلمية أستاذ مساعد، حيث بلغ عددهم (25) فردًا وبنسبة (50%)، وتضمنت العينة على (15) فردًا وبنسبة (30%) من ذوي المؤهل العلمي محاضر، كما تضمنت العينة على (10) أفراد وبنسبة (20%) من ذوي المؤهلات العلمية أستاذ مشارك وأستاذ.

جدول (4): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير هل تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	50	100%
لا	0	0%
المجموع	50	100.0%

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2021.

يتضح من الجدول رقم (4) أن جميع أفراد عينة الدراسة يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي، حيث بلغ عددهم (50) فرداً وبنسبة (100%).

جدول (5): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير إذا كانت الاجابة بنعم ماهي أكثر الوسائل التي تستخدمها

المستوى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
واتس اب	34	68%
فيس بوك	15	30%
أخرى	1	2%
المجموع	50	100%

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2021.

تبين من الجدول رقم (5) أن أكثر وسائل التواصل الاجتماعي استخداماً هو الواتساب، حيث بلغ عددهم (34) فرداً وبنسبة (68%)، يليهم مستخدمي الفيس بوك والوسائل الأخرى 8 أفراد بنسبة 19%.

### 2.3. أداة الدراسة:

أداة الدراسة عبارة عن الوسيلة التي تستخدمها الباحثة في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة، وقد اعتمدت الباحثة على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة.

وصف الاستبيان احتوى الاستبيان على جزئين:

الجزء الأول: الأسئلة الشخصية ويتضمن خمس أسئلة وهي: النوع، الدرجة العلمية، التخصص العلمي، وسؤال يعنى باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وسؤال عن ماهية أكثر وسائل التواصل استخداماً.

الجزء الثاني: محور الدراسة، ويحتوي هذا الجزء على عدد (19) عبارة طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجاباتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس متدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة).

### 3.3. ثبات وصدق أداة الدراسة:

#### • الثبات والصدق الإحصائي

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها عليه يكون الاختبار ثابتاً تماماً، ويعرف الثبات بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار، ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1. طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان-براون.
2. معادلة ألفا-كرونباخ.
3. طريقة إعادة تطبيق الاختبار.
4. طريقة الصور المتكافئة.
5. معادلة جوتمان.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح. والصدق الذاتي للاستبانة هو مقياس الأداة لما وضعت، ومقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له، قام الباحث بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

$$\sqrt{\text{الثبات}} = \text{الصدق}$$

وقام الباحث بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان عن طريق حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ وكانت النتائج كما في الجدول

الآتي:

جدول (6): الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان

المقياس	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الاستبيان كاملاً	0.90	0.95

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2021.

يتضح من نتائج الجدول رقم (6) أن معامل الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة على الاستبيان كانت كبيرة وقريبة من (100%) وبالتالي فهي مقبولة ودالة إحصائية، مما يدل على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق الكيبرين بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

#### 4.3. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، وللإجابة على تساؤلاتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- الأشكال البيانية.
- التوزيع التكراري للإجابات.
- النسب المئوية.
- اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات والاستقلالية.

وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences.

#### 5.3. تطبيق أداة الدراسة:

تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة المقررة (50) فرداً، وقد تم تفرغ البيانات والمعلومات في الجداول التي أعدها الباحث لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الأسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب وتم تفرغ البيانات في الجداول الآتية، وتم إعداد الأشكال البيانية اللازمة.

- حساب النسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، الجدول التالي يوضح ذلك.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في التعرف على أنشطة المكتبة	18%	50%	12%	16%	4%	100%
تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في نقل صور التعلم	30%	58%	8%	4%	0%	100%
تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في نقل المحاضرات	18%	48%	10%	24%	0%	100%
تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في نقل المؤتمرات	28%	48%	20%	4%	0%	100%
تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في نقل مقاطع فيديوها للتعلم	34%	42%	6%	18%	0%	100%
تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في التفاعل مع الطلاب	40%	30%	18%	8%	4%	100%
تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في التقويم	14%	14%	38%	34%	0%	100%
تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في التوجيه الأكاديمي	26%	36%	28%	10%	0%	100%
تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في الإرشاد الأكاديمي	24%	42%	18%	16%	0%	100%
تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في تطوير المناهج	34%	27%	25%	10%	4%	100%
تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في التخطيط وتقديم الاستشارات العلمية	26%	38%	20%	12%	4%	100%
تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في الحصول على المراجع العلمية	30%	54%	8%	8%	0%	100%
تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة التحصيل الدراسي لدى الطلاب	18%	38%	28%	8%	8%	100%
تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في إثراء الحصيلة العلمية لدى الطلاب	22%	54%	8%	12%	4%	100%
تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في الاطلاع على ما هو جديد في تخصصك	36%	43%	11%	6%	4%	100%
تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في تحكيم الأوراق البحثية	6%	35%	23%	23%	13%	100%
البنية التحتية بالجامعة تيسر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي	8%	18%	26%	38%	10%	100%
تستفيد من مواقع التواصل الاجتماعي في التعرف على المؤتمرات والملتقيات العلمية والمشاركة فيها	34%	54%	12%	0%	0%	100%
تستفيد من مواقع التواصل الاجتماعي للنشر في المجلات العلمية	22%	46%	16%	12%	4%	100%
جميع العبارات	24%	42%	17%	14%	3%	100%

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2021.

يبين الجدول (7) أن أكبر نسبة لإجابات أفراد عينة الدراسة على عباراتها وافق بنسبة بلغت 42%، وأن 24% منهم موافقون بشدة، بينما المحايدون على ذلك 17%، والذين غير موافقين بلغت نسبتهم في العينة 17% من العينة الكلية.

### 6.3. اختبار صحة محور الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان والتي تبين آراء عينة الدراسة بخصوص أثر مواقع التواصل الاجتماعي على البحث العلمي بالجامعات السودانية – جامعة بحري أنموذجاً، حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة " أوافق بشدة"، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة " أوافق"، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة " محايد"، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة " لا أوافق"، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة " لا أوافق بشدة". إن كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية، وبعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاي لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على جميع العبارات. وللتحقق من صحة هذا المحور، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة به، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (8): الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الدراسة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في التعرف على أنشطة المكتبة	4	أوافق
2	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في نقل صور التعلم	4	أوافق
3	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في نقل المحاضرات	4	أوافق
4	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في نقل المؤتمرات	4	أوافق
5	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في نقل مقاطع فيديو للتعليم	4	أوافق
6	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في التفاعل مع الطلاب	4	أوافق
7	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في التقييم	3	محايد
8	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في التوجيه الأكاديمي	4	أوافق
9	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في الإرشاد الأكاديمي	4	أوافق
10	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في تطوير المناهج	4	أوافق
11	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في التخطيط وتقديم الاستشارات العلمية	4	أوافق
12	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في الحصول على المراجع العلمية	4	أوافق
13	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في زيادة التحصيل الدراسي لدى الطلاب	4	أوافق
14	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في إثراء الحصيلة العلمية لدى الطلاب	4	أوافق
15	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي على الاطلاع على ما هو جديد في تخصصك	4	أوافق
16	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في تحكيم الأوراق البحثية	3	محايد
17	البنية التحتية بالجامعة تيسر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي	3	محايد
18	تستفيد من مواقع التواصل الاجتماعي في التعرف على المؤتمرات والملتقيات العلمية والمشاركة فيها	4	أوافق
19	تستفيد من مواقع التواصل الاجتماعي في النشر في المجالات العلمية	4	أوافق
جميع العبارات		4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2021.

يتبين من الجدول رقم (8) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات محور الدراسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات المحور.
- إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة موافقين على ذلك، حيث أنه وكما ورد أن هناك أفراداً غير موافقين أو محايدين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من العبارات.

جدول (9): نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات المحور

ت	العبارات	قيمة مربع كاي	قيمة المعنوية sig
1	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في التعرف على أنشطة المكتبة	31.00	0.000
2	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في نقل صور التعلم	36.80	0.000
3	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في نقل المحاضرات	15.00	0.002
4	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في نقل المؤتمرات	18.17	0.000
5	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في نقل مقاطع فيديوها للتعلم	15.60	0.001
6	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في التفاعل مع الطلاب	22.60	0.000
7	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في التقويم	9.84	0.002
8	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في التوجيه الأكاديمي	7.12	0.060
9	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في الإرشاد الأكاديمي	8.40	0.038
10	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في تطوير المناهج	15.39	0.004
11	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في التخطيط وتقديم الاستشارات العلمية	17.00	0.002
12	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في الحصول على المراجع العلمية	37.33	0.000
13	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في زيادة التحصيل الدراسي لدى الطلاب	17.00	0.002
14	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في إثراء الحصيلة العلمية لدى الطلاب	40.60	0.000
15	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي على الاطلاع على ما هو جديد في تخصصك	30.34	0.000
16	تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في تحكيم الأوراق البحثية	12.00	0.017
17	البنية التحتية بالجامعة تيسر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي	15.20	0.004
18	تستفيد من مواقع التواصل الاجتماعي في التعرف على المؤتمرات والملتقيات العلمية والمشاركة فيها	13.42	0.001
19	تستفيد من مواقع التواصل الاجتماعي في النشر في المجالات العلمية	25.40	0.000
جميع العبارات			

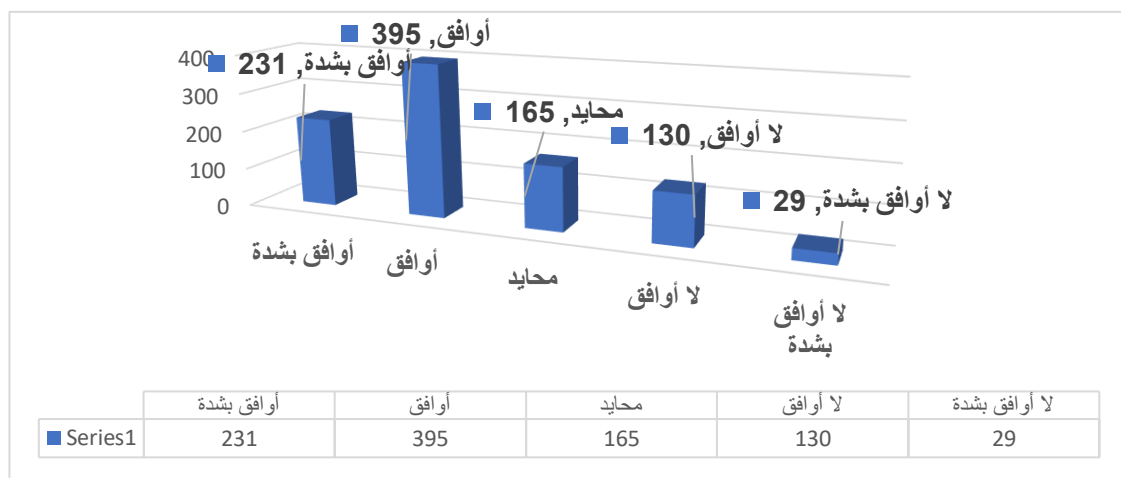
المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2021.

مما تقدم لاحظنا تحقق محور الدراسة لأغلبية العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة المحور بصورة إجمالية لجميع العبارات حيث أن عبارات المحور عددها (19) عبارات وعلى كل منها هناك (50) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات المحور الدراسي ستكون (950) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالمحور بالجدول رقم (10).

جدول (10): التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات المحور

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
24%	231	أوافق بشدة
42%	395	أوافق
17%	165	محايد
14%	130	لا أوافق
3%	29	لا أوافق بشدة
100.0%	950	المجموع

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2021.



شكل (1): التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات المحور

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2021.

يتبين من الجدول رقم (10) والشكل رقم (1) أن عينة الدراسة تضمنت على (231) إجابة وبنسبة (24%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات المحور، و(395) إجابة وبنسبة (42%) موافقة، و(165) إجابة وبنسبة (17%) محايدة، و(130) إجابة وبنسبة (14%) غير موافقة، و(29) إجابات وبنسبة (3%) غير موافقة بشدة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات المحور الأول (295.75) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) واعتماداً على ما ورد فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الدراسة.

#### 4. النتائج والتوصيات:

##### 1.4. النتائج:

من خلال العرض السابق والتحليل لموضوع الدراسة ومناقشته توصلت الدراسة إلى إثبات فرضيتها وهي أن الأنشطة والبرامج التي تحتويها مواقع التواصل الاجتماعي لها أثر فعال على البحث العلمي في فضلاً عن عدد من النتائج أهمها:

- يستخدم أعضاء هيئة التدريس بجامعة بحري وسائل التواصل الاجتماعي في نقل صور للتعليم والتعرف على أنشطة المكتبة.
- يستفيد أعضاء هيئة التدريس من وسائل التواصل الاجتماعي في التخطيط وتقديم الاستشارات العلمية والحصول على المراجع العلمية.
- تمكن وسائل التواصل الاجتماعي من زيادة التحصيل الدراسي لدى الطلاب.
- يطلع الأساتذة على ما هو جديد في التخصص من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ويستفيد منه كذلك في النشر في المجلات العلمية.

##### 2.4. التوصيات:

- استناداً على نتائج الدراسة توصي الدراسة بالآتي:
- من المفيد أن تهتم الجامعة بتكوين مجموعات في وسائل التواصل الاجتماعي بغرض البحث العلمي.
- ضرورة تطوير البنية التحتية بالجامعة خاصة فيما يتعلق بالإنترنت.
- من المهم جداً إقامة دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس في كيفية الاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي في العملية التعليمية والبحثية.

#### المراجع:

##### أولاً: المراجع العربية:

1. أزروال، يوسف. (2017). دور الإعلام الجديد في صناعة التغيير الساسي في الوطن العربي- شبكات التواصل الاجتماعي في التجربة التونسية والمصرية نموذجاً. *مجلة العلوم الاجتماعية*: 2.
2. اسماعيل، ابراهيم. (2014). *الإعلام المعاصر وسائله مهاراته تأثيراته اخلاقياته*. قطر: وزارة الثقافة والفنون والتراث .
3. حنتوش، أحمد كاظم. (2017). مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في قطاع التعليم الجامعي كلية الطب البيطري جامعة القاسم الخضراء انموذجاً. *مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية*: 7(4).
4. السماك، محمد ازهر سعيد. (2008). *طرق البحث العلمي (اسس وتطبيقات) (المجلد 1)*. العراق: دار ابن الاثير للطباعة والنشر.
5. السويدي، جمال سند. (2014). *وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية من القبيلة الى الفيس بوك*.
6. ابو صعيلىك، ضيف الله عوده. (2013). اثر شبكات التواصل الاجتماعي للكترونيه علي اتجاهات طلبة الجامعات في الاردن. *مؤتة للبحوث والدراسات*: 7.
7. الطيب، ابشر الطيب والطاهر، احمد هاشم. (2017). *منهج البحث التاريخي ودوره في تطوير المنهجية البحثية ودراسه فنيه علي مصاحف سناريه (الإصدار 1)*. السودان: الامانه العامة لمشروع سنار عاصمه للثقافه الاسلاميه.
8. العبيدي، محمد جاسم. (2010). *طرق البحث العلمي*. الاردن: ديبوتو للطباعة والنشر والتوزيع.
9. عواج، ساميه. (2016). *دور مواقع التواصل الاجتماعي في دعم التعليم عن بعد لدي الطلبة الجامعي*. أعمال المؤتمر الدولي الحادي عشر للتعليم في عصر التكنولوجيا الرقمي. طرابلس.
10. عياد، خيرت. (2017). *العلاقه بين استخدام الهاتف المحمول كوسيلة اتصال والاداء الاكاديمي لطلبة الجامعات. المجله العربيه للاعلام والاتصال*: 18.
11. مباركي، صفاء. (2019). *التشارك المعرفي كمدخل لتطوير مهارات التعلم \_دراسه استطلاعيه لعينه من طلبة الدراسات العليا (الجزائر)*. *مجلة جيل للعلوم الانسانيه والاجتماعية*: 49.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1. Acheaw, M. (2015). Use of Social and its Impact on Academic Performane of Tertiary Institution Student: A study of Students of Koforidua Polytechnic, Ghana. *Jornal of Education and Practice*.

ثالثًا: مواقع الإنترنت:

1. Vapadmin (2019). *احصائيات النمو الرقمي في السودان*. تم الاسترداد من [www.vapulus.com](http://www.vapulus.com).
2. البنك الدولي. (2022). *تعداد السكان الاجمالي-Sudan*. تم الاسترداد من البيانات المفتوحة للبنك الدولي : [www.data.albankaldawli.org](http://www.data.albankaldawli.org)

## The Impact of the Use of Social Networking Sites on Scientific Research in Sudanese Universities (University of Bahri as a Model)

**Ahmed Hashim Mohammed Tahir**

Assistant Professor, Department of Social Work, College of Community Studies and Rural Development, University of Bahri Sudan

**Aleem Al haj Adam Abdel Rahim**

Assistant Professor, Department of Public Administration, College of Administrative Sciences, Bahri University, Sudan, Najran University, Saudi Arabia

Received: 6/4/2022

Revised: 9/5/2022

Accepted: 19/5/2022

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.4.3>

**Abstract:** The paper aimed to identify how to employ social media from programs and activities for the benefit of scientific research. The faculty members at University of Bahri were taken as a sample for the study. The study used the descriptive analytical method, depending on the questionnaire as a tool for the study. Through the study's methodology and tools, the paper reached a number of results, the most important of which are: faculty members at University of Bahri used social media in transmitting images for learning and identifying the library's activities, in addition to their use in planning, providing scientific advice and scientific references. The study recommended a number of recommendations, the most notable are the development of the university's infrastructure, especially with regard to the internet, as well as the establishment of training courses for faculty members to make the most of social networking sites in the educational process.

**Keywords:** *New media; Social media sites; Faculty member; Scientific research.*

### References:

1. Al'bydy, Mhmd Jasm. (2010). Trq Albhth Al'lmy. Alardn: Dybwtw Ltba'h Walnshr Waltwzy'.
2. 'waj, Samyh. (2016). Dwr Mwaq' Altwasl Alajtma'y Fy D'm Alt'lym 'n B'd Ldy Altlbh Aljam'y. A'mal Alm'tmr Aldwly Alhady 'shr Lt'lm Fy 'sr Altknwlwja Alrqmyh. Trabl's.
3. 'yad, Khyrt. (2017). Al'laqh Byn Astkhdam Alhatf Almhmwl Kwsylh Atsal Walada' Alakadymy Ltlt Aljam'at. Almjhlh Al'rbyh Lla'lam Walatsal: 18.
4. Asma'yl, Abraham. (2014). Ala'lam Alm'asr Wsa'lt Mharath Tathyrath Akhlaqyath. Qtr: Wzart Althqafh Walfnwn Waltrath.
5. Azrwal, Ywsf. (2017). Dwr Ale'lam Aljdyd Fy Sna't Altghyyr Alsasy Fy Alwtn Al'rby- Shbkat Altwasl Alajtma'y Fy Altjrbh Altwnsyh Walmsryh Nmwdja . Mjlt Alghlwm Alajtma'yh: 2.
6. Hntwsh, Ahmd Kazm. (2017). Mwaq' Altwasl Alejtma'yWdwrha Fy Qta' Aln'lym Aljam'y Klyt Altb Albytry Jam't Alqasm Alkhadra' Anmwdja . Mjlt Mrkz Babl Lldrasat Alansanyh: 7(4).
7. Mbarky, Sfa'. (2019). Altshark Alm'rly Kmdkhl Lttwyr Mharat Alt'lm \_Drash Asttla'yh L'ynh Mn Tlbt Aldrasat Al'lya (Aljza'r). Mjlt Jyl Ll'lwm Alansanyh Walajtma'yh: 49.
8. Abw S'ylyk, Dyf Allh 'wdh. (2013). Athr Shbkat Altwasl Alajtma'y Allktrwny 'ly Atjahat Tlbt Aljam'at Fy Alardn. M'th Llbhwh Waldrasat: 7.
9. Alsmak, Mhmd Azhr S'yd. (2008). Trq Aalbth Al'lmy (Ass Wttbyqat) (Almjld 1). Al'raq: Dar Abn Alathyr Ltba'h Walnshr.
10. Alswydy, Jmal Snd. (2014). Wsa'l Altwasl Alajtma'y Wdwrha Fy Althwlat Almstqbyh Mn Alqbylh Ala Alfys Bwk.
11. Altyb, Abshr Altyb Waltahr, Ahmd Hashm. (2017). Mnhj Albhth Altarykhy Wdwrh Fy Ttwyr Almnhyh Albhthyh Wdrash Fnyh 'ly Msahf Snaryh (Alesdar 1). Alswdan: Alamanh Al'amh Lmshrw' Snar 'asmh Lthqafh Alaslamyh.

# العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وتحسين الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية- دراسة ميدانية

آدم محمد أحمد عمر

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد - جامعة الملك خالد - السعودية، جامعة النيلين- السودان  
amahmeed@kku.edu.sa

قبول البحث: 2022/6/6

مراجعة البحث: 2022/5/16

استلام البحث: 2022 /4/19

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.4.4>



This file is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

## العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وتحسين الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية- دراسة ميدانية

آدم محمد أحمد عمر

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد- جامعة الملك خالد- السعودية، جامعة النيلين- السودان  
amahmeed@kku.edu.sa

استلام البحث: 2022/4/19 مراجعة البحث: 2022/5/16 قبول البحث: 2022/6/6 DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.4.4>

### الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وتحسين الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم الإعتماد على الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين جودة المراجعة الخارجية تحسین الأداء المالي وكفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة للشركات المدرجة في بورصة الخرطوم، كما أن تطبيق نتائج تقرير المراجعة الخارجية الجيد يُمكن من تشخيص الوضع المالي لتلك الشركات ويساعد في تقييم كفاءتها المالية. أوصت الدراسة بضرورة التزام المراجعين الخارجيين بمعايير المراجعة وقواعد وأدبيات السلوك المهني، وضرورة التزام إدارة الشركات المدرجة في بورصة الخرطوم بتنفيذ توصيات وملاحظات تقرير المراجعة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: جودة المراجعة الخارجية؛ الأداء المالي؛ سوق الخرطوم للأوراق المالية.

### 1. المقدمة:

شهدت المؤسسات الاقتصادية تطورات كبيرة في أنشطتها، واشتدت المنافسة بينها بشكل غير مسبوق بفضل التطورات التقنية والتكنولوجية، فأدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بمهنة المحاسبة ومخرجاتها، باعتبارها المصدر الأساسي (إن لم يكن الوحيد) للمعلومات التي يحتاجها ويعتمد عليها متخذو القرار وأصحاب المصلحة في المنشأة. وبالضرورة أن تتمتع تلك المعلومات بالمصداقية والجودة والتعبير الصادق عن وضع المنشأة. وهذا أدى إلى أهمية مهنة المراجعة والتدقيق والاهتمام بها لتأكيد مدى تطبيق المنشأة لمعايير ومبادئ المحاسبة بقصد إعداد تقارير مالية سليمة وعادلة. وازداد هذا الاهتمام نتيجة تزايد نشاط الشركات ومنظمات الأعمال في مختلف دول العالم، بالإضافة إلى التطورات المتزايدة والمستمرة في عملياتها المالية وكبر حجمها في ظل وجود قوانين وأنظمة ومعايير محلية ودولية صارمة. وهذا الوضع يلزم إدارات الشركات ومنظمات الأعمال بالقيام بضبط أنشطتها المالية وفق المعايير والضوابط المحددة، لأنهم محاسبون على نتائجها وحسن إدارتها.

#### 1.1 مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن جودة المراجعة تعتبر مطلب أساسي لمهنة المراجعة والذي لا بد أن ينعكس على الأداء المالي للشركات التي تتم مراجعتها، من خلال توافر خصائص محددة في عملية المراجعة، والتي قد يصعب توافرها في بيئة الأعمال السوانية في ظل الظروف الاقتصادية السائدة. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- هل تعتمد الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية على المراجعة الخارجية في تحسين أدائها المالي؟
- هل هناك علاقة بين تطبيق نتائج تقرير المراجعة الخارجية وتحسين الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية؟

## 2.1. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل العلاقة بين المراجعة الخارجية الجيدة في تقديم معلومات مالية دقيقة تساعد في تحسين الأداء المالي.
- تحليل العلاقة بين تطبيق نتائج المراجعة الخارجية الجيدة وتحسين الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

## 3.1. أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية علمية وأهمية عملية:

الأهمية العلمية: وتتمثل في:

- تستطيع هذه الدراسة أن تزود المكتبات الأكاديمية بحاجتها في هذا المجال.
- إبراز دور المراجعة الخارجية الجيدة في تحسين الأداء المالي.
- توفير قاعدة بيانات للباحثين في موضوع المراجعة الخارجية.

الأهمية العملية: وتتمثل في:

- توضيح أهمية تقرير المراجعة الخارجية الجيدة للشركة ولأصحاب المصلحة.
- توضيح مدى مساهمة المراجعة الخارجية الجيدة في تحقيق جودة الأداء المالي.

## 4.1. فرضيات الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها تمت صياغة الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الخارجية وتحسين الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نتائج المراجعة الخارجية وتحسين الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

## 5.1. منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة وتحليلها وتفسير نتائجها.

## 2. الإطار النظري والدراسات السابقة:

## 1.2. الإطار النظري:

## 1.1.2. مفهوم جودة المراجعة الخارجية:

المراجعة الخارجية بمفهومها المهني عرفها البعض (خالد أمين) بأنها فحص لأنظمة الرقابة الداخلية وبيانات وحسابات ودفاتر المؤسسة فحصاً انتقادياً منظماً بقصد الخروج برأي في محايد على مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لتلك المؤسسة في نهاية فترة زمنية معلومة ومدى تصويرها لنتائج أعمالها. ويرى (Germound & Bonnault) بأنها اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب محدد من طرف مهني مؤهل ومستقل بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في الوضعية المالية ونتائج المؤسسة (ظواهر، 2005).

تعد المراجعة الخارجية من الخدمات المهنية التي يطبق عليها مفهوم جودة السلع كأساس لوضع مفهوم عام لجودتها. لأن مفهوم الجودة لا يختلف سواء كان المنتج سلعة أو خدمة، فقط يكمن الفرق في صعوبة قياس جودة الخدمة (الصباغ، 1992).

ويمكن استعراض مفهوم جودة المراجعة الخارجية بناءً على الأسس التالية:

## 1. مدى التزام المراجع بأداء مهمته وفقاً للمعايير المهنية:

تتمثل جودة المراجعة الخارجية في الوفاء بالمعايير وقواعد السلوك المهني التي وضعها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين. وهي المعايير العامة ومعايير العمل الميداني، ومعايير إعداد التقرير، بجانب قواعد السلوك المهني وأخلاقيات المهنة (Knorth, 1989). ويرى (Copley & Doucet, 1993) أن المراجعة الخارجية الجيدة هي أداء المراجع لعمله بكفاءة وفعالية واتباع الإجراءات والأساليب أثناء عملية المراجعة الخارجية.

## 2. درجة اكتشاف المراجع للأخطاء والغش والتقرير عنها:

بناءً على هذا الأساس، عُرِّفت جودة المراجعة الخارجية بأنها احتمال اكتشاف المراجع الأخطاء الجوهرية أو احتمال تجاهلها، والتركيز على ضرورة قيام المراجع بإدراج الأخطاء التي يكتشفها في تقريره (Knapp, 1991). وعُرفت بأنها درجة التأكيد بأن القوائم المالية للعميل خالية من الغش الجوهرية، وسوء العرض. وتمثل هذه الدرجة من التأكيد مخرجات المراجعة الخارجية (Keefe, 1994).

## 3. تحقيق أهداف الأطراف المعنية بعملية المراجعة الخارجية:

على هذا الأساس تم تعريف جودة المراجعة الخارجية بأنها الأداء الجيد والذي في كل عملية مراجعة يسعى للوصول إلى الكفاءة المناسبة للوفاء بمتطلبات العميل والمجتمع (Disenza, 1994). وكذلك عُرفت بأنها، ضمان قيام المراجع بعمله بما يحقق للأطراف ذات الصلة (المنشأة محل المراجعة، مستخدموا القوائم المالية، مكاتب المراجعة، المنظمات المهنية، والأجهزة الحكومية) أهدافها (قطب، 2003). تأسيساً على ما سبق، يُمكن تعريف المراجعة الخارجية الجيدة بأنها المراجعة التي يقوم بها المراجع الخارجي بكل كفاءة مهنية لاكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم والتقارير المالية والتقارير عنها، وتقديم تقرير يلبس احتياجات أغراض الأطراف ذات المصلحة.

#### • أهمية جودة المراجعة الخارجية:

تنبع أهمية جودة المراجعة الخارجية من أهمية المنتج النهائي لعملية المراجعة المتمثل في تقرير المراجع الخارجي، والذي يعتمد عليه كثير من المستخدمين الخارجيين في اتخاذ قراراتهم. كما أن جودة المراجعة تتمثل في المصلحة المشتركة لجميع الأطراف المستفيدة من خدمة المراجعة (شوان، 2010). وبالتالي تكمن أهميتها في توجيهها لمسار العمل داخل المؤسسة وتمكنها من تحسين أدائها المالي.

#### • أهداف جودة المراجعة الخارجية:

تتمثل أهداف جودة المراجعة الخارجية في الآتي: (عبد العليم، 2000)

1. وجود نظام محاسبي فعال للرقابة على عمليات المشروع.
2. خدمة معدي ومستخدمي القوائم المالية، ومكاتب المراجعة والمنظمات المهنية التي تسعى إلى إلزام مكاتب المراجعة الخارجية بتحقيق مستوى عالٍ من الجودة، من أجل تطوير المهنة وتدعيم الثقة فيها.
3. التقليل من الأخطاء والتلاعب وتوفير نظام محاسبي فعال لإنتاج المعلومات المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة.
4. تكوين موضوعية في أداء الأعمال والحفاظ على الاستقلالية في العلاقات مع العملاء.
5. توفير الارشادات الخاصة بالإجراءات التي يجب أن يلتزم بها المراجع الخارجي من أجل الالتزام بالمبادئ الأساسية الخاصة بتفويض السلطة لمساعديه في مهمة المراجعة.
6. أداء عملية المراجعة الخارجية بكفاءة وفعالية وفقاً لمعايير المراجعة مع الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات الجوهرية التي تم اكتشافها في القوائم المالية.
7. كسب ثقة العملاء من خلال زيادة الدقة والانتباه إلى التفاصيل أثناء العمل.
8. تقليل التكاليف التشغيلية المتعلقة بتدقيق العمليات، وتحسين كفاءة وفعالية أداء المهام، وتقليل الوقت والجهد المبذول في إعادة العمل.
9. زيادة معنويات أعضاء مكتب المراجعة ورفع روحهم المعنوية.
10. إيجاد أرضية مشتركة تكون منهجاً يمكن من خلاله معرفة المكاتب الأخرى التي لها نفس الأهداف والخصائص لمناقشة المصالح المشتركة (شل، 2000).
11. المساهمة في الجهد الوطني من أجل الارتقاء بمستوى المهنة والمساهمة في الحد من تعرض المراجعين للمشاكل والمسائل القانونية وتجنبهم الانهزام بالتقصير في أداء الواجب المهني.

#### • العوامل المؤثرة على جودة المراجعة:

هناك العديد من العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية، حدد منها: (التميمي، 2013)

1. عوامل تنظيمية تتمثل في التخطيط للمراجعة وتحديد إجراءات المراجعة وتحديد حجم العمل المطلوب وتحديد الوقت اللازم لإتمام عملية المراجعة.
2. عوامل سلوكية يجب أن يتحلى بها المراجع الخارجي، مثل الصدق والأمانة والاستقلالية.
3. عوامل شخصية يجب أن تتوفر في المراجع الخارجي، مثل الخبرة، والتحصيل العلمي.
4. عوامل أساسية عملية لمهنة المراجعة، مثل الالتزام بتطبيق المبادئ المتعارف عليها وبالأخص مبدأ الموضوعية.
5. كما تم تحديد العوامل التي تؤدي إلى تحسين جودة المراجعة الخارجية في الآتي: (شحاته، 1991):
6. الاختيار الصحيح للمراجعين الذين يستطيعون إنجاز العمل بطريقة أفضل من غيرهم.
7. العناية بتدريب المراجعين على كل مستحدث في طرق العمل.
8. توفير بيئة العمل المناسبة للمراجعين، وتزويدهم بالأدوات والمواد التي تمكنهم من العمل بكفاءة عالية وبحد أدنى من الجهد.
9. أهمية اختيار القادة في مكتب المراجعة نظراً لدورهم في التأثير على سلوك المراجعين.
10. توفير مستوى معيشي ملائم من خلال دخلهم المادي لتنمية روح الانتماء لمكتب المراجعة.
11. تنمية روح الرقابة الذاتية لدى المراجعين القائمين بعملية المراجعة مما يؤدي إلى زيادة كفاءتهم في العمل (محمد، 2000).

### • محددات جودة المراجعة الخارجية:

هي المؤشرات التي توضح ما إذا كانت عملية المراجعة الخارجية التي يقوم بها مكتب مراجعة معين ذات جودة عالية أم لا. وترجع أهمية محددات جودة المراجعة الخارجية إلى أنه من خلال هذه المحددات يمكن معرفة وضع الجودة والاتجاه الذي يؤدي إلى تحقيقها وتحسينها، حتى يقلل من عناصر تخفيضها وتزيد من العناصر أو الوسائل التي تؤدي إلى تحسينها. وتتمثل محددات جودة المراجعة الخارجية في الآتي:

1. **حجم مكتب المراجعة:** يقاس حجم مكتب المراجعة بعدد ونوعية العملاء، حيث أن مكاتب المراجعة الكبيرة التي لديها عدد كبير من العملاء من المؤسسات المالية والشركات المساهمة. وتقدم خدمات مراجعة ذات جودة عالية أكثر من مكاتب المراجعة الصغيرة ذات العدد القليل من العملاء الذين أغلبهم من الأفراد وشركات الأشخاص (بدران، 1996).
2. **الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكتب المراجعة:** تتوقف جودة المراجعة الخارجية على مدى استقلال وكفاءة المراجع، والتي تعني قدرة المراجع على مقاومة ضغوط العملاء وتمسكه بالمعايير المهنية، وقواعد وأداب السلوك المهني، وإتمام عملية المراجعة الخارجية في الوقت المحدد والمتفق عليه، بما ينعكس في النهاية على اكتشافه للأخطاء والمخالفات الجوهرية الواردة في التقارير المالية والتقرير عنها. وأن الفشل في ذلك يطلق عليه فشل في عملية المراجعة الخارجية، والذي يؤدي إلى تعرض المراجع للمساءلة المهنية أو ما يطلق عليه دعاوى القضائية من قبل مستخدمي القوائم المالية. وذلك تعويضاً لما لحق بهم من ضرر نتيجة اعتمادهم على معلومات مضللة (Vandijk, 1998).
3. **تخصص المراجع في نشاط العمل:** أن يتخصص المراجع في مراجعة نشاط معين أو النصيب السوقي لمنشآت المراجعة في مجال أنشطة معينة، ويقاس التخصص في النشاط بعدد عملاء المراجعة في هذا النشاط منسوباً إلى إجمالي عملائه (Abbott, 2001).
4. **شهرة مكتب المراجعة:** الشهرة هي السمعة الطيبة والثقة في مصداقية تقرير المراجع (Kanpp, 2005). وتأتي بعد سنوات من العمل الجاد وتقديم خدمات ذات جودة عالية والتي تسهم في تحقيق شهرة مكتب المراجعة كالتخصص في نشاط منشأة معينة، والحجم الكبير للمكتب، والانتشار الجغرافي لفروعه، وقلة أو عدم وجود قضايا مرفوعة عليه.
5. **الكفاءة المهنية للمراجع الخارجي:** الكفاءة المهنية للمراجع الخارجي هي المعرفة الكافية والمتخصصة في مجالات المحاسبة والمراجعة والتي تم اكتسابها من التعليم والتدريب الفني. وتعد الكفاءة المهنية للمراجعين من الأمور الهامة في تحديد مدى الثقة والاعتماد على ما يقدمونه من تقارير. كذلك تعد الكفاءة المهنية محصلة لعدة عناصر متداخلة هي: التأهيل العلمي والعمل للمراجع، الالتزام بالمعايير المهنية، الخبرة بمجال نشاط العمل، استخدام التقنيات الحديثة في تخطيط ووضع برنامج لتنفيذ إجراءات المراجعة الخارجية. ويتوافر الكفاءة المهنية للمراجع وتشجيعه على التعليم والانضمام للمنظمات المهنية وتوفير برامج تدريبية متخصصة، وبرامج خاصة بالتعليم المهني المستمر تجعله أكثر إلماً ودراية بكل ما هو جديد في مجالي المحاسبة والمراجعة، وتكسبه خبرة في معالجة الأمور والمشاكل التي تواجهه أثناء أدائه لعملية المراجعة الخارجية (عبد الله، 2002).

### 2.1.2. مفهوم الأداء المالي:

يُقصد بالأداء المالي تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة تساعد على الوصول إلى تحقيق الأهداف المحددة (عبد الله، 1999). وهو مفهوم يعكس كل من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها. حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر على أداء الشركات. ويعتبر الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة. ويساهم الأداء المالي في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية وميادين الأداء المختلفة التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق رغبتهم. كما يمكن تعريف الأداء المالي على أنه تشخيص الوضع المالي للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال اعتمادها على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، والجداول الملحقه، أخذه في الاعتبار الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتهي إليه (الخطيب، 2010).

### • العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

توجد العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الأداء المالي منها ما يلي: (جمعة، 2000):

1. **العوامل الداخلية:** وهي العوامل الموجودة داخل المؤسسة التي تؤثر على أدائها، وبإمكان المؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف. مثل: الرقابة على التكاليف، الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة، والرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.
2. **العوامل الخارجية:** وهي مجموعة من التغيرات الخارجية التي تواجه المؤسسة وتؤثر على أدائها المالي ولا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لها، ومحاولة إعطاء خطوط لمواجهتها والتقليل من تأثيراتها. ومن هذه العوامل: التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات، القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق، والسياسات المالية والاقتصادية للدولة.

### • الحاجة إلى المراجعة الخارجية لتحسين الأداء المالي:

إن المهمة الرئيسية للمراجعة الخارجية هي تقديم تقرير رسمي مكتوب يبدئ فيه المراجع رأيه الفني المحايد عن صحة وعدالة القوائم المالية وسلامة عرضها للبيانات والمعلومات المالية ومدى إمكانية الاعتماد عليها، وتقليل مخاطرها. وهناك عدة عوامل أدت إلى زيادة الطلب على المراجعة الخارجية، منها (لطفي، 2004):

1. التباعد: وهو التباعد الناتج من فصل الملكية عن الإدارة. مما صعب من إمكانية قيامهم بمراجعة المعلومات التي تقدمها الإدارة بأنفسهم. فكانت الضرورة إلى المراجعة الخارجية لتأكيد صحة ودقة المعلومات نيابة عن مستخدميها.
  2. التعقيد: ويقصد به الزيادة الكبيرة في حجم المؤسسات الاقتصادية والتطور والتوسع في أنشطتها وفروعها، يؤدي إلى زيادة احتمال الأخطاء والتحريف للمعلومات المقدمة. لذا ظهرت الحاجة للمراجعة الخارجية لتأييد صدق وعدالة القوائم المالية وخلوها من الأخطاء الجوهرية أو التحريف.
  3. تعارض المصالح: وهو التعارض الذي قد ينشأ نتيجة لتعارض مصالح وأهداف إدارة المؤسسة الاقتصادية والتي تعد المعلومات ومستخدمي تلك المعلومات. فالإدارة بإمكانها إعداد تقارير مالية تحسن من وضع المؤسسة بهدف الحصول على مكافآت عالية أو أثبات كفاءتها الإدارية. وهنا تظهر الحاجة للمراجعة الخارجية لتأكيد أن المعلومات المقدمة من قبل الإدارة تعكس بصدق الموقف المالي للمؤسسة ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
  4. الأخطار وعواقبها: ويعني الأخطار المترتبة على القرارات المعتمدة على معلومات القوائم المالية، وبخاصة إن كانت غير ذات مصداقية. مما يحتم ويبرر الحاجة إلى المراجعة الخارجية للتعبير عن الرأي المحايد ليؤكد مدى صدقية وسلامة وملائمة معلومات القوائم المالية لإتخاذ القرارات.
- يلاحظ من الاستعراض أعلاه حتمية وضرورة الحاجة للمراجعة الخارجية والطلب المستمر إليها، لأنها تعزز الثقة والمصداقية في جودة القوائم المالية بإضافتها قيمة مضافة للمعلومات التي تتضمنها. وبالتالي فإن نتائج وملاحظات المراجعة الخارجية الجيدة تساعد إدارة المؤسسة في معالجة الأخطاء وسد الثغرات في نظامها المحاسبي والمالي. ومن ثم فإنها تساهم بفعالية في تحسين تشغيل عمليات المنظمة الاقتصادية وفي اتخاذ القرارات الرشيدة من قبل كل أصحاب المصلحة.

### 2.2. الدراسات السابقة:

تم استعراض بعض الدراسات ذات الصلة من الأحدث إلى الأقدم على نحو ما يلي:

- دراسة العري (2021): هدفت الدراسة إلى التعرف على عملية دور المراجعة الخارجية في جودة معلومات القوائم المالية بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي 2017م والتعرف على الدور الذي يلعبه الالتزام بأخلاقيات مهنة المحاسبة. توصلت الدراسة على أن هنالك تأثير معنوي لدور المراجعة الخارجية في تحسين ملاءمة معلومات القوائم المالية، ووجود تأثير معنوي لدور التأهيل العلمي والمهني للمراجعين في تحسين جودة معلومات القوائم المالية، وأن هناك تأثير معنوي لدور المراجعة الخارجية في تحسين جودة معلومات القوائم المالية وفي زيادة موثوقيتها.
- دراسة الجمودي (2019): تناولت الدراسة العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية بأبعادها المختلفة، (العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة، العوامل المرتبطة بفريق المراجعة، العوامل المرتبطة بعمل المراجعة) وحوكمة الشركات. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين العوامل المؤثرة على جودة عملية المراجعة الخارجية والمتمثلة في العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة، العوامل المرتبطة بفريق المراجعة، العوامل المرتبطة بعمل المراجعة وبين تدعيم حوكمة الشركات المصرية.
- دراسة (Alireza & Kayhan, 2017): هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى فحص آثار تقارير المراجعة على المعلومات المالية للشركات المدرجة في سوق إيران للأوراق المالية. حيث تم دراسة تقارير 117 شركة للفترة 2009 – 2014م. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين نوع المراجعة وتقييم المراجع والمعلومات المالية.
- دراسة (Aledwan & Others, 2015): صممت الدراسة لبيان أثر جودة المراجعة على الأداء المالي لشركات الأسمنت الأردنية. توصلت الدراسة إلى أن حجم مكتب المراجعة واستقلالية المراجع لها تأثير كبير على الأداء المالي للشركات التي تمت دراستها. وأن الاستقلالية أكثر تأثيراً من الحجم.
- دراسة الحسين (2015): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور لجان المراجعة في تحقيق جودة المراجعة الخارجية في شركات التأمين العاملة بالسودان. استنتجت الدراسة إنه توجد علاقة بين استقلالية أعضاء لجان المراجعة بشركات التأمين وتحقيق جودة المراجعة الخارجية.
- دراسة بيانوني (2015): هدفت الدراسة إلى اختبار العوامل المؤثرة على جودة المراجعة ومراجعة الجودة في منظمات الأعمال بالجمهورية اليمنية. استنتجت الدراسة على أن العوامل المؤثرة على جودة المراجعة تختلف من بيئة لأخرى.
- دراسة حمدان (2012): هدفت الدراسة بصورة رئيسية إلى معرفة أثر خصائص جودة المراجعة في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة الأردنية. استنتجت الدراسة إن كبر حجم مكتب التدقيق يؤدي إلى خدمات مراجعة ذات جودة عالية.

- دراسة عبد الله (2011): هدفت الدراسة إلى الوقوف على أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بموضوع الحوكمة، وإظهار دور جودة المراجعة في تعظيم كفاءة وفعالية البيانات والمعلومات، وإبراز دور المراجعة في زيادة فعالية الحوكمة. توصلت الدراسة إلى عدم وجود مفهوم واضح وصريح لجودة المراجعة، وتأثر جودة المراجعة بمجموعة من العوامل والخصائص، ومن أهم مقومات الجودة التأهيل العلمي والعملي.
- دراسة (Manitaa&Elonmalb, 2010): هدفت الدراسة إلى بناء جداول قياس لجودة المراجعة ولجان المراجعة أو لأي جهاز آخر معنى بجودة المراجعة. استنتجت الدراسة أن عملية المراجعة هي عملية معقدة تحتاج إلى أن تفهم من خلال العديد من الأبعاد.

علاقة الدراسة بالدراسات السابقة:

- إنها تناولت جودة المراجعة من زوايا مختلفة.
- اختلاف النتائج لاختلاف المجالات والأهداف وبلد التطبيق.
- تمثل تلك الدراسات قاعدة معرفية جيدة تنطلق منها الدراسة الحالية، إلا أنها تختلف عنها في أنها تتناول العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وتحسين الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- ساهمت تلك الدراسات في تزويد الباحث بأهمية الاستمرار في البحث في جودة المراجعة الخارجية وفي تحسين الأداء المالي.

### 3. إجراءات الدراسة:

#### 1.3. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بالشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية وعددها (67) شركة، وباستخدام أسلوب العينة القصدية تم اختيار عدد 35 شركة منها بمعدل استبيان لك شركة من ذوي الاختصاص الذين تتوفر فيهم الخصائص المراد دراستها في أفراد العينة.

#### 2.3. أداة الدراسة:

الأداة المستخدمة لجمع البيانات في هذه الدراسة هي الاستبانة، فقد تم توزيع (35) استبانة على عينة ميسرة للباحث من مجتمع الدراسة وتمت تعبئتها واستردادها بنسبة 100% لإثبات المحاور أو نفها كان الاستبيان خماسي التقدير، وتم تصحيح فقراته بالطريقة التالية: أوافق بشدة 5، أوافق 4، محايد 3، لا أوافق 2، لا أوافق بشدة 1.

#### 3.3. الثبات والصدق الظاهري:

لإختبار صدق أداة الدراسة، تم عرضها على (5) من الأكاديميين المختصين من أجل تحسين صدقها والتحقق من صلاحيتها ووضوح وسلامة عباراتها، وأخذ في الاعتبار مقترحاتهم وأعيد صياغة العبارات. وتم ذلك من خلال اختبار معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ (AlphaCronobach) والذي يقيس مدى الثبات والترابط الداخلي لفقرات الاستبيان ونسبة تباين إجابات المبحوثين باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Spss). والجدول (1) أدناه يوضح ذلك.

جدول (1): معامل الصدق والثبات لعبارات الاستبيان

العبارات	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ للثبات	الصدق
جميع العبارات	16	96%	98%

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية 2022م

يوضح الجدول (1) أعلاه أن معامل ألفا كرونباخ لكل عبارات الاستبيان 96% وهو مرتفع وموجب الإشارة لعبارات الاستبيان، أي أن زيادة قيمة معامل كرونباخ ألفا تعني زيادة مصداقية البيانات وهذا يدل على أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

#### 4.3. تحليل البيانات الشخصية:

جدول (2): النسب والتكرارات للبيانات الشخصية

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
بكالوريوس	17	48.6%
دبلوم عالي	4	11.4%
ماجستير	8	22.9%
دكتوراه	4	11.4%
أخري	2	5.7%
<b>المجموع</b>	<b>35</b>	<b>100%</b>
التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة مالية	13	37.1%
إدارة أعمال	7	20%
اقتصاد	3	8.6%
دراسات مصرفية	5	14.3%
نظم معلومات محاسبية	3	8.6%
محاسبة وتمويل	4	11.4%
<b>المجموع</b>	<b>35</b>	<b>100%</b>
المؤهل المهني	التكرار	النسبة
زمالة عربية	3	8.6%
زمالة سودانية	7	20%
زمالات مهنية أخرى (ACP, ACCP, ...)	10	28.6%
لا يوجد مؤهل مهني	15	42.8%
<b>المجموع</b>	<b>35</b>	<b>100%</b>

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية 2022م

يوضح الجدول (2) أعلاه النسب والتكرارات للبيانات الشخصية. ويلاحظ فيه أن حوالي 49% من عينة الدراسة يحملون شهادات البكالوريوس و 45.7% منهم من حملة الدراسات العليا. كما يلاحظ أن هنالك ما يقارب 91% من التخصصات العلمية تتعلق بموضوع الدراسة، مع وجود نسبة معقولة من المحاسبين الماليين تفوق ال 37%. وكذا نسبة (57%) لديهم مؤهل مهني. وهذا يقصر أن حوالي 95% من العينة المبحوثة متفهمه لموضوع الدراسة. وبالتالي فإن هذه المعطيات تشير إلى أن البيانات التي يدلي بها أفراد العينة، يمكن الاعتماد عليها لغراض هذه الدراسة.

### 5.3. الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة:

1.5.3. الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الخارجية وتحسين الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

جدول (3): الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الأولى

العبارة	لا أو افق	محاييد	أو افق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
المراجعة الخارجية الجيدة تؤدي إلى تحقيق كفاءة عالية في الأداء المالي للمؤسسات المالية.	1 2.9%	2 5.7%	18 51.4%	14 40%	3.57	الموافقة
توفر المراجعة الخارجية الجيدة تقارير مالية دقيقة تساهم في تحقيق كفاءة الأداء المالي.	1 2.9%	3 8.6%	17 48.5%	14 40%	3.54	الموافقة
تساعد المراجعة الخارجية الجيدة في الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة للمؤسسة.	0 0%	3 8.6%	20 57.1%	12 34.3%	3.53	الموافقة
الالتزام الكامل بالمعايير المهنية يؤدي إلى تقديم تقرير مراجعة جيد يُعتمد عليه في اتخاذ القرارات	0 0%	2 5.7%	20 57.1%	13 37.1%	3.57	الموافقة
المراجعة الخارجية الجيدة توفر تقارير مالية دقيقة تساهم بفعالية في تحقيق كفاءة الأداء المالي.	0 0%	3 8.6%	17 48.6%	15 42.8%	3.54	الموافقة
تسهم جودة المراجعة الخارجية في كسب ثقة العملاء في تقييم أداء المؤسسة المالي.	1 2.9%	3 8.6%	17 48.5%	14 40%	3.53	الموافقة
تطبيق إدارة الشركة لتوصيات وملاحظات المراجع الخارجي يساهم في الرقابة على الموارد.	1 2.9%	2 5.7%	19 54.3%	13 37.1%	3.57	الموافقة
كلما زادت جودة المراجعة الخارجية كلما زادت الثقة فيها والاعتماد عليها في تحسين الأداء المالي	1 2.9%	1 2.9%	17 48.5%	16 45.7%	3.52	الموافقة
<b>المستوى العام</b>						<b>الموافقة</b>

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية 2022م

يُلاحظ الباحث من خلال الجدول رقم (3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون أو موافقون بشدة على ما جاء بعبارات الدراسة، كما أن الوسط الحسابي لجميع العبارات يقترب من الـ (4) بانحرافات معيارية متجانسة وأقل من الواحد الصحيح والفرق بينها لا يتجاوز (0.09) مما يفسر الموافقة العالية على جميع عبارات الفرضية.

2.5.3. الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نتائج المراجعة الخارجية وتحسين الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

جدول (4): الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية						
العبارات	لا أو أقل	محايد	أو أقل بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
مواكبة تقرير المراجعة الخارجية للتغيرات التكنولوجية يؤدي إلى تقديم نتائج نوعية تستخدمها المؤسسات المالية.	0	2	14	3.57	0.536	الموافقة
من الممكن أن تساهم نتائج المراجعة الخارجية في توفير تقارير لها قيمة استثمارية يعتمد عليها في ترشيح القرارات الاستثمارية.	0	2	12	3.54	0.609	الموافقة
تساعد نتائج المراجعة الخارجية المتعلقة باكتشاف الأخطاء والتلاعب والغش في توفير نظام محاسبي فعال لإنتاج معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المالية.	1	1	11	3.53	0.585	الموافقة
الالتزام بتطبيق معايير المراجعة الخارجية يؤدي إلى تقديم نتائج مراجعة تساعد في إيجاد إجراءات وسياسات مالية فعالة ومرونة.	0	3	13	3.57	0.536	الموافقة
يوفر تقرير المراجعة الخارجية الجيد نتائج تساعد في المقارنة بين التقارير المالية السنوية مما يزيد من فاعليتها في اتخاذ القرارات.	1	2	11	3.54	0.539	الموافقة
تُمكن نتائج المراجعة الخارجية الجيدة من تشخيص الوضع المالي للمؤسسة وتساهم في تقييم أدائها المالي.	1	4	10	3.53	0.537	الموافقة
اشتمال تقرير المراجعة الخارجية لكافة المعلومات المالية المتعلقة بالأداء المالي يساهم في تحسين أدائها.	2	2	13	3.57	0.545	الموافقة
المستوى العام						
الموافقة						

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية 2022 م

يُلاحظ الباحث من خلال الجدول رقم (4) أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون أو موافقون بشدة على ما جاء بعبارات الدراسة. كما أن الوسط الحسابي لجميع العبارات يقترب من الـ (4) بانحرافات معيارية متجانسة وأقل من الواحد الصحيح، والفرق بينها لا يتجاوز (0.09) مما يفسر الموافقة العالية على جميع عبارات الفرضية.

6.3. اختبار فرضيات الدراسة:

يتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال إيجاد قيمة مربع كاي وذلك وفقاً للجدول التالي:

1.6.3. الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الخارجية وتحسين الأداء المالي لشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

جدول (5): مربع كاي لعبارات الفرضية الأولى		
العبارات	قيمة مربع كاي	مستوى الدلالة
المراجعة الخارجية الجيدة تؤدي إلى تحقيق كفاءة عالية في الأداء المالي للمؤسسات المالية.	93.533	.000
توفر المراجعة الخارجية الجيدة تقارير مالية دقيقة تساهم في تحقيق كفاءة الأداء المالي.	92.467	.000
تساعد المراجعة الخارجية الجيدة في الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة للمؤسسة.	81.733	.000
الالتزام الكامل بالمعايير المهنية يؤدي إلى تقديم تقرير مراجعة جيد يُعتمد عليه في اتخاذ القرارات	89.000	.000
المراجعة الخارجية الجيدة توفر تقارير مالية دقيقة تساهم بفعالية في تحقيق كفاءة الأداء المالي.	85.400	.000
تسهم جودة المراجعة الخارجية في كسب ثقة العملاء في تقييم أداء المؤسسة المالية.	128.083	.000
الالتزام الكامل بالمعايير المهنية يؤدي إلى تقديم تقرير مراجعة جيد يُعتمد عليه في اتخاذ القرارات	139.667	.000
المراجعة الخارجية الجيدة توفر تقارير مالية دقيقة تساهم بفعالية في تحقيق كفاءة الأداء المالي.	135.583	.000

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية 2022 م

يُلاحظ الباحث من خلال الجدول رقم (5) أن قيم مربع كاي المحسوبة كبيرة مقارنة بالقيم الجدولية تحت درجات الحرية (3 و4) وبمستوى دلالة لجميع العبارات (0.00). وعند مقارنة قيم مستويات الدلالة بمستوى المعنوية المسموح به إحصائياً (0.05)، نجد أن قيمة مستوى الدلالة تقل كثيراً عن مستويات المعنوية، مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في عبارات الفرضية. وهذا يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الخارجية وتحسين الأداء المالي لشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. مما سبق نجد أن الفرضية الأولى تحققت.

2.6.3. الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نتائج المراجعة الخارجية وتحسين الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

جدول (6): مربع كاي لعببارات الفرضية الثانية			
العبارة	قيمة مربع كاي	مستوى الدلالة	القرار
مواكبة تقرير المراجعة الخارجية للتغيرات التكنولوجية يؤدي إلى تقديم نتائج نوعية تستخدمها المؤسسات المالية.	93.533	.000.	القبول
من الممكن أن تساهم نتائج المراجعة الخارجية في توفير تقارير لها قيمة استرجاعية يعتمد عليها في ترشيح القرارات الاستثمارية.	92.467	.000	القبول
تساعد نتائج المراجعة الخارجية المتعلقة باكتشاف الأخطاء والتلاعب والغش في توفير نظام محاسبي فعال لإنتاج معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المالية.	81.73	.000	القبول
الالتزام بتطبيق معايير المراجعة الخارجية يؤدي إلى تقديم نتائج مراجعة تساعد في إيجاد إجراءات وسياسات مالية فعالة ومرونة.	89.00	.000.	القبول
يوفر تقرير المراجعة الخارجية الجيد نتائج تساعد في المقارنة بين التقارير المالية السنوية مما يزيد من فاعليتها في اتخاذ القرارات.	85.40	.000	القبول
تُمكن نتائج المراجعة الخارجية الجيدة من تشخيص الوضع المالي للمؤسسة وتسهم في تقييم أدائها المالي.	128.08	.000	القبول
اشتمال تقرير المراجعة الخارجية لكافة المعلومات المالية المتعلقة بالأداء المالي يساهم في تحسين أدائها.	139.67	.000.	القبول

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية 2022م

يُلاحظ الباحث من خلال الجدول رقم (6) أن قيم مربع كاي المحسوبة كغيره مقارنة بالقيم الجدولية تحت درجات الحرية (3 و4) وبمستوى دلالة لجميع العبارات (0.00). وعند مقارنة قيم مستويات الدلالة بمستوى المعنوية المسموح به إحصائياً (0.05)، نجد أن قيمة مستوى الدلالة تقل كثيراً عن مستويات المعنوية، مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في عبارات الفرضية. وهذا يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نتائج المراجعة الخارجية وتحسين الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. مما سبق نجد أن الفرضية الثانية قد تحققت.

#### 4. النتائج والتوصيات:

##### 1.4. النتائج:

##### نتائج عامة:

- من خلال الإطار النظري والإحصاء الوصفي توصل الباحث إلى النتائج التالية:
- إن المراجعة الخارجية الجيدة تساعد في الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة.
- إن جودة المراجعة الخارجية تؤدي إلى تحقيق كفاءة الأداء المالي.
- الالتزام بتطبيق معايير المراجعة الخارجية يؤدي إلى تقديم نتائج مراجعة تساعد في إيجاد إجراءات وسياسات مالية فعالة ومرونة.
- تطبيق المؤسسة لنتائج المراجعة الخارجية بشكل جيد يساهم في تحسين أدائها المالي ويزيد من فاعليتها في اتخاذ القرار الرشيد.
- إن تقرير المراجع الخارجي الجيد يُمكن من تشخيص الوضع المالي للمؤسسة مما يساهم في إنشاء قيمة لها.

##### نتائج خاصة:

- وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الخارجية وتحسين الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نتائج المراجعة الخارجية وتحسين الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

##### 2.4. التوصيات:

على ضوء النتائج يوصي الباحث بالآتي:

- ضرورة إلزام المراجعين الخارجيين بقواعد وأدبيات ومعايير المهنة، لأنها الأساس في عملية المراجعة لتقديم تقرير مراجعة بجودة عالية يساهم في تحسين الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- ضرورة تنفيذ الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية لتوصيات المراجع الخارجي بشأن أدائها المالي، والعمل على تطبيق نتائج المراجعة بشكل جيدة، مما ينعكس إيجاباً على الأداء المالي.

- ضرورة اعتماد الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية على نتائج المراجعة الخارجية الجيدة في تشخيص وضعها المالي لتحقيق كفاءة الأداء المالي وتحسين جودة التقارير المالية.

### 3.4. الدراسات المستقبلية:

- دراسة أثر استقلالية المراجع الخارجي وحجم مكتب المراجعة على جودة المراجعة الخارجية وتحسين جودة التقارير المالية للشركات المساهمة.
- دراسة دور محددات جودة المراجعة الخارجية في زيادة ثقة بيانات القوائم المالية.

## المراجع:

### أولاً: المراجع العربية:

1. بدران، ثناء محمد. (1996). عناصر جودة المراجعة من وجهة نظر مديري الشركات المساهمة، القاهرة: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*: العدد الثالث والرابع.
2. بيانوني، أحمد عز الدين. (2015). *العوامل المؤثرة على جودة المراجعة ومراجعة الجودة في منظمات الأعمال*، دراسة ميدانية بالجمهورية اليمنية، الخرطوم. جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه في المحاسبة (غير منشورة).
3. التميمي، جمانة حنظل. (2013). *العوامل المؤثرة في جودة العملية التوفيقية- دراسة ميدانية في الكليات والمراكز البحثية في جامعة البصرة*. بغداد: جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، *مجلة الدراسات*: 5(10).
4. جمعة، السعيد فرحات. (2000). *الأداء المالي لمنظمات الأعمال*. دار المريخ.
5. الجمهوري، إيمان عبدالفتاح حسن قرني. (2019). دور العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في تحسين حوكمة الشركات المصرية دراسة ميدانية. *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*: العدد السادس.
6. الحسين، رجاء حسن علي. (2015). *لجان المراجعة ودورها في تحقيق جودة المراجعة الخارجية*. الخرطوم، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة (غير منشورة).
7. حمدان، علام محمد موسى. (2012). أثر خصائص جودة المراجعة في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة الأردنية، البحرين. *مجلة الإدارة العامة*: 52(4).
8. الخطيب، محمد محمود. (2010). *العوامل المؤثرة على الأداء المالي وأثره على جودة أسهم الشركات*. دار الحامد.
9. شحاته، إبراهيم نادر. (1991). مدخل مقترح لتحسين عمليات المراجعة الخارجية من منظور نظرية النظم. القاهرة: جامعة المنصورة، كلية التجارة، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*: (5).
10. شل، محمد اسماعيل، أشرف يحيى محمد الهادي. (2000). *قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة- دراسة نظرية تطبيقية*. القاهرة: جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد (12).
11. شوان، إسكندر محمود حسين. (2010). *جودة المراجعة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها من وجهة مراجعي الحسابات الفلسطينية*. القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، *مجلة الفكر المحاسبي*.
12. الصباغ، أحمد عبد المولى. (1992). استخدام أسلوب الفحص بواسطة النظراء لرقابة جودة عمليات المراجعة وإمكانية تطبيقه في البيئة المصرية. القاهرة: جامعة الزقازيق، كلية التجارة - فرع بنها، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*: العدد الثاني.
13. ظواهر، محمد التهامي. (2005). *المراجعة وتدقيق الحسابات*. دار الجامعة.
14. عبد العليم، د. محمد بكري. (2000). *قياس جودة الخدمات المهنية- دراسة تطبيقية لمفاهيم وقياس خدمة مراجعة الحسابات وأثرها على رضا العملاء*. القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*: العدد الثالث.
15. عبد الله، عائدة عثمان. (2011). *دور جودة المراجعة في رفع كفاءة وفعالية الحوكمة من منظور لجان المراجعة - دراسة ميدانية*. الخرطوم، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة (غير منشورة).
16. عبد الله، علي. (1999). *أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية - حالة الجزائر -*. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
17. عبد الله، محمد عبد العزيز. (2002). *نحو تضيق فجوة التوقعات في المراجعة في مصر بالاسترشاد بالجهود العلمية والمهنية الدولية*. القاهرة: جامعة الزقازيق، كلية التجارة فرع بنها، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*: العدد الأول.
18. العري، معن محمد الحسن. (2021). *تأثير المراجعة الخارجية على جودة معلومات القوائم المالية*. *المجلة العربية للنشر العلمي*: العدد 28.
19. قطب، طارق محمد حسنين، أحمد سباعي. (2003). *دراسة تحليلية لعوامل ونماذج قياس جودة الرقابة الخارجية على الحسابات*. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، *مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين*: العدد 60.

20. لطفي، أمين السيد أحمد. (2004). *مراجعات مختلفة لإغراض مختلفة*. الدار الجامعية.
21. محمد، سوسن عبد الفتاح. (2000). *دراسة تحليلية لأثر العوامل التحطيمية لمكتب المراجعة بجمهورية مصر العربية*. القاهرة: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة.

#### ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1. Baker A. Aledwan, Ahmad A. Bani Yaseen & Abdulsttar Alkubisi. (2015). The Role of Audit Quality on the Relationship between Auditor's and Financial Performance Quality of Selected Cement Firm in Jordan. *Journal of Business and Social Science*, 6 (12).
2. Larry F. Knorth. (1989). *Auditing Concepts and Application: A Risk Analysis- Approach*, St. Paul: West Publishing.
3. Lawrence J. Abbott, et.al. (2001). *Auditor Industry Specialization and Auditor Reporting*, (Presented at Seventh Annual Midyear: Auditing Section Conference Program).
4. Manita R. & Elonmalh N. (2010). The Quality of Audit Process: An Empirical Study with Audit Committees Leonard De Vinci. *Paris International Journal of Business*, 15(1).
5. Michael C. Kanpp. (2005). Audit Conflict: An Empirical Study of the Perceived Ability of Auditors to Resist Management Pressure. *The Accounting Review*, LX(2).
6. Michael C. Knapp. (1991). Factors that Audit Committee Members Use as Surrogates for Audit Quality, (Auditing): *A Journal of Practice and Theory*, 10 (1).
7. Paul.Copley & Mary B. Doucet. (1993). The Impact of Competition on the Quality of Governmental Audits, *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 12(1).
8. Terrence B. O'Keefe, et. al.,(1994). The Production of Audit Services. *Journal of Accounting Research*, 32(2).
9. Vaziri, Alireza & Azadi, Kayhan. (2017). The Impact of Audit Reports on Financial Information Content. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 7(3), 304-308.
10. Wiloxkavel R. Discenza. (1994). *The TQM Advantage*. A magazine (CCA).

#### ثالثًا: المواقع الإلكترونية:

1. [www.google.com](http://www.google.com). Audit Litigation.Vandijk M., Litigation and Audit Quality: Two Experimental Studies, (Economic and Financial Environment, 1998).
2. الشركات - سوق الخرطوم للأوراق المالية <http://www.kse.com.sd/Pages/Default.aspx?c=1010>

## The Relationship Between External Audit Quality and the Improving of Financial Performance of the Listed Companies on the Khartoum Stock Exchange- Field Study

Adam Mohamed Ahmed Omer

Assistant Professor of Accounting and Auditing, King Khalid University, Saudi Arabia, Al-Neelain University, Sudan  
amahmeed@kku.edu.sa

Received: 6/4/2022

Revised: 9/5/2022

Accepted: 19/5/2022

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.4.4>

**Abstract:** The aim of this study is to identify the relationship between external audit quality and the improving of financial performance of the listed companies on the Khartoum Stock Exchange. The study used both the analytical descriptive approach and the field study approach. A questionnaire was used for data collection. The study results show a strong relationship between the quality of the external audit and the improvement of financial performance, financial diagnosis and financial efficiency evaluation of the listed companies on the Khartoum Stock Exchange. The study highly recommends that external auditors must be obliged to adhere to the rules and codes of professional conduct, and the management of the companies must increase the remuneration of auditors' report to improve the financial performance. Furthermore, the management should employ the external audit recommendations and observations.

**Keywords:** External Audit Quality; Financial Performance; Khartoum Stock Exchange.

### References:

1. 'bd Al'lym, D. Mhmd Bkry. (2000). Qyas Jwdt Alkhdm Almhnyh- Drash Ttbyqyh Lmfahym Wqyas Khdm Mraj't Alhsabat Wathrha 'la Rda Al'emla'. Alqahrh: Jam't 'yn Shms, Klyt Altjarh, Almjhl Al'Imyh Llaqtsad Waltjarh: Al'dd Althalth.
2. 'bd Allh, 'a'dh 'Ethman. (2011). Dwr Jwdh Almraj'h Fy Rf' Kfa't Wf'alyt Alhwkmh Mn Mnzwr Ljan Almraj'h- Drash Mydanyh. Alkhrtwm, Jam't Alnylyn, Klyt Aldrasat Al'lya, Rsalt Dktwrah Alflsfh Fy Almhasbh (Ghyr Mnshwrh).
3. 'bd Allh, 'ly. (1999). Athr Alby'h 'ly Ada' Alm'ssat Al'mwmyh Alaqtsadyh- Halh Aljza'r -. Atrwhh Dktwrah, Jam't Aljza'r.
4. 'bd Allh, Mhmd 'bd Al'zyz. (2002). Nhw Tdyqy Fjwh Altwq'at Fy Almraj'h Fy Msr Balastrshad Baljhwad Al'Imyh Walmhnyh Aldwlyh. Alqahrh: Jam't Alzqazyq, Klyt Altjarh Fr' Bnha, Mjlt Aldrasat Walbhwh Altjaryh: Al'dd Alawl.
5. Al'rky, M'n Mhmd Alhsn. (2021). Tathyr Almraj'h Alkharjyh 'la Jwdh M'lwm Alqwa'm Almalyh. Almjhl Al'rbyh Llnshr Al'Imy: Al'dd 28.
6. Bdran, Thna' Mhmd. (1996). 'nasr Jwdh Almraj'h Mn Wjht Nyr Mdyry Alshrk Almsahmh, Alqahrh: Jam't Hlwan, Klyt Altjarh Wedart Ala'mal. Almjhl Al'Imyh Llbhwh Waldrasat Altjaryh: Al'dd Althalth Walrab'.
7. Byanwny, Ahmd 'z Aldyn. (2015). Al'waml Alm'thrh 'ly Jwdt Almraj'h Wmraj'h Aljwdh Fy Mnzmat Ala'mal, Drash Mydanyh Baljmhwyh Alymnyh, Alkhrtwm. Jam't Am Drman Aleslmyh, Klyt Aldrasat Al'lya, Rsalt Dktwrah Fy Almhasbh (Ghyr Mnshwrh).
8. Hmdan, 'lam Mhmd Mwsa. (2012). Athr Khsa's Jwdh Almraj'h Fy Thsyn Mstwy Althfz Almhasby Fy Alshrk Almsahmh Alardnyh, Albhryn. Mjhl Aladarh Al'amh: 52(4).
9. Alhsyn, Rja' Hsn 'ly. (2015). Ljan Almraj'h Wdwrha Fy Thqyq Jwdh Almraj'h Alkharjyh. Alkhrtwm, Jam't Alnylyn, Klyt Aldrasat Al'lya, Rsalt Majstyr Fy Almhasbh (Ghyr Mnshwrh).
10. Jm'h, Als'yd Frhat. (2000). Alada' Almaly Lmnzmat Ala'mal. Dar Almrykh.
11. Aljmhwdy, Eyman 'bdalftah Hsn Qrna. (2019). Dwr Al'waml Alm'thrh 'la Jwdt Almraj'h Alkharjyh Fa Thsyn Hwkm Alshrk Almsryh Drash Mydanyh. Mjlt Aldrasat Altjaryh Alm'asrh: Al'dd Alsads.
12. Alkhtyb, Mhmd Mhmd. (2010). Al'waml Alm'thrh 'la Alada' Almaly Wathrh 'ly Jwdt Ashm Alshrk. Dar Alhamd.

13. Ltfy, Aryn Alsyd Ahmd. (2004). Mraj'at Mkhtlfh Leghrad Mkhtlfh. Aldar Aljam'yh.
14. Mhmd, Swsn 'bd Alftah. (2000). Drash Thlylyh Lathr Al'waml Althtymy Lmktb Almraj'h Bjmhwyryh Msr Al'rbyh. Alqahrh: Jam't Hlwan, Klyt Altjarh Wedart Ala'mal, Rsalt Majstyr Fy Almhasbh Ghyr Mnshwrh.
15. Qtb, Tarq Mhmd Hsnyn, Ahmd Sba'y. (2003). Drash Thlylyh L'waml Wnmadj Qyas Jwdt Alrqabh Alkharjyh 'la Alhsabat. Alqahrh: Jam't Alqahrh, Klyt Altjarh, Mjlt Almhasbh Waledarh Waltamyn: Al'dd 60.
16. Alsbagh, Ahmd 'bd Almwla. (1992). Astkhdam Aslwb Alfhs Bwasth Alnzra' Lrqabh Jwdt 'mlyat Almraj'h Wemkanyh Ttbyqh Fy Alby'h Almsryh. Alqahrh: Jam't Alzqazyq, Klyt Altjarh - Fr'e Bnha, Mjll Aldrasat Walbhwrh Altjaryh: Al'dd Althany.
17. Shhath, Ebrahym Nadr. (1991). Mdkhl Mqtrh Lthsyn 'mlyat Almraj'h Alkharjyh Mn Mnzwr Nzryt Alnzm. Alqahrh: Jam't Almnsrwrh, Klyt Altjarh, Almjll Almsryh Lldrasat Altjarh: (5).
18. Shl, Mhmd Asma'yl, Ashrf Yhya Mhmd Alhady. (2000). Qyas Jwdt Khdmah Almraj'h Bastkhdam Nmwdj Qyas Aljwdh-Drash Nzryh Ttbyqyh. Alqahrh: Jam't Alazhr, Mrkz Salh 'bd Allh Kaml Llaqtsad Alaslamy, Al'dd (12).
19. Shwan, Eskndr Mhmwd Hsyn. (2010). Jwdh Almraj'h Alkharjyh Wal'waml Alm'thrh Fyha Mn Wjht Mraj'y Alhsabat Alflstynyh. Alqahrh: Jam't 'yn Shms, Klyt Altjarh, Mjlt Alfkr Almhasby.
20. Altmymy, Jmanh Hnzl. (2013). Al'waml Alm'thrh Fy Jwdh Al'emlyh Altwfyqyh- Drash Mydanyh Fy Alklbat Walmrakz Albhthyh Fy Jam't Albsrh. Bghdad: Jam't Albsrh, Klyt Aledarh Walaqtsad, Mjll Aldrasat: 5(10).
21. Zwahr, Mhmd Althamy. (2005). Almraj'h Wtdqyq Alhsabat. Dar Aljam'h.

# دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي في الأردن

إحسان علي السلايمه

وزارة الزراعة - الأردن

ehsansalaymh@gmail.com

---

قبول البحث: 2022/6/22

مراجعة البحث: 2022/6/9

استلام البحث: 2022 /4/23

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.4.5>

---



This file is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

## دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي في الأردن

إحسان علي السلايمة

وزارة الزراعة- الأردن

ehsansalaymh@gmail.com

استلام البحث: 2022/4/23 مراجعة البحث: 2022/6/9 قبول البحث: 2022/6/22 DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.4.5>

### المخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي في الأردن، واستخدمت الباحثة المنهج النوعي وتمثلت الأداة في إعداد مقابلة شبة مقننة وتم التأكد من صدقها وثباتها بالطرق العلمية الصحيحة وتم توزيعها على عينة قصدية بلغت (35) فرداً من العاملين والمختصين والخبراء في القطاع الزراعي وأظهرت نتائج الدراسة أن معظم المشاركين في الدراسة أكدوا على ضرورة التسويق الزراعي ودوره الكبير في تحسين نشاط القطاع الزراعي بشكل عام وفي تحسين مستوى الأمن الغذائي. وأن هناك اتفاق بين جميع الأفراد المشاركين بالدراسة على دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي في الأردن بغض النظر عن خصائصهم الديموغرافية كالنوع الاجتماعي، المؤهل العلمي وفي ضوء النتائج يوصي الباحث بإجراء العديد من الدراسات والأبحاث حول الموضوع نظراً لأهميته. وعقد رشاشات تدريبية للعاملين والمهتمين في القطاع الزراعي عن أهمية التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: التسويق الزراعي؛ الأمن الغذائي؛ الأردن.

### 1. المقدمة:

يعتبر القطاع الزراعي المصدر الأساسي للغذاء وتوفير المواد الغذائية للسكان، وهو الركيزة الأساسية من أجل تحقيق التنمية الريفية المستدامة، ولا يكتفي دوره في المساهمة المباشرة في الاقتصاد الوطني بل يمتد ليشمل العديد من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. كما ويعتبر سوقاً لمنتجات القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى الاستهلاكية أو الرأسمالية، بالإضافة إلى ذلك فإن المجتمعات الزراعية تعتبر من أكثر الفئات القابلة للتعرض لحالة من انعدام الأمن والتأثر بالمتغيرات والمؤثرات التي تؤثر على الأمن الغذائي وبؤر الفقر، ويسهم في الاستقرار السياسي والأمني، والمحافظة على الإرث الثقافي والموروث الاجتماعي، إضافة إلى البعد البيئي بما ينطوي عليه من حفاظ على التنوع الحيوي والتوازن البيئي الذي يكفل ديمومة الموارد (مقبل، 2003).

ويعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الإنتاجية المهمة في الأردن، وتلعب الزراعة دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، كما وترتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام الحياة واستمراريتها، ويحدد القطاع الزراعي أسلوب المعيشة ومستوى الدخل للأفراد، ويعتبر مصدراً للأمن الغذائي والاجتماعي ومحوراً من محاور التنمية الريفية، وتتنوع أساليب الإنتاج وتقنياته في القطاع الزراعي في الأردن، مما ينعكس على كفاءة القطاع وذلك لاقترانها بضعف القدرة المالية على تبني الأساليب الزراعية الحديثة التي تساعد في خفض التكاليف الزراعية على مستوى المزرعة، ولكن ارتفاع تكلفة تبني تلك الأساليب يدعو إلى توفير المخصصات المالية والفنية لزيادة قدرة المزارعين وتوفير الدعم المادي والبشري لأنشطة البحث العلمي والإرشاد الزراعي، وهذا يتم من خلال اتباع سياسة متطورة لزيادة مخصصات هذه الأنشطة (وزارة الزراعة، 2020).

ألا وإن هناك بعض الدول العربية تعاني من عجز هائل في اقتصادها الزراعي وذلك من حيث منسوب استهلاك المنتجات المحلية بنسبه الشراء الهائل لها، والتي لا تكفي سكان الدولة الواحدة، أو يكون هناك عجز في شراء المنتجات المحلية وتوجههم للمنتجات المستوردة، جميع تلك العقبات تؤدي بدورها إلى عجزهم من الناحية الزراعية والاقتصادية للدولة (أبو زيد، 2016).

ومن هذه الأساليب والاستراتيجيات اتباع التسويق الزراعي والذي يعد من بين أهم مجالات التسويق المعاصر وهذا راجع إلى أهميته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث يهتم هذا الفرع بالعديد من الجوانب المتعلقة بالزراعة كالمزارعين والمؤسسات التسويقية لمخرجات هذا القطاع وكذلك المؤسسات التصنيعية (سابع، 2022).

إن مفهوم التسويق الزراعي يهدف إلى تسهيل تبادل السلع الزراعية بين أفراد المجتمع وتحديد أسعارها بشكل منطقي ومقبول ويراعي احتياجات المجتمع الواحد، والذي يعمل على تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات الغذائية المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأسعار والأوضاع المناسبة لمستهلكها (السعيد، 2016).

وتأتي أهمية دراسة إمكانات الإنتاج الزراعي وواقع القطاع الزراعي من أهمية هذا القطاع والدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية فهو يسهم في الإنتاج؛ إذ يشكل الإنتاج الزراعي المادة الأساسية التي تستخدم في الصناعات الغذائية والنسيج والاهتمام بالزراعة يوفر يحقق الأمن الغذائي، كما ويحقق التنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي بين كافة القطاعات، كما ويساهم القطاع الزراعي في دعم ميزانية الدولة عن طريق زيادة الإنتاج المحلي وتقليل حجم الاستيراد، ونظرًا لكون القطاع الزراعي يتركز على مجموعة من العوامل البيئية والطبيعية فإن الاستثمار به ضئيل جدًا ومحدود. (خير، 2016).

وتأسيسًا على ما سبق ونظرًا لأهمية القطاع الزراعي والدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية فهو يسهم في الإنتاج؛ إذ يشكل الإنتاج الزراعي المادة الأساسية التي تستخدم في الصناعات الغذائية والنسيج والاهتمام بالزراعة يوفر يحقق الأمن الغذائي في الأردن، كما ويحقق التنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي بين كافة القطاعات، كما ويساهم القطاع الزراعي في دعم ميزانية الدولة عن طريق زيادة الإنتاج المحلي وتقليل حجم الاستيراد، ونظرًا لكون القطاع الزراعي يتركز على مجموعة من العوامل البيئية والطبيعية فإن الاستثمار به ضئيل جدًا ومحدود. ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة للتعرف على واقع القطاع الزراعي الأردني، والتحديات التي يواجهها، وإمكانات تطويره. ونظرًا لأهمية التسويق الزراعي في تحسين المستويات الإنتاجية للقطاعات الزراعية المختلفة فقد جاءت الحاجة لإجراء هذه الدراسة والتي تهدف إلى التعرف لدور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي في الأردن.

### 1.1. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تعد الزراعة ركنًا أساسيًا من الأركان الاقتصادية وأركان التنمية الاجتماعية، كما وتلعب الزراعة دورًا هامًا في حماية البيئة والحفاظ عليها، بما في ذلك حماية التنوع الحيوي وضمان التوازن البيئي الذي يوفر الاستخدام المستدام للموارد ويحافظ عليها للأجيال القادمة، وقد بدأت الدول المتقدمة تهتم بالقطاع الزراعي وتخصص له العديد من الموارد لدعمه تأكيدًا على الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذا القطاع، وقام الأردن باتباع نهج الدول المتقدمة حيث سعى جاهدًا في السنوات الأخيرة إلى دعم قطاع الزراعة وتطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فيه سعياً لتحقيق الأمن الغذائي. ومن هذه الاستراتيجيات المهمة التسويق الزراعي إذ يشكل التسويق الزراعي أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية، إذ أن أغلب وقت وجهد ورأس مال السكان في هذه الدول يوجه من أجل الناتج الزراعي، حيث يعمل معظم السكان بالزراعة، وعليه فإن كفاءة الجهاز التسويقي في هذه الدول إنما تكون له آثار بعيدة المدى على رفاهية هؤلاء السكان. وتلعب التنظيمات التسويقية الزراعية الأهلية دورًا هامًا في تسويق السلع الزراعية، ويعود ذلك إلى تأثيراتها الكبيرة على النظام التسويقي والناجمة عما تحدثه من تغييرات على قوى السوق البائعة منها والمشتريّة ومن خلال خبرة الباحث الواسعة في وزارة الزراعة وجدت أن هناك عدة مشاكل تواجه القطاع الزراعي بشكل عام والأمن الغذائي بشكل خاص ومنها التسويق الزراعي الذي يعد من أبرز المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في الأردن وذلك لدوره الكبير في تحسين العملية الإنتاجية وتحصيل مستويات عالية من الأمن الغذائي في الأردن وقد تمحورت مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي في الأردن؟
- هل هناك فروقات في استجابات عينة الدراسة لدور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي في الأردن بين استجابات عينة الدراسة يعزى للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة كالنوع الاجتماعي، المؤهل العلمي؟

### 2.1. أهداف الدراسة:

- يستسعى الدراسة الحالية لتحقيق الأهداف الآتية:
- الكشف عن اتجاهات المزارعين والمختصين والخبراء في القطاع الزراعي مما يعملون في وزارة الزراعة في الأردن لدور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي في الأردن.
- التعرف على الاختلافات في اتجاهات عينة الدراسة تبعًا لمتغيرات النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي.
- تقديم إطار نظري شامل يمكن الرجوع إليه من قبل المختصين والباحثين.

## 3.1. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الجوانب الآتية:

## الأهمية النظرية:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية القطاع الزراعي وأهمية الموضوع المدروس وهو دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي في الأردن، والتي تعد من الموضوعات الهامة والحديثة في حياة المنظمات الزراعية، إذ تنبع أهمية الدراسة في كونها ستزود المكتبة العربية بدراسة تربط دور التسويق الزراعي وأثره في تحسين الأمن الغذائي في الأردن وجاءت أهمية الدراسة من ندرة الدراسات والأبحاث في هذا المجال، كما تكمن أهمية الدراسة في كونها ستقدم توصيات للمهتمين والمُعنيين بمثل هذه المواضيع بناءً على النتائج التي ستتوصل لها الدراسة.

## الأهمية التطبيقية:

تكمن الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في كونها تفيد القطاعات الزراعية في الأردن وتقدم لهم إطار عمل شامل لدور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي من خلال النتائج التي ستتوصل لها الدراسة الحالية، بالإضافة لبيان مدى أهمية التسويق الزراعي لتحقيق مستقبل أفضل للقطاعات الزراعية المختلفة مما يحقق ديمومتها ونموها واستمراريتها ونجاحها على المدى الطويل.

## 4.1. مصطلحات الدراسة:

- **التسويق الزراعي:** ويعرف بأنه جميع الأنشطة اللازمة لنقل المنتجات الزراعية من المزارعين ومراكز الإنتاج إلى الزبون النهائي ومراكز الاستهلاك، وتشمل تخطيط الإنتاج والزراعة، والحصاد، والتصنيف والفرز، والتغليف والتوضيب، والنقل والشحن، والتخزين، والعرض والبيع (Shalaby, 2011).
- **الأمن الغذائي:** ويعرف بأنه جميع الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء، لضمان أن يكون الغذاء آمناً وموثوقاً به وصحياً وملائماً للاستهلاك الآدمي. فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير (المشاقبة، 2019).

## 5.1. حدود الدراسة:

- ستقتصر حدود هذه الدراسة في الحدود الآتية:
- الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة في المملكة الأردنية الهاشمية.
- الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة في عام 2022م.
- الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على المزارعين والمختصين والخبراء في المجال الزراعي.
- الحدود العلمية: ستقتصر الدراسة على معرفة دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي في الأردن.

## 6.1. الدراسات السابقة:

- يتضمن هذا الجزء عرضاً لأهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وقد جرى ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم:
- قامت سابح (2020) بدراسة هدفت إلى تحديد أهم المعوقات التي تواجه تسويق المنتجات الزراعية من الخضار والفواكه في ولاية تيبازة، وقد تم توزيع 60 استمارة استبيان على مجموعة من المزارعين، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومن أبرزها ارتفاع تكلفة المدخلات الإنتاجية وعدم توفر مخازن مجهزة لاستقبال هذا النوع من المنتجات التي تعرف بسرعة تلفها هي من أهم المعوقات التي تعترض التسويق الزراعي، وقدمت في ذات الوقت مقترحات نأمل أن تلقى صدها لدى كافة أطراف العملية التسويقية.
- وأجرى بوفنش (2019) دراسة هدفت إلى التعرف على واقع التسويق الزراعي في الجزائر، من خلال التطرق إلى طبيعة وتطور نظام التسويق الزراعي في الجزائر، وأهم المؤهلات التي تساعد على تطوره. وخلصت الدراسة إلى أن التسويق الزراعي في الجزائر يعاني من عدة مشاكل تحول دون تطوره، والتي قمنا على ضوئها بتقديم بعض المقترحات من أجل تطوير إستراتيجية التسويق الزراعي.
- دراسة موري وبن ناصر (2015) والتي هدفت إلى إبراز دور التسويق الزراعي في تطوير الزراعة الصحراوية وتحقيق تغطية جيدة للأسواق الوطنية مما قد يساهم في تحقيق أمن غذائي وطني، مع التعرض إلى مختلف المشاكل التي تعيق تسويق المنتجات الزراعية. وأشارت نتائجها إلى الزراعة الصحراوية في الجزائر تشهد تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة نتيجة الاهتمام والدعم الذي حظيت به، باعتبارها أحد المفاتيح التي تملكها الدولة والتي قد تساهم في معالجة مشكلة الأمن الغذائي، كما أن الموارد الطبيعية التي تزخر بها الصحراء توحى إلى إمكانية تطوير الزراعة بشكل أكبر في ظل تسخير الدولة لكل الوسائل والإمكانات وتحدي العوائق، مما قد يرفع من مساهمة الزراعة الصحراوية في الإنتاج الوطني إلى المستوى الذي قد يسمح بتحقيق اكتفاء ذاتي غذائي، غير أن ارتفاع حجم الإنتاج في الصحراء لا يعد كافياً لبلوغ هذا الهدف، بحيث يجب أن يتبع هذا التطور في الإنتاج بتسويق زراعي فعال يضمن توزيع المنتجات الزراعية و إيصالها إلى كافة الأسواق الوطنية وخاصة الشمالية، وعليه يمكن القول أن ترقية

الزراعة الصحراوية بالاعتماد على التسويق الزراعي قد تساهم في الحد من استيراد بعض المنتجات الزراعية مما قد يساعد على تحقيق أمن غذائي وطني".

- وأجرى بن تفات (2011) دراسة هدفت إلى إبراز واقع حال تسويق الصناعات الغذائية الجزائرية وتجارتها الخارجية من خلال تقديم إحصائيات عن بعض الصناعات الغذائية الجزائرية وتحليل هذه المعطيات، بالإضافة إلى محاولة إبراز الدور الذي تلعبه هذه الصناعات في الاقتصاد الوطني، وذلك بعد التعرف على الجانب النظري لكل من الأمن الغذائي وكذلك التسويق الزراعي. وأظهرت نتائج الدراسة أن التسويق الزراعي هو فرع من فروع علم الاقتصاد الزراعي حيث يهتم بإيصال السلع الزراعية المنتجة من أماكن إنتاجها إلى حيث يكون استهلاكها وهو يحوي كافة العمليات المرتبطة بتوصيل المنتجات الزراعية إلى المستهلك النهائي كالمعاملات التحويلية أي خلق المنفعة الشكلية، فالصناعات الغذائية هي جانب من اهتمام فرع التسويق الزراعي، بالإضافة إلى أن فرع التسويق الزراعي يسعى إلى تحقيق منافع مكانية وزمنية وحياتية.
- وهدفت دراسة السرحان (2007) إلى تحليل أثر عدد من التغيرات في تسويق الخضار والفواكه في البداية الشمالية الأردنية وتمثلت هذه التغيرات في اتباع سياسة زراعية تقليدية والخبرة والمعرفة بأساليب تجهيز المنتجات الزراعية وغياب نظم المعلومات التسويقية وقابلية المنتجات الزراعية للفساد وضعف خدمات الأسواق والقنوات التوزيعية كما هدفت الدراسة إلى تقييم أنشطة تسويق الخضار والفواكه في منطقة البادية الشمالية. هذا وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: أولاً: تبين من خلال هذه الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية قوية اتباع سياسة زراعية تقليدية في منطقة البادية الشمالية وبين تسويق الخضار والفواكه ثانياً: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة والمعرفة بأساليب تجهيز المنتجات الزراعية وغياب نظم المعلومات التسويقية وبين تسويق الخضار والفواكه. وعلى ضوء هذه النتائج التي انتهت إليها الدراسة يمكننا اقتراح عدد من التوصيات أهمها: اتباع سياسة زراعية حديثة من قبل المزارعين في منطقة البادية الشمالية الأردنية تعتمد على استخدام الأساليب الزراعية الحديثة ابتداء من استخدام المحراث الزراعي والبذارة الآلية والرشاشات الزراعية الآلية. تحديد مساحات زراعية محددة لزراعة الخضار والفواكه والابتعاد عن الطرق العشوائية واختيار المزروعات المناسبة حسب المساحة المزروعة تجنباً للاختناقات التسويقية التي تواجه الإنتاج الزراعي أثناء موسم الإنتاج الصيفي. استخدام المزارعين للبذور المحسنة المستوردة في زراعة الخضار والفواكه في منطقة البادية الشمالية والتي تعطي إنتاجاً ذا جودة عالية لتسهيل عملية تسويقها في الأسواق المركزية المحلية أو الخارجية بأسعار مربحة للمزارعين".

#### التعقيب على الدراسات السابقة:

توصل الباحث بعد الإطلاع على الدراسات السابقة الخاصة في الموضوع على أن غالبية الدراسات تناولت التسويق الزراعي، كما أن غالبية الدراسات حديثة نسبياً فقد أجريت منذ عام 2007 إلى 2020، وتنوعت أماكن تطبيق الدراسات، بالإضافة إلى أن غالبية الدراسات اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي.

وقد استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة بإثراء الأدب النظري المتعلق بدور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي، والمساعدة في الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد منهج الدراسة المناسب وصياغة مشكلة الدراسة وأسئلتها وتحديد أداة الدراسة وأهدافها بشكل واضح ودقيق.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة الأخرى في كونها من الدراسات الأولى، والتي تم تطبيقها في المملكة الأردنية الهاشمية باستخدام المنهج النوعي.

## 2. منهجية الدراسة وإجراءاتها:

### 1.1.2. منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج النوعي لمناسبتها لطبيعة الدراسة وأهدافها، وهو المنهج الذي يسمح بالتقصي المتعمق وأيضاً المزيد من التقصي واستجواب المستجيبين بناء على ردودهم، حيث يحاول الباحث فهم مقترحاتهم وروايتهم اتجاه موضوع الدراسة وبالتالي الحصول على نتائج معمقة للدراسة، وبناءً عليه سيقوم الباحث بإجراء المقابلة مع المزارعين والمختصين والخبراء في القطاع الزراعي مما يعملون في وزارة الزراعة في المملكة الأردنية الهاشمية وذلك لاستطلاع آرائهم حول دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي في الأردن.

### 2.2. مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من المزارعين والمختصين والخبراء في القطاع الزراعي مما يعملون في وزارة الزراعة في المملكة الأردنية الهاشمية. واقتصرت عينة الدراسة على المزارعين والمختصين والخبراء في القطاع الزراعي مما يعملون في وزارة الزراعة في المملكة الأردنية الهاشمية وعددهم (135) فرداً، وتم اختيارهم بالطريقة القصدية.

## 3.2. أداة الدراسة:

استخدم الباحث أداة الدراسة (المقابلة شبه المقننة) لغايات الكشف عن تصورات العاملين والخبراء والمختصين في القطاع الزراعي لدور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي في الأردن ويعتمد هذا النوع من المقابلات على مجموعة من الموضوعات أو المجالات التي من المفترض التطرق إليها في صورة عدد من الأسئلة المعيارية المقننة، إلا أن القائم بتلك المقابلات يمكنه حذف أو إضافة عدد من الأسئلة أو المجالات بناءً على طبيعة الموقف ومدى تدفق المحادثة والحوار بينهما وتعتبر المقابلات الشخصية شبه المقننة أشهر أنواع المقابلات الشخصية انتشاراً في الكثير من الأنواع البحثية وبخاصة في البحوث النوعية، ولعل السبب في ذلك إنما يعزى في حقيقة الأمر إلى المرونة التي تتمتع بها والتي تمكن الباحث من إضافة أو حذف بعض الأسئلة أثناء المقابلة، كما أنها تعطي للباحث فرصة الحصول على معلومات مفصلة إزاء الموضوع المطروح حيث جرى وضع أسئلة المقابلة بخبرة الباحث الشخصية وبالإطلاع والاستفادة من الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

## • صدق الأداة

تم التأكد من صدق أسئلة المقابلة، بعرضها على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية والخبراء والمختصين في مجال التسويق الزراعي في الجامعات الأردنية لإبداء الرأي حول مدى ملائمة الأسئلة المتضمنة في أداة المقابلة لتحقيق الهدف من الدراسة، وإبداء أية ملاحظات يرونها مناسبة من حيث الإضافة، أو الحذف، أو التعديل.

## • ثبات الأداة

قام الباحث بعرض المقابلة بعد تفريغها على المشارك لبيان وجهة نظرة حول ما قاله في المقابلة ثم يطلب منها إضافة أو حذف أقواله وهذه من المؤشرات على ثبات المقابلة وقام الباحث بطرح أسئلة على عينة الدراسة للتأكد من دقة التعبير من خلال إعادة طرح الأسئلة التي وجهت في المرة الأولى وهذا يدل أيضاً على ثبات المقابلة وكذلك التحقق من ثبات المقابلة من خلال قيام أحد الزملاء من نفس التخصص بإعادة عملية التحليل للكشف عن توافقه بين المحللين في المجالات والسمات الرئيسة والفرعية للمقابلة وكانت النسبة مقبولة لإجراء المقابلة.

## 4.2. إجراءات تنفيذ المقابلة:

- اتباع الباحث الخطوات الآتية للمقابلة مع الباحثين والمختصين ومشرفي الدراسات الاجتماعية في المدارس الحكومية في الأردن:
- جرى تحديد أفراد الدراسة المشاركين والمتمثل بمجموعة من العاملين والخبراء والمختصين في المجال الزراعي في الأردن.
- تم التواصل مع أفراد الدراسة الذين جرى اختيارهم بشكل قصدي، والإعداد المسبق للمقابلة، من حيث تحديد المجالات الأساسية التي تدور حولها، وإعداد الأسئلة المناسبة، والأداة التي تستخدم في تسجيل البيانات، وتحديد مكان المقابلة وزمنها.
- تكوين علاقة ودية مع المبحوث، وكسب ثقته، وذلك عن طريق تعريف الباحث بنفسها، وشرح الهدف العام للمقابلة والدراسة، وتوضيح سبب اختيار المبحوث، وإقناعه بأن البيانات التي يدلي بها، هي لغرض البحث وتكون محل سرية الباحث، وبأهمية مشاركته في البحث.
- تم تحديد مواعيد وأماكن المقابلات مع العاملين والخبراء والمختصين في المجال الزراعي في عام 2022م بما يتناسب ومناطق عملهم أو سكنهم.
- تم إعداد مجموعة من الأسئلة الخاصة بالمقابلات وتوثيق فعاليتها كتابياً وتسجيلاً بعد استئذان المشاركين ونيل الموافقة منهم.
- تم إجراء المقابلات بصورة فردية مع أفراد عينة الدراسة بصورة شخصية أو عبر الهاتف النقال، وذلك وفقاً لرغبة المشارك.
- تم استدعاء البيانات من المبحوث بالأساليب المناسبة وتشجيعه على الاستجابة. وستقوم الباحث بطرح الأسئلة والتدوين حرفياً على الورق ما يذكر حرفياً دون أضافه، أو حذف، وبعد الانتهاء من المقابلة ستقوم الباحث بقراءة المقابلة وتدوينها بصورة حرفية.
- تم تسجيل إجابات المبحوث، وأية ملاحظات إضافية وذلك بإتباع أحد أساليب التسجيل المعروفة، من مثل: التدوين الكتابي لأجوبة المبحوث، والتسجيل الحرفي لكل ما يقوله المبحوث، أو لكل ما يمكن أن يسجل من أقوال، واستخدام أجهزة التسجيل الصوتي، وذلك بعد موافقة المبحوث.
- تم تحليل المقابلة باستخدام منهجية الترميز في البحث النوعي. لقراءة كل مقابلة لوحدها بطريقة متأنية ناقدة ولعدة مرات، ولكل جملة جرى تدوينها، وذلك لهدف استخلاص الأفكار والسمات المتضمنة في بيانات المقابلات. وتدعيمها بالأقوال المقتبسة من قبل كل مشارك أو مشاركة.

## 3. نتائج الدراسة ومناقشتها:

## 1.3. النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرئيسي للدراسة وينص "ما دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي في الأردن؟"

للإجابة عن تساؤلات للدراسة قام الباحث بإجراء مقابلات شبه مقننة مع العاملين والخبراء والمختصين في القطاع الزراعي في الأردن، وفي ضوء عملية تحليل استجابات أفراد الدراسة، أظهرت نتائج تحليل البيانات وجود عدة محاور يمكن أن تعد منطلقات رئيسة لدور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي في الأردن.

أشارت نتائج تحليل السؤال الرئيسي للدراسة ما يلي:

- أن معظم المشاركين في الدراسة أكدوا على ضرورة التسويق الزراعي ودوره الكبير في تحسين نشاط القطاع الزراعي بشكل عام وفي تحسين مستوى الأمن الغذائي.
- وأشار المشاركون في الدراسة إلى أن التسويق الزراعي هو أداء كامل لأنشطة المشروع التي تتعلق بتدفق السلع الزراعية والخدمات من مراكز الإنتاج الزراعي إلى المستهلك.
- أشار غالبية أفراد الدراسة إلى أن التسويق الزراعي يساهم في وصول السلع والمنتجات الزراعية إلى المستهلكين عبر الأسواق المختلفة، فمعلومات وأخبار السوق، جزء أساسي من التسويق لتوجيه المزارعين حول أين ومتى وكم من السلع يمكن أن ينتجها ويبيعها المزارعون مما يساعد في تحسين الأمن الغذائي وأن التسويق الزراعي يساعد في انسيابية فائض الإنتاج من الحقول إلى الأسواق ومن ثم المستهلكين بشكل يربط القطاع الزراعي مع القطاعات الأخرى مما يحقق مستويات عالية من التنمية المستدامة للقطاع الزراعي.
- وأشار غالبية المشاركين في الدراسة إلى أن التسويق الزراعي يعمل على تركيز الإنتاج الزراعي وتجميعه في الأسواق المحلية، ومن ثم في الأسواق مركزية، بهدف القيام بالوظائف التسويقية اللازمة لنقل السلع إلى مراكز الاستهلاك. الموازنة بين العرض والطلب، ويقصد بها التحكم في العرض حتى يتوافق مع الطلب من حيث الزمن والكمية والنوع.
- وأكد معظم أفراد الدراسة أن للتسويق الزراعي دور مهم في التنمية الاقتصادية وازدهار الدول وتقدمها. وتحسين دخل المزارعين وانخفاض التكاليف مما يساعد على الحصول على مستوى مناسب من الأمن الغذائي.
- وأن التسويق الزراعي يساعد في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وتحقيق الاعتماد الكامل على الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجات المجتمع الغذائية محلي.
- وأشار المشاركون في الدراسة إلى أن التسويق الزراعي هو أداء كامل لأنشطة المشروع التي تتعلق بتدفق السلع الزراعية والخدمات من مراكز الإنتاج الزراعي إلى المستهلك.
- وأكد غالبية أفراد الدراسة أن التسويق الزراعي يساعد في رفع مستويات الإنتاج الزراعي في الأردن بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي وذلك لتحقيق مستوى عالي من الأمن الغذائي.
- ويرى الخبراء والمختصين والعاملين في القطاع الزراعي أن تسويق المنتجات الزراعية، أحد أبرز معوقات التنمية الزراعية ومحدداتها ويجب دراسة هذه المعوقات والتغلب عليها ووضع رؤية وتصورات مستقبلية لتطوير البنية التحتية المتعلقة بالتسويق الزراعي في الأردن. وهذا ما يتفق ودراسة موري ون ناصر (2015) والتي أشارت نتائجها أن ترقية الزراعة الصحراوية بالاعتماد على التسويق الزراعي قد تساهم في الحد من استيراد بعض المنتجات الزراعية مما قد يساعد على تحقيق أمن غذائي وطني. ودراسة بن تقات (2011) وأظهرت نتائجها أن التسويق الزراعي هو فرع من فروع علم الاقتصاد الزراعي حيث يهتم بإيصال السلع الزراعية المنتجة من أماكن إنتاجها إلى حيث يكون استهلاكها وهو يحوي كافة العمليات المرتبطة بتوصيل المنتجات الزراعية إلى المستهلك النهائي كالعمليات التحويلية أي خلق المنفعة الشكلية، فالصناعات الغذائية هي جانب من اهتمام فرع التسويق الزراعي، بالإضافة إلى أن فرع التسويق الزراعي يسعى إلى تحقيق منافع مكانية وزمنية وحياتية. ومع دراسة سايح (2020) والتي أشارت نتائجها إلى أن ارتفاع تكلفة المدخلات الإنتاجية وعدم توفر مخازن مجهزة لاستقبال هذا النوع من المنتجات التي تعرف بسرعة تلفها هي من أهم المعوقات التي تعترض التسويق الزراعي ومع دراسة بوفنش (2019) والتي أشارت نتائجها إلى أن التسويق الزراعي في الجزائر يعاني من عدة مشاكل تحول دون تطوره
- أشارت نتائج تحليل السؤال الثاني للدراسة ما يلي: هل هناك فروقات في استجابات عينة الدراسة دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي في الأردن بين استجابات عينة الدراسة يعزى للخصائص والديموغرافية لعينة الدراسة كالنوع الاجتماعي، المؤهل العلمي؟
- اتفق جميع الأفراد المشاركين بالدراسة على دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي في الأردن بغض النظر عن خصائصهم والديموغرافية كالنوع الاجتماعي، المؤهل العلمي.

### 2.3. التوصيات:

- في ضوء النتائج المتحصلة توصي الباحث بما يلي:
- إجراء العديد من الدراسات والأبحاث حول الموضوع نظراً لأهميته.
- عقد ورشات تدريبية للعاملين والمهتمين في القطاع الزراعي عن أهمية التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي.
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والرائدة في مجال التسويق الزراعي.

## المراجع:

## أولاً: المراجع العربية:

1. بن تفات، عبد الحق. (2011). دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي – مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية. *مجلة الباحث*: 9(179-192).
2. البياري، سمر. (2018). *جودة الحياة الوظيفية وأثرها على الالتزام التنظيمي لموظفي وزارتي العمل والتنمية الاجتماعية في قطاع غزة*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية بغزة.
3. خيري، سهام. (2016). مساهمة القطاع الخاص في تنمية النشاط الزراعي في العراق 1970-2010 الواقع والآفاق. *مجلة دنانير*: 1(8).
4. أبوزيد، عطيات. (2016). دراسة إقتصادية لدور تعاونيات الإصلاح الزراعي في تسويق مستلزمات الإنتاج الزراعي. *مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية*: 7(11): 1095-113.
5. سايح، فاطيمة. (2022). التسويق الزراعي بين المعوقات والمتطلبات: دراسة استطلاعية لآراء عينة من المزارعين في ولاية تيبازة. *مجلة آفاق العلمية*: 12(5): 659-678.
6. السرحان، عطا الله. (2007). تقييم أنشطة التسويق الزراعي في المملكة الأردنية الهاشمية: دراسة حالة على منطقة البادية الشمالية الأردنية. *مجلة الساتل: جامعة مصراتة – ليبيا*, 3(3): 142-193.
7. السعيد، جميلة. (2016). التسويق لزراعي في الجزائر: واقع وأفق. *مجلة الإدارة والتنمية للبحث والدراسات*: 6(1): 148-164.
8. بوفنش، وسيلة. (2019). التسويق الزراعي في الجزائر: واقعه واستراتيجيه تطوره. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*: 4(1): 124-134.
9. المشاقبة، عبدالرحمن. (2019). *الحياة الزراعية في الأردن*. دار وائل للنشر والتوزيع.
10. مقبل، كريم. (2003). *القطاع الزراعي الأردني: المحددات ومصادر النمو*. رسالة ماجستير، كلية الزراعة، الجامعة الأردنية.
11. موري، فوزية و بن ناصر، عيسى. (2015). دور التسويق الزراعي في تحسين الزراعة الصحراوية. *مجلة العلوم الانسانية*: 26(2): 455-478.
12. وزارة الزراعة. (2021). "الوثيقة الزراعية". موقع وزارة الزراعة الأردنية. تم الاسترجاع بتاريخ 2022/4/19. متوفر على الموقع: <http://www.moa.gov.jo/agri%20document>

## ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Shalaby, M. Y., Al-Zahrani, K. H., Baig, M. B., Straquadine, G. S., & Aldosari, F. (2011). Threats and challenges to sustainable agriculture and rural development in Egypt: implications for agricultural extension. *The Journal of Animal & Plant Sciences*, 21(3), 581-588.

## The Role of Agricultural Marketing in Improving Food Security in Jordan

Ehsan Ali Al-Salaimeh

Ministry of Agriculture, Jordan  
 ehsansalaymh@gmail.com

Received: 23/4/2022

Revised: 9/6/2022

Accepted: 22/6/2022

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.4.5>

**Abstract:** The aim of the study was to identify the role of agricultural marketing in improving food security in Jordan. The researcher used the qualitative curriculum. The tool was to prepare a comparative interview, verified its honesty and consistency by the correct scientific methods and distributed to an intentional sample: 35 individuals working, specialists and experts in the agricultural sector. The results of the study showed that most participants in the study emphasized the need for agricultural marketing and its significant role in improving agricultural sector activity in general and in improving food security. There is agreement among all individuals involved in the study on the role of agricultural marketing in improving food security in Jordan regardless of their demographic characteristics such as gender and scientific qualification. In light of the findings, the researcher recommends that many studies and research on the subject should be carried out due to its importance. Training workshops were held for workers and interested persons in the agricultural sector on the importance of agricultural marketing in improving food security.

**Keywords:** *Agricultural Marketing; Food Security; Jordan.*

### References:

- Albyary, Smr. (2018). Jwdt Alhyah Alwzyfih Wathrha 'la Alaltzam Altnzymy Lmwzfy Wzarty Al'ml Waltnmyh Alajtma'yh Fy Qta' Ghzh. Rsalt Majstyr Ghyr Mnshwrh, Klyt Alaqtasat Wal'lwm Aledaryh, Aljam'h Aleslamyeh Bghzh.
- Bw Fnsh, Wsylyh. (2019). Altswyq Alzra'y Fy Alja'r: Waq'h Wastratyjyeh Ttwrh. Mjlt Albhwth Alaqtasadyh Almtqdmh: 4(1): 124-134.
- Khyry, Sham. (2016). Msahmh Alqta' Alkhas Fy Tnmyt Alnshat Alzra'y Fy Al'raq 1970-2010 Alwaq' Walafaq. Mjlt Dnanyr:1 (8).
- Mqbl, Krym. (2003). Alqta' Alzra'y Alardny: Almhddat Wmsadr Alnmw. Rsalt Majstyr, Klyt Alzar'h, Aljam'h Alardnyh.
- Almshaqbh, 'bdalrhmn. (2019). Alhyah Alzra'yh Fy Alardn. Dar Wa'l Llnshr Waltwzy'.
- Mwry, Fwzyh W Bn Nasr, 'ysa. (2015). Dwr Altswyq Alzra'y Fy Thsyn Alzra'h Alshrawyeh. Mjlt Al'lwm Alansanyh: 26(2):455-478.
- Als'ydy, Jmylh. (2016). Altswyq Lzra'y Fy Alja'r: Waq' Wafq. Mjlt Aledarh Waltnmyh Llbhth Waldrasat: 6(1): 148-164.
- Sabh, Fatymh. (2022). Altswyq Alzra'y Byn Alm'yqat Walmttlbat: Drash Asttla'yh Lara' 'ynh Mn Almzar'yn Fy Wlayt Tybzh. Mjlt Afaq Al'lmyh: 12(5): 659-678.
- Alsrhan, 'ta Allh. (2007). Tqyym Anshth Altswyq Alzra'y Fy Almmlkh Alardnyh Alhashmyh: Drast Halh 'la Mntqt Albadyh Alshmaryh Alardnyh. Mjlt Alsatl: Jam't Msarath - Lybya,3(3): 142-193.
- Bn Tfah, 'bd Alhq. (2011). Dwr Altswyq Alzra'y Fy Thsyn Alamn Alghda'y - M' Alesharh Ela Halt Alsna'at Alghda'yh Alja'ryh. Mjlt Albahth: 9(9): 179- 192.
- Abwzyd, 'tyat. (2016). Drash Eqtsadyh Ldwr T'awnyat Aleslah Alzra'y Fy Tswyq Mstlzmat Alentaj Alzra'y. Mjlt Alaqtasat Alzra'y Wal'lwm Alajtma'yh: 7(11): 1095-113.
- Wzart Alzar'h. (2021). "Alwthyqh Alzra'yh". Mwq' Wzart Alzar'h Alardnyh. Tm Alastrja' Btarykh 19/4/2022. Mtwfr 'la Almwq': <http://www.moa.gov.jo/agri%20document>

# تقييم المردود البيئي والاقتصادي للمشروع التنموي على تطور المناطق الحضرية دراسة حالة المنطقة الصناعية (السودان- الخرطوم) في الفترة 2016-2019 م

محمد الجلي محمد سليمان<sup>1</sup>، محمد سليمان أبو صالح<sup>2</sup>، عاطف محمد مبروك<sup>3</sup>،  
مبارك محمد عبودي<sup>4</sup>

<sup>1</sup> أستاذ الاقتصاد المشارك- جامعة المجمعة- السعودية، جامعة أفريقيا العالمية- السودان  
<sup>3,2</sup> أستاذ إدارة الأعمال المساعد-جامعة المجمعة- السعودية  
<sup>4</sup> أستاذ إدارة الأعمال المشارك- جامعة المجمعة- السعودية، جامعة المناقل- السودان  
<sup>1</sup> m.suliman@mu.edu.sa

قبول البحث: 2022/6/21

مراجعة البحث: 2022/3/31

استلام البحث: 2020 /10/24

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.4.6>



This file is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

## تقييم المردود البيئي والاقتصادي للمشروع التنموي على تطور المناطق الحضرية دراسة حالة المنطقة الصناعية (السودان - الخرطوم) في الفترة 2016-2019 م

محمد الجلي محمد سليمان<sup>1</sup>، محمد سليمان أبو صالح<sup>2</sup>، عاطف محمد مبروك<sup>3</sup>، مبارك محمد عبودي<sup>4</sup>

<sup>1</sup> أستاذ الاقتصاد المشارك - جامعة المجمعة - السعودية، جامعة أفريقيا العالمية - السودان

<sup>2,3</sup> أستاذ إدارة الأعمال المساعد - جامعة المجمعة - السعودية

<sup>4</sup> أستاذ إدارة الأعمال المشارك - جامعة المجمعة - السعودية، جامعة المناقل - السودان

<sup>1</sup> m.suliman@mu.edu.sa

استلام البحث: 2020/10/24 مراجعة البحث: 2022/3/31 قبول البحث: 2022/6/21 DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.4.6>

### الملخص:

إن تحقيق التوازن البيئي والاقتصادي بين معدلات التنمية المتسارعة والتأثير السلبي على الموارد الطبيعية أصبح هو المطلب اليسير للبشرية لحماية لحقها في الحياة، وتمثلت مشكلة الدراسة في إهمال البعد البيئي والاقتصادي للمشروع مما يؤدي إلى التأثيرات السلبية على الموارد الطبيعية وبالتالي نضوبها واستنزافها الأمر الذي يؤثر على حياة الإنسان والكائنات الحية الأخرى وهدفت الدراسة إلى إبراز دور تقييم المردود البيئي والاقتصادي وكيفية تقييم الآثار البيئية والاقتصادية للمشاريع التنموية والتعرف على مصادر التلوث الصناعي وأثره على الموارد الطبيعية. واختبرت الدراسة العلاقة بين المردود البيئي والاقتصادي للمشروع التنموي وتطور المناطق الحضرية. ويتكون مجتمع الدراسة من العاملين بالمنطقة الصناعية بمختلف تخصصاتهم والمهن التي يعملون بها، قام الباحث باختيار عينة عشوائية من العاملين بالمنطقة الصناعية، وتم توزيع عدد (115) استبانة، بمعدل صدق وثبات (87%) وذلك باستخدام معادلة (ألفا-كرو نباخ)، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: عملية تقييم المردود البيئي يجب أن تطبق على المشروعات القائمة والجديدة لتفادي الأخطار البيئية المحتملة. كما أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أبرزها: إلزام القائمين بالتنمية بإجراء دراسة تقييم المردود البيئي والاقتصادي للمشاريع قبل إقامتها. الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة؛ البيئة؛ طبقة الأوزون؛ الاحتباس الحراري.

### 1. المقدمة:

كانت بداية عملية تقييم المردود البيئي والاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1969م وبعدها انتقلت إلى بقية أقطار العالم. وقد أسهمت قمة الأرض للبيئة والتنمية التي عقدت في ريودي جانيرو عام 1992م في دعم مسيرة تقييم المردود البيئي إلى الأمام وأعطتها دفعة قوية، ونجد ذلك في القرارات التي اتخذت في تلك القمة التي أقرت ضرورة ربط إجراءات تقييم المردود البيئي بالقضايا العالمية. ونجد أن تحقيق التوازن البيئي بين معدلات التنمية المتسارعة والتأثير السلبي على الموارد الطبيعية أصبح هو المطلب اليسير للبشرية كحماية حقها في الحياة. وليس الهدف من حماية البيئة إيقاف عملية التطور والتنمية وإنما الحد من التلوث والاستنزاف، ويمكن تحقيق الحد الأدنى من التوازن البيئي عن طريق إجراء دراسة الجدوى البيئية والاقتصادية للمشروع التنموي قبل إقامته.

#### 1.1. مشكلة الدراسة:

في إطار قصور المعالجات الحديثة لقضايا البيئة تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة لتحديد الملامح الرئيسية للحفاظ على البيئة ووقايتها من التلوث، حيث نجد أن الهدف الأساس من قيام أي مشروع تنموي هو العائد المادي في العادة، والذي يبنى على أساس اقتصادي بحث وإن اختلفت هذه النظرة الآن وخاصة في الدول المتقدمة، إذ ينظر للمشروع التنموي ليس فقط من حيث العائد وإنما بالأخذ في الاعتبار العوامل البيئية، أما في الدول

النامية فيتم النظر إلى جوانب أخرى منها الموقع والترحيل، وتتداخل بعض العوامل الأساسية مثل التسويق، الطاقة، الماء، العمالة، الأرض. ويتم إهمال البعد البيئي والاقتصادي أو أثر المشروع على البيئة مما يؤدي إلى التأثيرات السلبية على الموارد الطبيعية وبالتالي نضوبها واستنزافها مما يؤثر على حياة الإنسان والكائنات الحية الأخرى. ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في دراسة الآثار البيئية والاقتصادية وتقييمها ومن خلال دراسة الجدوى البيئية والاقتصادية قبل قيام المشروع، ومن أسباب اختيار هذه المشكلة هو عدم وجود معيار مناسب لقياس الآثار البيئية إضافة لعدم اهتمام أصحاب المشاريع بتضمين دراسة الجدوى البيئية في إطار دراسات الجدوى، الأمر الذي يشكل عنصرًا جوهريًا في مشكلة الدراسة نسبة لأن تقييم المردود البيئي للمشروع التنموي لا يمكن أن يتم دون تحديد جوانب الجدوى البيئية له. ومن هنا تظهر التساؤلات التالية:

1. ما هو أثر المردود البيئي للمشروع التنموي على تطور المناطق الحضرية؟

2. ما هو دور المردود الاقتصادي للمشروع التنموي على تطور المناطق الحضرية؟

### 2.1. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في توضيح الدور المهم لدراسة المردود البيئي والاقتصادي للمشروع التنموي، حيث نجد أن هنالك علاقة طردية بين التنمية والتطور ودرجة التلوث الذي ينتج منها، ولكن لا بد أن يكون هنالك حماية بيئية من الآثار السلبية من التلوث وخلافه. فمثلاً إذا تعارض النشاط الاقتصادي مع حماية البيئة، فيجب أن يعاد النظر بالعملية التنموية لتتوافق مع البيئة، حيث أن هنالك تنمية اقتصادية تتوافق مع البيئة ولكي يتم تحقيق تنمية مستدامة لا بد من دراسة المردود البيئي والاقتصادي.

### 3.1. أهداف الدراسة:

3. إبراز دور تقييم المردود البيئي والاقتصادي وكيفية تقييم الآثار البيئية والاقتصادية للمشاريع التنموية.
4. توضيح الأسباب التي تؤدي للتلوث البيئي الناجم عن نشاطات الإنسان المختلفة والتي تنعكس سلباً على البيئة في شكل ملوثات مختلفة تغير نمط بعض العناصر الطبيعية في البيئة، أهمها المناخ.
5. المشاركة والإسهام في الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وحماية طبقة الأوزون ومشاكل الأمطار الحمضية.
6. التعرف على مصادر التلوث الصناعي وأثره على الموارد الطبيعية في المناطق الحضرية.
7. تحديد القضايا البيئية من وجهة نظر الدراسات المعاصرة من حيث عوامل ظهورها وأنواعها والآثار المترتبة عليها وطرق مكافحتها.

### 4.1. فرضيات الدراسة:

8. لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المردود البيئي للمشروع التنموي على تطور المناطق الحضرية.
9. لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المردود الاقتصادي للمشروع التنموي على تطور المناطق الحضرية.

### 5.1. منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة بشكل رئيس على المنهج الاستقرائي، وهو اللجوء إلى الواقع الملموس فضلاً عن تجارب الماضي ودراسة مفرداته وظواهره؛ بقصد استنتاج طبيعة العلاقات التي تحكم هذه الظاهرة وتفسيرها، كما تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لإثبات صحة الفروض واستخلاص النتائج والتوصيات.

### 6.1. مصادر البيانات:

10. المصادر الأولية: وتمثل الاستبيان.
11. المصادر الثانوية: المتمثلة في المراجع العربية والأجنبية والتقارير ومواقع الإنترنت والمجلات والدوريات والرسائل الجامعية.

### 1.7. حدود الدراسة:

12. الحدود المكانية: المنطقة الصناعية (السودان-الخرطوم).
13. الحدود الزمانية: الفترة من 2016-2018م.
14. الحدود البشرية: عينة من العاملين في المنطقة الصناعية بمختلف تخصصاتهم والمهن التي يعملون بها.

## 2. الإطار النظري والدراسات السابقة:

## 1.2. الإطار النظري:

## 1.1.2. المردود البيئي للمشروعات التنموية:

إن البيئة هي المرتكز الأساسي لمكونات عناصر الثروات الطبيعية، ومن الواضح أن علاقة الإنسان بالبيئة هي علاقة تبادلية، تمد البيئة الإنسان بسبل العيش والحياة، وتعبر عن المحتوى الذي يمارس الإنسان فيه نشاطاته، تضم البيئة عدد من العوامل والمتغيرات، منها: المناخ والتربة والمياه والمعادن والغطاء النباتي، والمسطحات المائية، بالإضافة إلى عدد من المتغيرات التي تتبع للبيئة من منظور إداري وهي المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتشريعية والقانونية والمتغيرات التقنية (التكنولوجية).

إن مفهوم البيئة يمتد ليشمل مجموعة العوامل التي تحدد الوجود الإنساني، أو بصورة أخرى هي مجموعة العوامل التي تؤثر في نشاطات الفرد كالعوامل الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية (النشوان وغانم، 2010، 111).

## • مكونات وعناصر البيئة: (كولستاد، 2005، 113)

1. البيئة الطبيعية: وتمثل كل الموجودات الطبيعية التي لم يتدخل البشر في تكوينها أو وجودها، كالهواء والماء والتربة والمسطحات المائية والثروات الحيوانية وغيرها.
2. البيئة الإدارية: وهي مجموعة العوامل والمتغيرات التي تؤثر على نشاط الإنسان وبقائه ولا يستطيع التحكم فيها كالمشغلات الاقتصادية والثقافية الاجتماعية والتقنية.

## • مفهوم تقييم المردود البيئي: (محمد نور، 2006، 47)

يعرف المردود البيئي بأنه " النتائج الإيجابية أو السلبية المترتبة على التغيرات التي تحدث في خصائص النظام البيئي بفعل نشاط أو مجموعة أنشطة طبيعية أو غير طبيعية " والأثر البيئي هو التغيرات التي تحدث في مكونات الوسط البيئي، سواء كانت ضارة أو مفيدة. ويتم ذلك عن طريق دراسة البيئة الطبيعية المعينة وكذلك مواصفات المشروع الفنية من حيث التصميم ونوعية الملوثات المتوقعة انبعاثها وتأثيرها على البيئة سواء كانت هذه الملوثات كيميائية أو حرارية أو ضجيج أو ذات أبعاد اجتماعية أو اقتصادية سلبية كانت أم إيجابية. وتقييم الأثر البيئي يعني الإجراءات العلمية أو المنهجية التي تدرس لمعرفة الأثر البيئي لأي نشاط تنموي (إقامة المصانع والمطارات ومحطات توليد الطاقة ومحطات معالجة المياه العادمة والطرق السريعة وغيرها) وتوقعها على البيئة وكذلك على صحة الإنسان وراحته ويعد تقييم الأثر البيئي جزءاً مهماً من التخطيط والتشريعات السياسية وبرامج البيئة، ومن المناسب التمييز بين التغيرات البيئية والطبيعية (التي تحدث بفضل نظام طبيعي).

والتغيرات في الوسط البيئي من صنع أو فعل الإنسان، وكذلك التمييز بين التغيرات البيئية من جهة، ونتائجها المفيدة أو الضارة من جهة أخرى. ودراسة تقييم الأثر البيئي هي دراسة تنبؤية توضح العلاقة سواء كانت سلبية أو إيجابية، وبذلك يمكن تعريف تقييم الأثر البيئي بأنه " الفحص المنظم للآثار غير المتعمدة التي تنجم عن مشروع أو برنامج تنموي، وذلك بهدف تقليص أو تخفيض حدة الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية " وعلمياً هو دراسة الأثر البيئي للمشروع المقترح حيث أن تنفيذ هذا المشروع أو تشغيله قد يؤثر على سلامة البيئة وعلى الموارد الطبيعية أو صحة الإنسان أو كلاهما معاً. والهدف من تقييم الأثر البيئي هو ضمان حماية البيئة والموارد الطبيعية. والهدف بعيد المدى لهذا التقييم هو ضمان تنمية اقتصادية متوازنة تلبي حاجات الوقت الحاضر دون الانتقاص من قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها الخاصة.

ويمكننا تصنيف الآثار البيئية إلى آثار مباشرة أو سريعة تحدث عند القيام بالمشروع، وآثار غير مباشرة (تراكمية) تحدث كمخرجات لهذا المشروع يسهل في العادة قياس الآثار المباشرة (دراسة الجدوى البيئية)، بينما يصعب قياس الآثار غير المباشرة وفي أغلب الأحيان تكون الآثار التراكمية غير المباشرة أكثر خطورة من الآثار الأولية المباشرة. فنجد أن الآثار المباشرة أو الأولية الناجمة عن إنشاء مدينة صناعية في موقع ما تحدث تغييراً في الأنواع النباتية كنتيجة للتغيرات في استعمالات الأراضي، بينما قد تكون الآثار البيئية غير المباشرة الثانوية، النفائات الكيميائية وأدخنة المصانع مهدداً بانقراض عدة أنواع نباتية أو ندرة أنواع أخرى (الشيخ، 2002، 13).

الآثار البيئية التي يجب أخذها في الاعتبار، وتشمل هذه الآثار الآتي: (صالح، 2006، 13)

1. نوعية الهواء وضبط الهواء.
2. التعديل في ظواهر الطقس.
3. وسائل النقل.
4. الحفاظ على الحياة البرية.
5. استصلاح أراضي مناطق التعدين.
6. صحة المجتمع وتلوث المياه.

**ضرورة التقييم البيئي: هنالك أسباب عديدة أهمها: (العمر، 2000، 19)**

1. الوفاء بالمتطلبات القانونية.
2. يعدّ تقييم الأثر البيئي وسيلة للتأكد من أن المشروع:
  - أ. لا يؤثر بشكل سلبي على البيئة.
  - ب. لا يحتوي على آثار غير مرغوب بها أي ضارة بالبيئة.
  - ج. لا يحتوي على آثار ضارة بالبشر والنشاطات الاقتصادية في منطقة المشروع.
3. يعدّ تقييم الأثر البيئي وسيلة لتشجيع التنمية المستدامة.
4. تحسين مدى سلامة العمال والصحة العامة.
5. زيادة مدى قبول العامة للمشروع (المشاركة الشعبية والمحلية في عملية التقييم).
6. يساعد في تنفيذ السياسات والخطط الوطنية البيئية.

**أما المراحل التي تمر بها عملية تقييم المردود البيئي هي: (عباسي، 2004، 97)**

1. مرحلة التحضير وجمع المعلومات المتعلقة بالتقنيات الحديثة واللائمة لعملية التقييم.
  2. مرحلة البحث في التأثيرات المحتملة وإعطاء مزيد من الاهتمام للآثار حسب أهميتها وترتيبها ضمن أولويات حسب أهمية تأثيرها، وذلك لإيجاد قرار حول درجة التحليل الضرورية.
  3. مرحلة تحديد الآثار أو التأثيرات البيئية وهي مرحلة مبكرة ومهمة في عملية التقييم.
  4. مرحلة تحضير تقرير التأثير البيئي ويتضمن الآتي: مرحلة المتابعة والرقابة وهي عملية مهمة لأي مشروع منتهي، ضماناً لمدى فاعلية الاقتراحات وإدخال التعديلات اللازمة للإصلاح.
- عمليات التقييم البيئي ونتائجها: ويمكن حصرها في الآتي: (خريبط، 1996، 101)**
1. حماية البيئة والموارد الطبيعية وصحة الإنسان.
  2. المراقبة البيئية للمشروعات لضمان عدم انحرافها عن الخط البيئي.
  3. توضيح الرؤية الحالية والمستقبلية بكل مردوداتها البيئية خاصة الضارة منها أمام المخططين والمراقبين وصناع القرار.
  4. العمل على تحقيق تنمية اقتصادية متواصلة تلي حاجات الوقت الحاضر دون الانتقاص من قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها الخاصة.

**• مزايا تقييم المردود البيئي: (صالح، 2003، 49)**

يتميز تقييم المردود البيئي بسمات يمكن من خلالها استيعاب الفلسفة التي تركز عليها والأهداف التي تسعى لتحقيقها، وهذه السمات هي آلية منهجية مساندة للتخطيط وذات مقترّب متكامل ومتداخل النظم ولا يقتصر على المشاريع التنموية فحسب بل تشمل البرامج والسياسات كما لا تنحصر في تخفيف المردود السلبي وإنما تسعى لزيادة المردود الإيجابي وتوصي بزيادته وتقويته وأنها إحدى المكونات الأساسية في المظلة الكبيرة التي يوكل إليها أن تحي رأس المال الطبيعي وتستغله بطريقة مستدامة وفي الوقت ذاته تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية. ولتقييم المردود البيئي فوائد كثيرة، فعلى مستوى الدولة والمستثمر يساهم في تحقيق مستوى أكبر من الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة تؤدي إلى تقليل نفقات المشاريع الإنمائية على المدى البعيد مع تقليل احتمالات حدوث كوارث بيئية، وأيضاً هي إحدى آليات التغذية الراجعة الضرورية لتحسين مستويات التخطيط مستقبلاً للمشروعات الاقتصادية والإنمائية، أما على مستوى الأفراد فإنه يدعم مفاهيم وأسس التنمية المستدامة. ويتمثل تقييم المردود البيئي للمشروعات في إجراء دراسة جدوى بيئية للمشروع قبل قيامه، ويتم من خلالها تقييم الآثار السلبية والإيجابية على البيئة وصحة الإنسان ورفاهيته الناجمة عن إقامة مشاريع أو تنفيذ سياسات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية دون دراسة، كما تهدف الدراسة إلى الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والحد من التلوث البيئي، وقد قام جهاز البيئة بتصنيف المشروعات الخاضعة لتقييم التأثير البيئي إلى ثلاث فئات هي:

1. مشروعات القائمة البيضاء: وهي المشروعات ذات الآثار البيئية الضئيلة ولكن يمكن معالجتها بإضافة تكاليف قليلة، مثل المصانع الصغيرة التي تنتج بكميات صغيرة (منتجات الأسماك، المنسوجات، الفواكه والخضروات).
2. مشروعات القائمة الرمادية: وهي المشروعات ذات الآثار البيئية الضارة ولكن يمكن معالجتها بإضافة تكاليف باهظة، مثل مصانع القوى الحرارية، ومصانع المعالجة السطحية كالطلاء الكهربائي.
3. مشروعات القائمة السوداء: وهي المشروعات ذات الآثار البيئية الضارة ولكن لا يمكن معالجتها وهنا يتطلب الأمر إجراء تقييم كامل للآثار البيئية، مثل مصانع الحديد والصلب، ومصانع الإسمنت ومحطات القوى الحرارية ذات الطاقة الكبيرة التي تزيد عن 30 ميجاواط.

**الآثار البيئية لبعض الملوثات على المناخ:**

التلوث البيئي لا يمكن حصره في منطقة جغرافية محددة فهو منتشر على مستوى الكرة الأرضية ومن أمثلة هذا التلوث:

**أولاً: ظاهرة الاحتباس الحراري: (الحجار، 2003. 18)**

وهي مشكلة مستحدثة تم تناولها في عدد من الدراسات مؤخرًا، ولها عدد من المسميات المتداولة، كظاهرة تحول المناخ العالمي، والاحتباس الحراري، والبيوت الزجاجية، بالإضافة إلى ظاهرة الدفيئة، وتتعلق مشكلة الدفيئة بزيادة معدلات تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، حيث يعتبر غاز ثاني أكسيد الكربون غاز غير سام للنباتات وهو الأساس في عمليات التمثيل الضوئي وبالتالي دعم الإنتاج الغذائي في كوكب الأرض، إذ تقوم النباتات في الأرض بالاستفادة من هذا الغاز في عن طريق عملية التمثيل الضوئي في تكوين سلسلة من المكونات العضوية المعقدة كالمواد السكرية، والنشوية، الدهون والبروتينات النباتية، والتي تمثل بدورها المغذيات الرئيسية للإنسان والحيوان، وإن ظاهرة الاحتباس الحراري مرتبطة بالأشعة المرئية القادمة من الشمس والتي تتحول إلى حرارة بعد اصطدامها بالأرض والموجودات فيها ويعمل غاز ثاني أكسيد الكربون كأحد أهم الغازات التي تعمل على حبس الحرارة وإن زيادة نسبته تعني زيادة نسبة الحبس الحراري.

وعموماً يتوقع الباحثون زيادة تراكيز الغازات المسببة للحبس الحراري الأمر الذي يؤدي إلى آثار بيئية قد تصل إلى حد الدمار الشامل وأولها زيادة في تكرار حدوث الحالات المناخية المتطرفة (أي أيام شديدة الحرارة أو شديدة الجفاف، أو فيضانات مدمرة).

**الأضرار البيئية المتوقعة من الاحتباس الحراري:**

قد تصبح ظاهرة البيت الزجاجي من أهم العوامل المحددة لنمو السكان في العالم وقد تؤدي إلى هلاك أعداد هائلة من البشر من خلال الأضرار التالية: (الريماوي والحوري، 2004. 21)

1. ذوبان كميات كبيرة من جليد القطبين الشمالي والجنوبي الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع منسوب البحار وتغيير نسبة الأملاح المذابة وإغراق العديد من المدن الساحلية.
2. إمكانية اختلال الأنظمة الإنتاجية الزراعية في العالم بسبب كمية الأمطار في بعض المناطق (الفيضانات)، في حين قد تتأثر مناطق أخرى بالجفاف والتصحر وهذا يعني تغيير نظام سقوط الأمطار مما يؤدي إلى الحد من تنوع المحاصيل الزراعية على شكل يؤدي إلى حدوث نقص في الغذاء.
3. إمكانية انتقال الأمراض إلى مناطق لا تعرف هذه الأمراض حالياً بسبب زيادة كمية مياه الأمطار وتكوين مناطق رطبة.
4. إمكانية التأثير في صحة الإنسان من خلال ضربة الحرارة والكرب الحراري، اللذان قد يؤديان إلى الوفاة خصوصاً عند الأطفال، وكبار السن، والمصابين بالأمراض القلبية والتنفسية.
5. إمكانية تعرض التنوع الحيوي للخطر بسبب فقد مواطن الكائنات الحية من غابات ومناطق رطبة من أثر الجفاف.

**طرق الحد من مشكلة ظاهرة الاحتباس الحراري: (حياتي، 2001. 45)**

1. الترشيد في استهلاك الطاقة في جميع القطاعات والتحول إلى مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية والمياه والرياح.
2. الاستفادة من غاز الميثان الناتج عن مكان النفايات ومناجم الفحم وآبار البترول في إنتاج الطاقة.
3. تطوير أجهزة جديدة تستفيد بكفاءة أفضل من الطاقة.
4. تطبيق المواصفات الحديثة في الأبنية العامة والخاصة من حيث التصميم والعزل الحراري.
5. المحافظة على الغابات وزراعة الأشجار وعدم حرق المخلفات النباتية.

**ثانياً: تأثيرات طبقة الأوزون: (الحسن والماجد، 2002. 14)**

توجد طبقة الأوزون في الجزء الأعلى من الغلاف الجوي ويقدر ارتفاع هذه الطبقة في المسافة بين (15 إلى 35 كلم) عن سطح الأرض، وتم تسميتها على هذا النحو نتيجة احتوائها على نسبة كبيرة من جزيئات غاز الأوزون، إن وجود طبقة الأوزون ضروري للحفاظ على بقاء الكائنات الحية إذ تعمل هذه الطبقة على امتصاص أشعة الشمس وخاصة بعض الأشعة مثل الأشعة فوق البنفسجية، وبالتالي فإن طبقة الأوزون مهمة للحفاظ على الحياة في كوكب الأرض. أما ثقب الأوزون والناتج بسبب وصول بعض المركبات الكيميائية للطبقة الاستراتوسفير لتكون مركبات الكلوروفلوروكربون والتي تضعف من امتصاص طبقة الأوزون للأشعة فوق البنفسجية الضارة، أن تكوين مركبات الكلوروفلوروكربون ناتج من استخدام الإنسان لغاز التكييف، وبعض مواد المنظفات، والعطور والبخاخات، والكثير من المركبات الصناعية والتي تصعد إلى تلك الطبقة وتتفكك بفعل الأشعة فوق البنفسجية لتطلق عنصر الكلور الذي يتفاعل مع الأوزون لظهور مركب جديد هو الكلوروفلوروكربون وبذلك تدمر من جزيئات الأوزون. ونتيجة لذلك ظهر ثقب الأوزون ووجد أن هذا الثقب يزيد معدل اتساعه مع تقادم السنوات.

ومن أضرار اضمحلال حزام الأوزون وبالتالي وصول الأشعة فوق البنفسجية إلى كوكب الأرض ما يلي: (مسلم، 2000. 18)

1. إحداث أضرار بصحة وسلامة الإنسان، ومن الأضرار الصحية المتوقعة (سرطان الجلد، التأثير السلبي في نظام المناعة، تعكر مياه العينين، اسمرار البشرة وترهلها).
2. الحد من الإنتاج الزراعي.

3. الحد من إنتاج الغذاء من البحار.
4. الإسهام في مشكلة تسخين كوكب الأرض.
5. زيادة حدة مشكلة تلوث الهواء في المدن نتيجة تدمير حزام الأوزون الذي بدوره يزيد من كمية الأشعة فوق البنفسجية والتي تسهم في إحداث مشكلة الضباب الكيميائي في المدن.

ويمكن لجميع دول العالم أن تسهم في حماية حزام الأوزون من خلال الآتي: (الحسن والمجد، 2002، 14)

1. منع تصنيع واستيراد المواد الضارة بحزام الأوزون على المستوى العالمي.
2. منع تصنيع عبوات الرذاذ المحتوية على مركبات كلور فلور كربون كغاز.
3. الحد من انبعاث المواد الضارة بحزام الأوزون عن طريق الاستفادة منها.
4. البحث عن مواد بديلة للمواد الضارة بحزام الأوزون.
5. وقف استعمال مثيل البروميد الضار بحزام الأوزون في تطهير التربة الزراعية واستبدال هذه الطريقة بطريقة التطهير الشمسي.

ثالثاً: الأمطار الحمضية: (World Bank, 1991)

تحدث الأمطار الحمضية عندما تصل درجة حموضة الأمطار إلى ما يقارب 5.2 أو أقل، والتي تنتج من الانبعاثات الناتجة عن النشاط الإنساني المرتبط بحرق الوقود الأحفوري والتي تتكون من مزيج من أكسيد النيتريك وثاني أكسيد النيتروجيني، ويمكن أن تأخذ أحد شكلين أولهما: الترسيب الرطب والتي تحتوي على ماء، والثاني الترسيب الجاف: والذي يتكون من الغبار والغازات.

مسببات حدوث المطر الحمضي: ("Strategic, Management, Entrepreneurship", 2003)

1. مسببات طبيعية: والتي ترتبط بتعفن النباتات والغازات المنبعثة من البراكين.
2. مسببات بشرية: ترتبط باستخدامات الوقود الأحفوري، والذي ينتج عن احتراقه انطلاق غاز النتروجين وغاز ثاني أكسيد الكبريت، ونتيجة لتفاعلها مع الأكسجين والماء تنتج محاليل معتدلة من حمض الكبريتيك، حمض النتريك، وعند وصول هذه المطر الحمضية تؤثر على التربة والماء.

تأثيرات المطر الحمضي: (حياتي، 2001، 45)

1. تؤثر على المياه العذبة والتربة، حيث تزيد من درجة حوضتها وبالتالي على حياة الكائنات الحية في البحيرات والأنهار، بالإضافة إلى الغطاء النباتي.
2. تأثيرها على التربة يؤثر على الغطاء الغابي وعلى المساحات الزراعية.
3. برفع الأمطار الحمضية من درجة حموضة التربة تمنع تكاثر النباتات وتقلل وكذلك تقلل من قدرة النباتات على مقاومة الأمراض والحشرات.

كيفية الحد من الأمطار الحمضية: (حياتي، 2001، 45)

1. تقليل استخدام الوقود وخاصة في السيارات، وتوفير مواعين نقل أخرى كالقطارات ومترو الأنفاق والحافلات النقل العام تقليل نسبة عوادم السيارات.
2. ترشيد استهلاك الكهرباء وبالتالي تقليل استخدام حرق الوقود.
3. استحداث استخدامات الطاقة الصديقة للبيئة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والأمواج وما إلى ذلك.

## 2.1.2. المردود الاقتصادي للمشروعات التنموية:

إن المفهوم الكلاسيكي للاقتصاد والذي ركز على الاستخدام الأمثل للموارد (طبيعية، بشرية، ومالية) بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن وإشباع الحاجات الإنسانية بأقل التكاليف. وكننتاج للتطور في الأنشطة الاقتصادية فإن هذا المفهوم أصبح غير مناسب لأنه لا يأخذ في الحسبان تأثير الجانب البيئي على النشاط الاقتصادي، وبالتالي فإن إعادة النظر إلى الموارد نجد أن الاستخدام الأمثل يتطلب مراعاة التأثيرات البيئية وكذلك تقليل التكاليف. وبالتالي فإن تطور المفهوم الاقتصادي سيرا على الجوانب المرتبطة بتكاليف المسؤولية الاجتماعية عند التصنيع، فإن تركيب المرشحات على عوادم صناعات، واستخدام الطرق العلمية في التخلص من المخلفات الكيميائية يمثل تكاليف إضافية ولكن لها أثرها على المجتمعات، وكذلك الأوبئة والأمراض ومدي تأثيرها على الطاقة الإنتاجية، وتأثير حرائق الغابات على الغطاء النباتي، ومدي تزايد انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون وعلاقته بظاهرة الدفينة. كل ما ورد يجب أن يؤخذ في الاعتبار عن تناول المردود الاقتصادي للمشروعات.

تختلف مشكلة تناول البيئة باختلاف دول العالم ففي دول اقتصاديات السوق تختلف عن دول اقتصاديات التخطيط المركزي، وفي كلا الحالتين لا يوجد اهتمام واضح بالمنظور البيئي وبالتالي التدمير البيئي لم ينقطع، وكنتيجة لزيادة الوعي البيئي ظهر فرع جديد في الاقتصاد يهتم بالبيئة وهو (علم اقتصاد البيئة) والذي يهدف إلى المحافظة على توازن بيئي يكفل استدامة النمو. إن علم الاقتصاد البيئي يركز على ثلاث جوانب هي: (إبان الأثر الاقتصادي للتدهور في المستوي البيئي، التعرف على مسببات التدهور البيئي، خفض معدلات التدهور البيئي باستخدام الأساليب والأدوات الاقتصادية).

**علاقة الاقتصاد بالبيئة: (Jackson, 2007)**

إن علاقة الاقتصاد بالبيئة تكمن في محور الموارد، فإن علم الاقتصاد يدور حول الاستخدام والاستقلال الأمثل للموارد أما علم البيئة فيركز على الحفاظ على الموارد خلال فترة زمنية محددة، الاقتصاد يهتم بإشباع الحاجات الإنسانية من خلال الموارد المتاحة لذلك، بينما البيئة تنظر إلى السلوك الإنساني كجزء مؤثر في البيئة. كما نجد أن الندرة هي من المشاكل الاقتصادية وكثير من المظاهر المرتبطة بالبيئة يمكن أن تؤثر في الندرة وبالتالي فإن الارتباط وثيق بين الاقتصاد والبيئة. ونتيجة للنمو في حجم المجتمعات وزيادة الحاجات المراد أشبعها في الاقتصاد تنامت الحاجة للموارد أدى ذلك للمنافسة عليها وبالتالي زيادة الندرة على بعض الموارد، إن التنامي في الصناعات زاد من المخلفات الصناعية وتأثيره أعلى البيئة لذلك فإن العالم يواجه عدد من المخاطر أهمها استنفاد الموارد الطبيعية، وكذلك عدم القدرة على التخلص من المخلفات بالصورة السليمة وتأثيرها على الوجود الإنساني.

**3.1.2. حماية البيئة:**

إن مفهوم الحماية هو تقليل احتمال حدوث تلف أو حدوث تغير غير مرغوب عن طريق الصيانة والمعالجة والمحافظة والإبقاء، على الموجودات.

**عناصر حماية البيئة: (محمد نور، 2006، 19)**

- زيادة الوعي البيئي من خلال التعريف بالمخاطر المؤثرة على البيئة.
  - ترسيخ مبدأ المحافظة على الممتلكات العامة والطبيعية بالدولة.
  - توليد الإحساس بالمسؤولية المجتمعية ووضع الضوابط الداعمة لذلك.
- وبالنظر إلى المردود الاقتصادي للمشروعات في العصر الحديث فقد تبلورت العديد من الرؤى والنظريات التي تؤطر للمنظور الاقتصادي يراعي الجوانب ذات الصلة بالبيئة، إن العلاقة بين الإنتاج والموارد لا تغفل ضرورة المحافظة على الموارد وعدم استنفادها، بالإضافة إلى استدامة الإنتاج وخفض التكاليف ما أمكن ولكن مع مراعاة تكلفة المسؤولية الاجتماعية، والتي له دور في زيادة مكانة وسمعة المنشآت الإنتاجية في المجتمعات.

**التلوث الصناعي في المناطق الحضرية: (العمر، 2000، 100)**

أولاً: تعريف المنطقة الحضرية: هي المنطقة ذات الكثافة السكانية والإنشاءات الكبيرة، ودائماً يطلق هذا المصطلح على المدن الكبيرة، وتتوقع الأمم المتحدة حسب إحصاءاتها بأنه في عام 2008م فإن نصف سكان العالم سوف يعيشون بمناطق حضرية، والحضرية تعني دراسة الطرق المميزة لتفاعل سكان المدن مع البيئة الحضرية، وفي بعض السياقات الدولية فإن مفهوم الحضرية يعد مرادفاً لمصطلح التخطيط الحضري.

ثانياً: تعريف التلوث البيئي: يعرف بأنه أي تغيير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي، يؤدي إلى تأثير ضار بالهواء أو الماء أو التربة، أو يضر بصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى، مما يلحق أضراراً بالعملية الإنتاجية نتيجة التأثير على الموارد المتجددة. وتتخذ مشكلة تلوث البيئة عدة أبعاد أهمها:

1. تلوث الهواء الناتج عن إطلاق مخلفات المصانع في صورة أدخنة محملة ببعض الغازات السامة التي تضر بالصحة وتسبب بعض الأمراض.
2. تلوث مصادر المياه وذلك بما يقذف بها من مخلفات المصانع الأمر الذي يؤثر على الثروة السمكية وعلى الاستخدامات الاقتصادية الأخرى للمياه.
3. استخدام الأرض كمستودع للتخلص من جزء آخر من مخلفات النشاط الإنساني.

**ويمكن تقسيم وتصنيف التلوث كالآتي: (عباسي، 2004، 46)****• تصنيف التلوث طبقاً لنشأته:**

1. تلوث طبيعي: وهو الناتج من مكونات البيئة ذاتها دون تدخل الإنسان كالأترية وانتقالها عن طريق الرياح والغازات التي تخرج من البراكين.
2. تلوث مستحدث: وهو عمومًا نتيجة لما استحدثه الإنسان في البيئة من تقنيات وصناعات ووسائل نقل وسيارات.

**• تصنيف التلوث طبقاً لطبيعته وتأثيره:**

1. ملوثات بيولوجية، وهي الملوثات الناتجة عن الأحياء وتسبب أضراراً للإنسان والنباتات والحيوانات مثل البكتيريا والفيروسات.
2. ملوثات كيميائية، وهي الملوثات الناتجة عن الأعمال الصناعية مثل صناعة الإسمت والورق والغازات المتصاعدة من وسائل النقل والمبيدات والأسمدة الكيميائية مما يسبب إضراراً بالكائنات الحية جميعاً.
3. ملوثات فيزيائية مثل الضوضاء والتلوث الحراري والتلوث الكهرومغناطيسي والإشعاعات.

**• تصنيف الملوثات طبقاً لقابليتها للتحلل:**

1. ملوثات قابلة للتحلل العضوي، وهي التي يمكن تفكيكها وامتصاصها مثل الورق والمواد العضوية والعظام.
2. ملوثات غير قابلة للتحلل العضوي، وهي التي لا يمكن تفتيتها عضوياً وتظل عالقة بالأنظمة الطبيعية وتؤدي إلى تلوثها مثل البلاستيك والزجاج والمعادن الثقيلة.

**درجات التلوث:**

1. التلوث المقبول، وهو الدرجة التي لا يتأثر بها توازن النظام الإيكولوجي مصحوباً بأي أخطار أو مشاكل بيئية رئيسية.
2. التلوث الخطر، وهي الدرجة التي تتعدى الحد الإيكولوجي للتغير والذي يبدأ معه التأثير السلبي على العناصر البيئية والبشرية.

3. التلوث المدمر، وهو الحد الذي يصبح فيه النظام الايكولوجي غير قادر على العطاء لاختلال مستوى الاتزان بشكل جذري.
- كيفية الحد من مشاكل التلوث: (الحسن والماجد، 2002، 13)

1. التقليل من الانفجار السكاني العالمي.
2. التقليل من إنتاج النفايات وإعادة تدويرها.
3. ترشيد استهلاك الطاقة.
4. رفع كفاءة الأجهزة للاستفادة من الطاقة.
5. التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة.

#### 4.1.2. تقييم المردود الاقتصادي:

يعتبر التقييم الاقتصادي للمشروع التنموي بعد تنفيذه تحديث لنتائج دراسات الجدوى الاقتصادية التي أعدت له سابقاً وذلك بهدف اختيار أفضل البدائل الاستثمارية المتاحة للمشروع، وأن عملية تقييم المردود الاقتصادي لا بد أن تتضمن عدداً من المنافع منها تحديد الوضع الراهن للمشروع والمردودات الفعلية الحقيقية له وإمكانية معالجة الأخطاء التي مر بها المشروع خلال فترة تنفيذه ومن ثم توفير البيانات والمؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها مستقبلاً عند إعداد دراسات الجدوى لتكون أكثر دقة وواقعية، والاهتمام بكل هذه الدراسات يكون له الأثر الإيجابي على تطور المناطق الحضرية.

#### 2.2. الدراسات السابقة:

- دراسة حجاب (2008): " التلوث وحماية البيئة " حيث تناول قضايا البيئة من منظور إسلامي وتمثلت مشكلة الدراسة في قصور المعالجات الحديثة لقضايا البيئة وهدفت الدراسة في تحديد المفهوم الإسلامي لمصطلح البيئة وخصائصها وأيضاً تحديد الملامح الرئيسة لعناصر البيئة الحية وغير الحية وتحديد الملامح المميزة للمنهج الإسلامي لعلاج قضايا البيئة في ضوء المقاصد العامة للتشريع الإسلامي وخرجت الدراسة بالعديد من النتائج والتوصيات أهمها: ابتغاء الطيبات من الرزق والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ على نظافة البيئة.
- دراسة عبد القادر (2003): " الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية للمشاريع المروية بولاية النيل الأبيض"، مشاريع الإعاشة، دراسة حالة مشروع ود نمر، حيث هدفت الدراسة لبيان الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية على المشروع التنموي وتوضيح آثار التلوث والمخلفات على المشاريع الزراعية الإنتاجية التي تمثل مصدر إعاشة للسكان. وخرجت الدراسة بالعديد من النتائج والتوصيات أهمها: إلزام جميع المشروعات الجديدة بضرورة عمل دراسات الجدوى البيئية.
- دراسة آدم (2000): " آثار التلوث الصناعي في ولاية الخرطوم" استهدفت الدراسة بيان أثر التلوث الصناعي على المناطق الحضرية بولاية الخرطوم حيث يؤدي التصنيع والتوسع في المناطق الحضرية إلى زيادة نسبة تلوث الهواء وذلك نسبة لارتفاع استهلاك الطاقة وزيادة نسبة الغازات السامة الناتجة عن الإنتاج الصناعي وزيادة استعمال وسائل النقل الخاصة والعامة والتي تعدّ من المصادر الرئيسة لتلوث الهواء وأيضاً يؤدي التصنيع إلى زيادة نسبة المخلفات الصناعية، وخرجت الدراسة بالعديد من النتائج والتوصيات أهمها: الحد من استهلاك الطاقة وتقليل كمية النفايات الصلبة التي يجب التخلص منها .

#### الإضافة العلمية لهذه الدراسة:

ضرورة إلزام القائم بالتنمية بإجراء دراسة تقييم المردود البيئي والاقتصادي للمشاريع قبل إقامتها. والتزام جميع المشروعات الجديدة والقائمة بعمل دراسات الجدوى البيئية وتقييم المردود البيئي والاقتصادي وذلك لتفادي المخاطر المحتملة. والاهتمام بالتشريعات البيئية المتعلقة بالحد من التلوث الصناعي ووضع الهياكل اللازمة لتنفيذها.

### 3. إجراءات الدراسة:

#### 1.3. مجتمع الدراسة:

المنطقة الصناعية (السودان - الخرطوم) تضم مجموعة من شركات المساهمة العامة والفردية وعدداً من المنشآت الصناعية المتباينة من حيث الحجم والوظيفة ونوعية النشاط تشمل أنواعاً مختلفة من الصناعات المتوسطة، كصناعة الصابون، والحلويات، والزيت، والسجائر، والمواد الصحية، والأدوية، والمعدات الطبية، وصناعات الهواء السائل، بالإضافة إلى عدد من الصناعات الغذائية كما أن هناك عدداً من المنشآت الصناعية الصغيرة والحرفية، والتي تعمل في صناعة الأثاث والمعدات الخفيفة وغيرها من الصناعات، بدأت المرحلة التأسيسية في يناير 1956م، تم تشكيل بنيتها التحتية على النسق الإنجليزي إلا أنه لم يتم إجراء كثير من التحديث على متطلبات تشغيل مرفقات البنية التحتية بما يتماشى مع التوسع الملحوظ في عدد وحجم الاستثمارات القائمة في المنطقة.

## 2.3. عينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بمختلف تخصصاتهم والمهنيين العاملين بها من حرف يدوية وصناعات تحويلية وغيرها، ونظرًا لكبر حجم مجتمع الدراسة قام الباحث باختيار عينة عشوائية من العاملين بالمنطقة الصناعية، وتم توزيع عدد (115) استبانة، وتم استرجاع (14) استبانة بنسبة 88% من الاستبانات الموزعة على عينة الدراسة.

## 3.3. أداة الدراسة (الأساليب الإحصائية المستخدمة):

للتحقق من ثبات أداة الدراسة تم استخدام معادلة (ألفا-كرو نباخ) حيث بلغ معدل الصدق والثبات 87% والذي يعدّ مقبولًا لأغراض الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام برنامج (SPSS) للإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها. تتكون الاستبانة من (17) سؤالاً؛ حيث تم الاعتماد على مقياس (ليكرت الخماسي) الذي تدرج الإجابة فيه من درجة واحدة أمام الإجابة (أوافق بشدة) إلى خمس درجات أمام الإجابة (لا أوافق بشدة)، وتتكون الاستبانة من جزأين: الأول يتعلق بالبيانات الأساسية، والآخر بفرضيات الدراسة.

## 4.3. تحليل بيانات الدراسة:

## 1.4.3. تحليل البيانات الأساسية:

- توزيع المبحوثين حسب النوع:

جدول (1): النوع					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
80.0	80.0	79.2	80	ذكر	Valid
100.0	20.0	19.8	20	أنثى	
	100.0	99.0	100	Total	
		1.0	1		Missing
		100.0	101	Total	

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الاستبيان، الخرطوم، 2019

بالرجوع إلى بيانات الجدول (1) فإن نسبة الذكور كانت 79.2% مقارنة بـ 19.8% إناث. مما يثبت بأن الذكور في مجتمع العينة كانت نسبتهم أعلى من نسبة الإناث.

- توزيع المبحوثين حسب العمر:

جدول (2): العمر					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
10.0	10.0	9.9	10	20 - 25	Valid
50.0	40.0	39.6	40	25-30	
70.0	20.0	19.8	20	30-35	
80.0	10.0	9.9	10	35-40	
100.0	20.0	19.8	20	40 فأكثر	
	100.0	99.0	100	Total	
		1.0	1		Missing
		100.0	101	Total	

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الاستبيان، الخرطوم، 2019

من بيانات الجدول السابق فإن توزيعات مجتمع الدراسة حسب العمر بينت أن 69.3% من العينة أعمارهم أقل من 35 سنة.

- توزيع المبحوثين حسب المؤهل العلمي:

جدول (3): المؤهل العلمي					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
50.0	50.0	49.5	50	ثانوي	Valid
70.0	20.0	19.8	20	جامعي	
80.0	10.0	9.9	10	دبلوم	
100.0	20.0	19.8	20	أخرى	
	100.0	99.0	100	Total	
		1.0	1		Missing
		100.0	101	Total	

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الاستبيان، الخرطوم، 2019

من الجدول (3) فإن نسبة 19.8% من المبحوثين مؤهلهم العلمي جامعي، ونسبة 49.5% من المبحوثين مؤهلهم العلمي ثانوي، ونسبة 9.9% من المبحوثين مؤهلهم العلمي دبلوم.

- توزيع المبحوثين حسب سنوات الخبرة:

جدول (4): سنوات الخبرة

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
20.0	20.0	19.8	20	1-5
70.0	50.0	49.5	50	5-10
90.0	20.0	19.8	20	10-15
100.0	10.0	9.9	10	15 فأكثر
	<b>100.0</b>	<b>99.0</b>	<b>100</b>	<b>Total</b>
		1.0	1	Missing
		<b>100.0</b>	<b>101</b>	<b>Total</b>

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الاستبيان، الخرطوم، 2019

حسب البيانات عالية فإن الخبرة لأكثر من 10 سنوات كانت نسبتها 29.7% ويدل ذلك على جودة الخدمات المقدمة بالمنطقة الصناعية.

- نوع المشروع:

جدول (5): نوع المشروع

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
10.2	10.2	9.9	10	صناعي
39.8	29.6	28.7	29	تجاري
50.0	10.2	9.9	10	زراعي
100.0	50.0	48.5	49	خدمي
	<b>100.0</b>	<b>97.0</b>	<b>98</b>	<b>Total</b>
		3.0	3	Missing
		<b>100.0</b>	<b>101</b>	<b>Total</b>

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الاستبيان، الخرطوم، 2019

من البيانات السابقة فإن نسب توزيعات المشروعات كانت صناعي 9.9% تجاري 28.7% زراعي 9.9% خدمي 48.5%.

- وجود مخلفات صناعية سائلة يتم إبادتها بطريقة غير آمنة:

جدول (6): توجد مخلفات صناعية سائلة يتم إبادتها بطريقة غير آمنة

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
30.3	30.3	29.7	30	موافق بشدة
79.8	49.5	48.5	49	موافق
89.9	10.1	9.9	10	محايد
100.0	10.1	9.9	10	لا أوافق
	<b>100.0</b>	<b>98.0</b>	<b>99</b>	<b>Total</b>
		2.0	2	Missing
		<b>100.0</b>	<b>101</b>	<b>Total</b>

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الاستبيان، الخرطوم، 2019

بسؤال المبحوثين عن وجود مخلفات صناعية سائلة يتم إبادتها بطريقة غير آمنة كانت نسبة الموافقة 69.3%، وفعلاً قد تحققنا من هذا الأمر عند وقوفنا عليه، وقد كان الأمر بحسب ما ذهب إليه المبحوثين.

- وجود مخلفات صناعية صلبة يتم إبادتها بطريقة غير آمنة:

جدول رقم (7) توجد مخلفات صناعية صلبة يتم إبادتها بطريقة غير آمنة

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
30.3	30.3	29.7	30	موافق بشدة
70.7	40.4	39.6	40	موافق
89.9	19.2	18.8	19	محايد
100.0	10.1	9.9	10	لا أوافق
	<b>100.0</b>	<b>98.0</b>	<b>99</b>	<b>Total</b>
		2.0	2	Missing
		<b>100.0</b>	<b>101</b>	<b>Total</b>

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الاستبيان، الخرطوم، 2019

بسؤال المبحوثين عن توجد مخلفات صناعية صلبة يتم إبادتها بطريقة غير آمنة كانت نسبة الموافقة 69.3%.

- هنالك انبعاث غازات سامة يتم التعامل معها بدون استخدام المرشحات الهوائية:

جدول (8): هنالك انبعاث غازات سامة يتم التعامل معها بدون استخدام المرشحات الهوائية

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
50.5	50.5	49.5	50	موافق بشدة
80.8	30.3	29.7	30	موافق
90.9	10.1	9.9	10	محايد
100.0	9.1	8.9	9	لا اوافق
	<b>100.0</b>	<b>98.0</b>	<b>99</b>	<b>Total</b>
		2.0	2	Missing
		<b>100.0</b>	<b>101</b>	<b>Total</b>

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الاستبيان، الخرطوم، 2019

تم سؤال المبحوثين عن وجود انبعاثات غازية سامة كانت نسبة الموافقة 79.2%.

- توجد نفايات متنوعة يتم التعامل معها بصورة غير سليمة:

جدول (9): توجد نفايات متنوعة يتم التعامل معها بصورة غير سليمة

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
38.8	38.8	37.6	38	موافق بشدة
79.6	40.8	39.6	40	موافق
89.8	10.2	9.9	10	محايد
100.0	10.2	9.9	10	لا اوافق
	<b>100.0</b>	<b>97.0</b>	<b>98</b>	<b>Total</b>
		3.0	3	Missing
		<b>100.0</b>	<b>101</b>	<b>Total</b>

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الاستبيان، الخرطوم، 2019

بسؤال المبحوثين عن وجود نفايات متنوعة يتم التعامل معها بصورة غير سليمة كانت نسبة الموافقة 77.2%.

- وجود مستويات تلوث واضحة بالمناطق الصناعية:

جدول (10): وجود مستويات تلوث واضحة بالمناطق الصناعية

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
30.0	30.0	29.7	30	موافق بشدة
70.0	40.0	39.6	40	موافق
90.0	20.0	19.8	20	محايد
100.0	10.0	9.9	10	لا اوافق
	<b>100.0</b>	<b>99.0</b>	<b>100</b>	<b>Total</b>
		1.0	1	Missing
		<b>100.0</b>	<b>101</b>	<b>Total</b>

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الاستبيان، الخرطوم، 2019

بسؤال المبحوثين عن وجود مستويات تلوث واضحة بالمناطق الصناعية كانت نسبة الموافقة 69.3%.

- يوجد حجم كبير من المشروعات التنموية بالمنطقة الصناعية:

جدول (11): يوجد حجم كبير من المشروعات التنموية بالمنطقة الصناعية

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
30.0	30.0	29.7	30	موافق بشدة
80.0	50.0	49.5	50	موافق
90.0	10.0	9.9	10	محايد
100.0	10.0	9.9	10	لا اوافق
	<b>100.0</b>	<b>99.0</b>	<b>100</b>	<b>Total</b>
		1.0	1	Missing
		<b>100.0</b>	<b>101</b>	<b>Total</b>

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الاستبيان، الخرطوم، 2019

بسؤال المبحوثين عن وجود حجم كبير من المشروعات التنموية بالمنطقة الصناعية كانت نسبة الموافقة 79.2%، بالإضافة لرأي المبحوثين تحققنا

ميدانيًا من الإحصاءات من وزارات الدولة ذات الصلة.

- توجد صناعات كيميائية منتشرة بالمنطقة الصناعية:

جدول (12): توجد صناعات كيميائية منتشرة بالمنطقة الصناعية

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
30.3	30.3	29.7	30	موافق بشدة
79.8	49.5	48.5	49	موافق
89.9	10.1	9.9	10	محايد
100.0	10.1	9.9	10	لا أوافق
	<b>100.0</b>	<b>98.0</b>	<b>99</b>	<b>Total</b>
		2.0	2	Missing
		<b>100.0</b>	<b>101</b>	<b>Total</b>

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الاستبيان، الخرطوم، 2019

بسؤال الباحثين عن وجود صناعات كيميائية منتشرة بالمنطقة الصناعية كانت نسبة الموافقة 78.2%، بالإضافة لرأي الباحثين تحققنا ميدانياً من الإحصاءات من وزارات الدولة ذات الصلة.

- ازدياد المسطحات الخضراء والحدائق بالمناطق الحضرية:

جدول (13): ازدياد المسطحات الخضراء والحدائق بالمناطق الحضرية

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
50.0	50.0	49.5	50	موافق بشدة
80.0	30.0	29.7	30	موافق
90.0	10.0	9.9	10	محايد
100.0	10.0	9.9	10	لا أوافق
	<b>100.0</b>	<b>99.0</b>	<b>100</b>	<b>Total</b>
		1.0	1	Missing
		<b>100.0</b>	<b>101</b>	<b>Total</b>

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الاستبيان، الخرطوم، 2019

بسؤال الباحثين عن ازدياد المسطحات الخضراء والحدائق بالمناطق الحضرية كانت نسبة الموافقة 79.2%، بالإضافة لرأي الباحثين تحققنا ميدانياً من الإحصاءات من وزارات الدولة ذات الصلة.

- توافر فرص عمل بالمناطق الحضرية:

جدول (14): توافر فرص عمل بالمناطق الحضرية

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
50.0	50.0	49.5	50	موافق بشدة
70.0	20.0	19.8	20	موافق
90.0	20.0	19.8	20	محايد
100.0	10.0	9.9	10	لا أوافق
	<b>100.0</b>	<b>99.0</b>	<b>100</b>	<b>Total</b>
		1.0	1	Missing
		<b>100.0</b>	<b>101</b>	<b>Total</b>

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الاستبيان، الخرطوم، 2019

بسؤال الباحثين عن توافر فرص عمل بالمناطق الحضرية كانت نسبة الموافقة 69.3%، ولقد تم أخذ الإحصاءات من وزارات الدولة ذات الصلة.

- البيئة الاستثمارية بالمناطق الحضرية مشجعة:

جدول (15): البيئة الاستثمارية بالمناطق الحضرية مشجعة

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
30.0	30.0	29.7	30	موافق بشدة
70.0	40.0	39.6	40	موافق
90.0	20.0	19.8	20	محايد
100.0	10.0	9.9	10	لا أوافق
	<b>100.0</b>	<b>99.0</b>	<b>100</b>	<b>Total</b>
		1.0	1	Missing
		<b>100.0</b>	<b>101</b>	<b>Total</b>

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الاستبيان، الخرطوم، 2019

بسؤال الباحثين عن أن البيئة الاستثمارية بالمناطق الحضرية مشجعة كانت نسبة الموافقة 69.3%.

- هناك تطور ملحوظ للنواحي الصحية بالمناطق الحضرية:

جدول (16): هناك تطور ملحوظ للنواحي الصحية بالمناطق الحضرية

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
24.0	24.0	23.8	24	موافق بشدة	Valid
61.0	37.0	36.6	37	موافق	
70.0	9.0	8.9	9	محايد	
76.0	6.0	5.9	6	لا أوافق	
100.0	24.0	23.8	24	لا أوافق بشدة	Missing
	100.0	99.0	100	Total	
		1.0	1		
		100.0	101	Total	

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الاستبيان، الخرطوم، 2019

بسؤال المبحوثين عن أن هناك تطوراً ملحوظاً للنواحي الصحية بالمناطق الحضرية كانت نسبة الموافقة 60.4%، تم أخذ الإحصاءات من وزارات الدولة ذات الصلة.

• هناك تطور ملحوظ في مستوى الرفاهية بالمناطق الحضرية:

جدول (17): هناك تطور ملحوظ في مستوى الرفاهية بالمناطق الحضرية

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
40.2	40.2	38.6	39	موافق بشدة	Valid
75.3	35.1	33.7	34	موافق	
86.6	11.3	10.9	11	محايد	
91.8	5.2	5.0	5	لا أوافق	
100.0	8.2	7.9	8	لا أوافق بشدة	Missing
	100.0	96.0	97	Total	
		4.0	4		
		100.0	101	Total	

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الاستبيان، الخرطوم، 2019

بسؤال المبحوثين عن أن هناك تطوراً ملحوظاً في مستوى الرفاهية بالمناطق الحضرية كانت نسبة الموافقة 72.3%، ولقد تم فعلاً التحقق من الأمر بزيارة الوزارات ذات الصلة.

#### 4. تحليل فرضيات الدراسة:

##### 1.4. الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المردود البيئي للمشروع التنموي على تطور المناطق الحضرية

من أجل التحقق من هذا الفرض تم اختبار عدد من العلاقات التي تربط بين المتغير التابع (تطور المناطق الحضرية) ومجموعة من المتغيرات المستقلة المرتبطة بالمتغير المستقل للفرضية (المردود البيئي للمشروع التنموي)، الجدول (18) يبين نتائج علاقات هذه الفرضية.

جدول (18): علاقات الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المردود البيئي للمشروع التنموي على تطور المناطق الحضرية

العلاقات الجزئية للفرضية الأولى	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية	نتيجة العلاقة
إبادة المخلفات الصناعية السائلة يؤدي إلى تطور ملحوظ في النواحي الصحية بالمناطق الحضرية.	38.883a	12	.000	توجد علاقة معنوية
إبادة المخلفات الصناعية الصلبة يؤدي إلى تطور ملحوظ في النواحي الصحية بالمناطق الحضرية	69.292a	12	.000	توجد علاقة معنوية
عدم استخدام المرشحات الهوائية يقلل من انبعاث الغازات السامة، وهذا يؤدي إلى تطور ملحوظ في النواحي الصحية بالمناطق الحضرية.	68.917a	12	.000	توجد علاقة معنوية
التعامل السليم مع النفايات المتنوعة يؤدي إلى تطور ملحوظ في النواحي الصحية بالمناطق الحضرية	85.824a	12	.000	توجد علاقة معنوية
معالجة مستويات التلوث يؤدي إلى تطور في النواحي الصحية بالمناطق الحضرية	66.991a	12	.000	توجد علاقة معنوية

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الاستبيان، الخرطوم، 2019

يتضح من الجدول رقم (18) أن ما تضمنه الإحصاء الوصفي للعلاقات بين المتغيرين قيد الدراسة أن وجود مؤشرات لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية (بين المردود البيئي للمشروع التنموي على تطور المناطق الحضرية) يعتمد على الإحصاء الاستدلالي وهو مربع كاي الذي يعطي بعض الأسس المنهجية للتأكد من صحة العلاقة. والاختبار يتم على فرض العدم وهو (عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المردود البيئي للمشروع التنموي على تطور المناطق الحضرية)، وللتحقق من هذه العلاقة فإن الجدول (18) يوضح قيم مربع كاي وتوزيع درجات الحرية ومستوى المعنوية الذي يعدّ مؤشراً للعلاقة. فإذا كان مستوى المعنوية أقل من 0.05 فذلك يعني أن درجة الثقة أكثر من 0.95، وبذلك توجد علاقة معنوية حيث يرفض فرض العدم، ويكون الفرض البديل وهو فرض البحث صحيح. ومن بيانات الجدول السابق فإن نتائج العلاقات الجزئية للفرضية جاءت معنوية، وبذلك يمكن القول بأن فرض البحث الأول (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المردود البيئي للمشروع التنموي على تطور المناطق الحضرية) صحيح.

## 2.4. الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المردود الاقتصادي للمشروع التنموي على تطور المناطق الحضرية

من أجل التحقق من هذا الفرض تم اختبار عدد من العلاقات التي تربط بين المتغير التابع (تطور المناطق الحضرية) ومجموعة من المتغيرات المستقلة المرتبطة بالمتغير المستقل للفرضية (المردود الاقتصادي للمشروع التنموي)، الجدول (19) يبين نتائج علاقات هذه الفرضية.

جدول (19): علاقات الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي والمعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة				
العلاقات الجزئية للفرضية الثانية	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية	نتيجة العلاقة
وجود حجم كبير من المشروعات التنموية بالمنطقة الصناعية يؤدي إلى تطور ملحوظ في مستوى الرفاهية بالمناطق الحضرية	49.549a	12	.000	توجد علاقة معنوية
وجود صناعات كيمياوية منتشرة بالمنطقة الصناعية يؤدي إلى تطور ملحوظ في مستوى الرفاهية بالمناطق الحضرية	22.314a	12	.034	توجد علاقة معنوية
ازدياد المسطحات الخضراء والحدائق بالمناطق الحضرية يؤدي إلى تطور ملحوظ في مستوى الرفاهية بالمناطق الحضرية	53.624a	12	.000	توجد علاقة معنوية
توافر فرص عمل بالمناطق الحضرية يؤدي إلى تطور ملحوظ في مستوى الرفاهية بالمناطق الحضرية	52.922a	12	.000	توجد علاقة معنوية
وجود بيئة استثمارية مشجعة بالمناطق الحضرية يؤدي إلى تطور ملحوظ في مستوى الرفاهية بالمناطق الحضرية	57.469a	12	.000	توجد علاقة معنوية

المصدر: إعداد الباحثين، من بيانات الاستبيان، الخرطوم، 2019

في الجدول رقم (19) ما يلي: يُلاحظ مما تضمنه الإحصاء الوصفي للعلاقات بين المتغيرين قيد الدراسة، أن وجود مؤشرات لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المردود الاقتصادي للمشروع التنموي على تطور المناطق الحضرية؛ يعتمد على الإحصاء الاستدلالي وهو مربع كاي الذي يعطي بعض الأسس المنهجية للتأكد من صحة العلاقة. والاختبار يتم على فرض العدم وهو (عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المردود الاقتصادي للمشروع التنموي على تطور المناطق الحضرية) وللتحقق من هذه العلاقة فإن الجدول (19) يوضح قيم مربع كاي وتوزيع درجات الحرية ومستوى المعنوية الذي يعدّ مؤشراً للعلاقة. فإذا كان مستوى المعنوية أقل من 0.05 فذلك يعني أن درجة الثقة أكثر من 0.95، وبذلك توجد علاقة معنوية حيث يرفض فرض العدم ويكون الفرض البديل وهو فرض البحث صحيح. ومن بيانات الجدول السابق فإن نتائج العلاقات الجزئية للفرضية جاءت نتائجها معنوية. وبذلك يمكن القول: إن فرض البحث الثاني (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المردود الاقتصادي للمشروع التنموي على تطور المناطق الحضرية) صحيح.

## 5. النتائج والتوصيات:

تم في هذه الدراسة بيان تقييم المردود البيئي والاقتصادي للمشروع التنموي ودور ذلك الأثر على المناطق الحضرية، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج والتوصيات:

## 1.1. النتائج:

- أن عمليتي التنمية الاقتصادية والبيئية متداخلتان على نحو لا يمكن فصله، ولا يمكن القيام بأي نشاط تنموي دون أن يكون له أثر على البيئة سواءً كان إيجابياً أو سلبياً.
- عملية تقييم المردود البيئي يجب أن تطبق على المشروعات القائمة والجديدة لتفادي الأخطار البيئية المحتملة.
- عند القيام بعملية تقييم المردود البيئي لأي مشروع تنموي جديد لابد من دراسة وتقييم العلاقات التبادلية بينه والمشروعات المحيطة به وذلك حتى تكون تلك المشاريع المتشابهة النشاط قادرة على التحكم في مصادر ومخاطر التلوث المحتملة بصورة جيدة وتكاليف أقل.
- أن تركيز الملوثات الطبيعية والكيميائية في المناطق الحضرية أدى إلى حدوث الأثار البيئية التي تضر بالإنسان والبيئة.
- نجد أن المخلفات التي تنتج من الصناعة لا يتم معالجتها قبل خروجها من المنشأة وترحل إلى المجاري محملة بالشوائب والمخلفات الصلبة.
- نجد أن المخلفات الصلبة يتم التخلص منها عن طريق حرقها في أماكن مفتوحة أو يلقي بها دون دفن مما تصبح عرضه للتلوث والنقل بعوامل التعرية الجوية والأمطار.
- استمرار حرق الوقود وإزالة الغابات بالمعدل الموجود حالياً يؤدي إلى مضاعفة نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي الأمر الذي يؤدي لحدوث كارثة.

## 2.5. التوصيات:

- الزام القائم بالتنمية بإجراء دراسة تقييم المردود البيئي والاقتصادي للمشاريع قبل إقامتها.
- إرساء مبدأ حتمية المحافظة على الأصول البيئية (الهواء، الأرض، المياه السطحية والجوفية) والارتقاء بها ومنع تدهورها وذلك من خلال نشر الوعي البيئي بوسائل ووسائط الإعلام المختلفة.

- التزام جميع المشروعات الجديدة والقائمة بعمل دراسات الجدوى البيئية وتقييم المردود البيئي والاقتصادي وذلك لتفادي المخاطر المحتملة.
- وضع قوانين وعقوبات حازمة على المخالفين والمتسببين في إحداث الأضرار البيئية مهما كان نوعها.
- تشجيع المستثمرين على استغلال التقنيات النظيفة الخالية من التلوث في الصناعات الجديدة وتحسين أساليب وممارسات الإنتاج والمتبعة في الصناعات القائمة.
- الاهتمام بشبكات تصريف المياه داخل المنشأة الصناعية وكذلك المعالجات الأولية للمخلفات قبل دفعها إلى شبكات التصريف العامة ومناطق جمع النفايات.
- الاهتمام بالتشريعات البيئية المتعلقة بالحد من التلوث الصناعي ووضع الهياكل اللازمة لتنفيذها.

## المراجع:

### أولاً: المراجع العربية:

1. ادم، منيرة محمد. (2003). *اثار التلوث الصناعي في ولاية الخرطوم*. بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة النيلين.
2. الحجار، صلاح محمود. (2003). *التوازن البيئي وتحديث الصناعة*. الطبعة الأولى، دار الفكر العربي للنشر.
3. الحسن، بشير محمد و الماجد، عصام محمد عبد. (2002). *الصناعة والبيئة (معالجة المخلفات الصناعية)*. معهد الدراسات البيئية جامعة الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر.
4. حياتي، الطيب أحمد المصطفى. (2001). *الموارد البيئية والتنمية في السودان*. سلسلة دراسات استراتيجية، الطبعة الأولى.
5. خريط، علي. (1996). *برنامج التحليل الاقتصادي للقضايا البيئية في الأقطار العربية*. المكتبة العالمية للنشر.
6. الريماوي، عمر والهوري، زايد القطفان. (2004). *أساسيات علم البيئة، "تقييم الأثر البيئي"*. دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.
7. سليمان، دولة محمد احمد. (2007). *التلوث البيئي وأثره على المناخ*. مجلة دراسات حوض النيل: العدد العاشر.
8. الشيخ، محمد صالح. (2002). *الأثار الاقتصادية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها*. الطبعة الأولى، دار الفكر العربي للنشر.
9. صالح، طارق أسامة. (2006). *الصحة والبيئة*. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
10. صالح، نادية حمدي. (2003). *الإدارة البيئية (المبادئ والممارسات)*. منشورات التنمية العربية للتنمية الإدارية.
11. عباسي، مصطفى عبد اللطيف. (2004). *حماية البيئة من التلوث حماية للحياة*. دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.
12. عبد القادر، حسن عبد السلام. (2003). *الأثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية للمشاريع المروية بولاية النيل الأبيض، السودان، مشاريع الإعاشة، دراسة حالة (مشروع نمر الصوفي)*. بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة النيلين.
13. العمر، مثنى عبد الرازق. (2000). *التلوث البيئي*. دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى.
14. كولستاد، شارلس. (2005). *الاقتصاد البيئي*، ترجمة أحمد يوسف الخير. النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود.
15. محمد نور، حسن بشير. (2006). *أساليب التقييم الاقتصادي للأصول البيئية*. دار عزة للنشر والتوزيع.
16. المرزوق، خلود. (2001). *استخدام البعد البيئي لتقييم المشاريع*. مجلة بيئتنا: العدد 33 اصدار الهيئة العامة للبيئة، الكويت.
17. مسلم، أسعد. (2000). *التحديات العالمية على البيئة*. المكتبة العالمية، دار المستقبل العربي للنشر.
18. النشوان، عثمان و غانم، عادل. (2010). *السياسات والقياسات البيئية الاقتصادية*. دار المؤيد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

### ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Jackson, David. (2007). Is Nuclear Power Environmentally Sustainable. *International Journal of Green Energy*, 4 (2), 169-172. <https://doi.org/10.1080/01971520600873293>
2. Strategic Management, Entrepreneurship, <http://media.wily.com/Product-data/excerpt/53/04712305-1.pdf>, (2003)
3. World Bank, (1991). *Environmental Assessment Source Book*, Washing tan. D.C.

### ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

1. الكريم الحسني الحجازي، حول التقييم البيئي، [www.democrati-green.com](http://www.democrati-green.com)
2. مجلة مصادر المياه <http://www.almyah.com/moudules.php23>
3. محسن زهران، تحديات التغيرات المناخية <http://www.alriyadh.com/2004article17266.html>

## Evaluation of the Environmental and Economic Returns of the Development Project in the Development of Urban Areas Case Study of the Industrial Area (Sudan - Khartoum) in the Period 2016-2019

Mohamed Elgali Mohamed Suliman<sup>1</sup>, Mohamed Suliman Abusalih<sup>2</sup>, Atif Maohmed Mabrouk<sup>3</sup>,  
Mubarak Mohamed Abboudi<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Associate Professor of Economics, Majmaah University - Saudi Arabia, International University of Africa, Sudan

<sup>2,3</sup> Assistant Professor of Business Administration - Majmaah University, Saudi Arabia

<sup>4</sup> Associate Professor of Business Administration, Majmaah University, Saudi Arabia, Al-Manaqil University, Sudan

<sup>1</sup> m.suliman@mu.edu.sa

Received: 24/10/2020

Revised: 31/3/2022

Accepted: 21/6/2022

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.4.6>

**Abstract:** One of the essential bases of life is to achieve an ecological and economic balance between accelerated development rates and the negative impact on natural resources. The research problem focuses on the neglect of ecological and economic dimension of the project and this leads to negative impacts on life and natural resources, then they will be depleted.

This study aimed to highlight the role of environmental and economic returns and how to evaluate the environmental and economic impacts of development projects and to identify the sources of industrial pollution and its impact on natural resources. The research examined the relationship between the environmental and economic returns of the development project and the development of urban areas. The study population consisted of workers in the industrial area of various specializations and professions in which they worked. The researcher selected a random sample of workers in the industrial area, a total of (115) questionnaires were distributed, with an accuracy and reliability rate of (87%), using the equation (Cronbach's Alpha). The most important result is environmental impact evaluation process which should be applied to existing and new projects in order to avoid potential environmental risks.

The most important recommendations, drawn by this research is obligating the responsible of the development to conduct a study to evaluate the environmental and economic returns of projects before they are found.

**Keywords:** Ozone Layer; The Environment; sustainable development; Global Warming.

### References:

1. 'basy, Mstfa 'bd Altyf. (2004). Hmayh Alby'h Mn Altlwth Hmayh Llyah. Dar Alwfa' Ldnya Lltba'h Walnshr, Altb'h Alawla.
2. 'bd Alqadr, Hsn 'bd Alslam. (2003). Alathar Alby'yh Walaqtsadyh Walajtma'yh Llmshary' Almrywh Bwlayh Alnyl Alabyd, Alswdan, Mshary' Ale'ashh, Drast Halh (Mshrw' Nmr Alswfy). Bhth Tkmyly Lnyl Drjt Almajstyr, Jam't Alnylyn.
3. Al'mr Mthna 'bd Alrazq. (2000). Altlwth Alby'y. Dar Wa'l Lltba'h Walnshr, 'man, Altb'h Alawla.
4. Adm, Mnyrh Mhmd. (2003). Athar Altlwth Alsna'y Fy Wlayt Alkhrtwm. Bhth Tkmyly Lnyl Drjt Almajstyr, Jam't Alnylyn.
5. Alhjar, Slah Mhmwd. (2003). Altwazn Alby'y Wthdyth Alsna'h. Altb'h Alawla, Dar Alfkr Al'rby Llnshr.
6. Alhsn, Bshyr Mhmd W Almajd, 'sam Mhmd 'bd. (2002). Alsna'h Walby'h (M'aljt Almkhlfat Alsna'yh). M'hd Aldrasat Alby'yh Jam't Alkhrtwm, Dar Jam't Alkhrtwm Llnshr.
7. Hyaty, Altyb Ahmd Almstfa. (2001). Almwad Alby'yh Waltnmyh Fy Alswdan. Slst Drasat Astratyjy, Altb'h Alawla.
8. Khrybt, 'ly. (1996). Brnamj Althlyl Alaqtady Lqdaya Alby'yh Fy Alaqtar Al'rbyh. Almkthb Al'almyh Llnshr.
9. Kwlstad, Sharls. (2005). Alaqtad Alby'y, Trjmh Ahmd Ywsf Alkhyr. Alnshr Al'lmy Walmtab', Jam't Almlk S'wd.
10. Mhmd Nwr, Hsn Bshyr. (2006). Asalyb Altyqym Alaqtady Llaswl Alby'yh. Dar 'zh Llnshr Waltwzy'.

11. Almrzwq, Khlwd. (2001). Astkhdam Alb'd Alby'y Ltqyym Almshary', Mjlt By'tna: Al'dd 33 Asdar Alhy'h Al'amh Llby'h, Alkwyt.
12. Mslm, As'd. (2000). Althdydat Al'almyh 'la Alby'h. Almktbh Al'almyh, Dar Almstqbl Al'rby Llnshr.
13. Alnshwan, 'thman W Ghanm, 'adl. (2010). Alsyasat Walqyasat Alby'yh Alaqtsadyh. Dar Alm'yd Llnshr Waltwzy', Altb'h Alawla.
14. Alrymawy, 'mr Walhwry, Zayd Alqtfan. (2004). Asasyat 'lm Alby'h, " Tqyym Alathr Alby'y ". Dar Alshrwq Llnshr Waltwzy', Altb'h Althanyh.
15. Salh, Nadyh Hmdy. (2003). Aledarh Alby'yh (Almbad' Walmmarsat). Mnshwrat Altnmyh Al'rbyh Lttnmyh Aledaryh.
16. Salh, Tarq Asamh. (2006). Alshh Walby'h. Mktbt Almjtm' Al'rby Llnshr Waltwzy', Altb'h Alawla.
17. Alshykh, Mhmd Salh. (2002). Alathar Alaqtsadyh Ltlwth Alby'h Wwsa'l Alhmayh Mnha. Altb'h Alawla, Dar Alfkr Al'rby Llnshr.
18. Slyman, Dwlh Mhmd Ahmd. (2007). Altlwth Alby'y Wathrh 'la Almnakh. Mjlt Drasat Hwd Alnyl: Al'dd Al'ashr

# The Impact of COVID-19 Pandemic on Non-Profit Companies in Jordan: A Socio-Legal Study

**Emad Mohammad Al Amaren<sup>1</sup>, Sultan Ibrahim Aletein<sup>2</sup>, Muhanned Farhan Al Taani<sup>3</sup>  
Mohammad Abel Khaliq Alzoubi<sup>4</sup>, Ahmad Ibrahim Alsharu<sup>5</sup>**

<sup>1,2,3,4</sup> Faculty of Law, Amman Arab University, Jordan

<sup>5</sup> Faculty of Law, Irbid National University, Jordan

<sup>1</sup>e.alamaren@aau.edu.jo, <sup>5</sup> a.alsharu@inu.edu.jo

---

Received: 15/3/2022

Revised: 11/5/2022

Accepted: 31/5/2022

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.4.7>

---



This file is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

# The Impact of COVID-19 Pandemic on Non-Profit Companies in Jordan: A Socio-Legal Study

Emad Mohammad Al Amaren<sup>1</sup>, Sultan Ibrahim Aletein<sup>2</sup>, Muhanned Farhan Al Taani<sup>3</sup>  
Mohammad Abel Khaliq Alzoubi<sup>4</sup>, Ahmad Ibrahim Alsharu<sup>5</sup>

<sup>1,2,3,4</sup> Faculty of Law, Amman Arab University, Jordan

<sup>5</sup> Faculty of Law, Irbid National University, Jordan

<sup>1</sup>e.alamaren@aau.edu.jo, <sup>5</sup> a.alsharu@inu.edu.jo

Received: 15/3/2022

Revised: 11/5/2022

Accepted: 31/5/2022

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.4.7>

**Abstract:** Since 2020, the novel Corona pandemic had negatively affected the people's economic situation in Jordan. The Jordanian government procedures to contain the spread of the virus from movement restriction, border closures, and lockdown have forced companies to shut down their businesses completely or partly and lay off workers or reduce their remuneration. Some of these companies that had been negatively affected was nonprofit Companies. Nonprofit Companies in Jordan have faced a decrease in financial returns as a result of the reduced amount of donations and an increase in demand of the services they provide, especially those that provide health services. As a result, non-profit companies operating in Jordan had adopted new approaches and mechanism of working to survive and to still be relevant in the Jordanian society. This research article primarily focuses on the impact of the Corona pandemic on non-profit companies operating in Jordan in terms of financials, strategies and the impact of the Jordanian defense law on the situation of the labor working in these institutions. The research has reached to several results that highlight the impact of the Corona pandemic. Corona pandemic had and still has a significant impact on non-profit companies from an economic and legal point of view.

**Keywords:** COVID-19; Non-Profit Companies; Jordan.

## 1. Introduction

In Jordan, nonprofit companies are located in a gray area. The Jordanian Companies Law has stipulate the general framework of the non-profit companies in Article (7/d) as following:

*"Non-profit companies may be registered in accordance with one of the types of companies provided for in this Law and in accordance with the provisions set forth in this Law.<sup>1</sup> These companies shall be registered in a special register named "Register of Non-Profit Companies."*

*The company's provisions, conditions, objectives, work that it is permitted to practice, supervision, the method and manner of receiving assistance and grants, finance resources, spending method, liquidation and accrual of its money upon liquidation and death, and documents that should be submitted to the Controller and remaining related issues will be specified in pursuance to a special regulation issued for this purpose"<sup>2</sup>*

<sup>1</sup> Article (6) of The Companies Law No. 22 of 1997 And its amendments state that; Subject to the provisions of Articles (7) and (8) of this Law, companies registered under this Law shall be divided into the following forms:

1. General Partnership
2. Limited Partnership
3. Limited Liability Company
4. Limited Partnership in Shares
5. Private Shareholding Company
6. Public Shareholding Company

<sup>2</sup> The Jordanian Companies Law No. 22 of 1997.

Based on the above article, the Non-Profit Companies Regulation No. 73 of 2010 was issued to govern the following matter regarding the Non-Profit Companies operating in Jordan:

- The objectives that Non-Profit Companies may follow.
- The Non-Profit Companies establishment procedures, and the official documents that should be submitted to the Jordanian Companies Control Department upon registration.
- The business that nonprofit companies are allowed to do, as Article 4 of the Nonprofit Companies Regulation is:

*"The objectives of the Non-Profit Companies shall be in health service sectors, educational sectors, financing small projects, community development training, or any purpose related to the above-mentioned sectors approved by the Jordanian Companies Control Department".<sup>3</sup>*

- The Nonprofit Companies supervision means.
- Funding and spending approaches and the mechanism of receiving support, grants and donation.
- The liquidation of the nonprofit companies.
- The Procedures that nonprofit companies must follow to convert to profitable companies.

In summary, the Nonprofit Companies Regulation contains 16 articles regulating the registration of the non-profit companies in Jordan, in addition to the objectives and financial returns of these companies, the rights enjoyed by these companies and the duties they are bound by, and what are the procedures that must be followed to turn the company into a profitable company.<sup>4</sup>

## 2. The Conceptual Framework of Non-profit Corporation

In the Middle East,<sup>5</sup> the Jordanian Companies Law No. 22 of 1997 was the first Arab law to permit the establishment of Non-profit corporation based on Article (7/d) of the said law.<sup>6</sup> While globally, the U.S. law represents the most prominent model in which the non-profit company is regulated,<sup>7</sup> the UK Companies Act which was amendment for the last time in 2006, they do not allow the establishment of such corporation,<sup>8</sup> as well as the case in French law, which does not allow the establishment of such a company because Article (1832) of the French Civil Code expressly decided that the purpose of the establishment of the company is to achieve profit and stated law permits the practice of non-profit activities by other companies and association only.<sup>9</sup>

Article 2(b) of the regulation for non-profit companies stipulate a general explanation as "any company that is registered in compliance with the law and this regulation. It does not aim at accomplishing profits, and if any revenues were accomplished they are not to be distributed to any of the company partners or shareholders".<sup>10</sup> Based on the above, the researchers can conclude that, nonprofit company is an establishment that voluntarily work to fulfill the society needs without profit objective.

From the foregoing texts, it seems that they referred to the essential characteristic of non-profit companies, which is that they are a company that does not aim to make a profit. However, the profits that these companies earn when they engage in one of the activities related to their purpose are not distributed to shareholders.<sup>11</sup> The non-profit company is created for religious, literary or scientific charitable purposes, as well as for practicing activities aimed at achieving its business, and it represents a legal form for the establishment or management of some institutions educational or health.<sup>12</sup>

Currently in Jordan, there are (600) registered nonprofit Companies, (570) are fully operating nonprofit companies.<sup>13</sup>

### 2.1. Factors influencing non-profit companies operating in Jordan during covid-19 Pandemic

<sup>3</sup> the Non-Profit Companies Law No. 60 of 2007 was issued on 5/31 2007, then the Non-Profit Companies Law No. 73 of 2010 issued on 12/14/2010

<sup>4</sup> Non-Profit Companies Regulation No. 73 of 2010 As of Official Gazette No. 5071 dated 14/12/2010

<sup>5</sup> Al Amaren, Emad Mohammad; Indriyani, Rachma. Appraising the Law of Wills in a Contract. *Hang Tuah Law Journal*, 2019, 3.1: 46-58.

<sup>6</sup> Ramzi Madi, "The Legal System for Non-Profit Companies in light of the Jordanian Law". *Al-Ijtihad Revue des études juridiques & économiques* 11, (2017): 2.

<sup>7</sup> Hager, Mark; Rooney, Patrick; Pollak, Thomas. How fundraising is carried out in US nonprofit organisations. *International Journal of Nonprofit and Voluntary Sector Marketing*, 2002, 7.4: 311-324. See also, Hansmann, Henry B. The role of nonprofit enterprise. *Yale LJ*, 1979, 89: 835.

<sup>8</sup> Kendall, Jeremy; Knapp, Martin. *Defining the nonprofit sector: The United Kingdom*. Johns Hopkins Institute for Policy Studies, 1993. See also, the U.K. Companies Act 2006 (c. 46) <https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2006/46/contents>

<sup>9</sup> Farouk Jassim, "Non-Profit Companies in Kuwaiti Companies Law No. 1/2016". *Journal of the Kuwait International Law School* 1, no 29 (2020): 515-542: 516

<sup>10</sup> Non-Profit Companies Regulation No. 73 of 2010 As of Official Gazette No. 5071 dated 14/12/2010

<sup>11</sup> Farouk Jassim, "Non-Profit Companies in Kuwaiti Companies Law No. 1/2016". *Journal of the Kuwait International Law School* 1, no 29 (2020): 515-542: 517.

<sup>12</sup> Ronald. A. Anderson, Business Law, South – Western Publishing Co, Cincinnati, Ohio, eleventh edition, 1980, p. 629. Cara.C. Putman, Business Law, ALPH Books, New York, First edition, 2009, p. 81. Robert Emerson, Business Law, Barrons, New York, Fifth edition, 2009, p.702.

<sup>13</sup> This information was published on the official website of the Jordanian Companies Control Department.

- cash flow, reduced demand and supply, and disruption in the value chains as a result of Jordanian government measures responding to COVID-19.
- The difficulties to operate as usual at the time of the pandemic. as companies had closed temporarily during the pandemic.
- The non-ability of the companies to continue paying salaries to all workers under existing conditions are for more than one to three months. wage subsidies are essential to cope with the situation.
- Majority of the Jordanian companies including non-profit companies have stopped payment to social security as a result of the COVID-19 crisis, making use of the waiver introduced in Defense Order 1.
- The ability for companies to survive the economic crisis will depend on multiple factors, including how agile enterprises are in ensuring business continuity and adapting their business processes.
- The lack of knowledge and awareness of the companies regarding the support packages or measures available to help them mitigate the impact of the crisis.<sup>14</sup>

### 3. Socio-economic dimension of COVID-19

In December 2019, The World Health Companies has announced a piece of news that had worried all of humanity. A new disease emerged out from Wuhan in Hubei province in China, named Coronavirus which is considered as a pandemic with a potential to affect millions of people worldwide.<sup>15</sup> Since that day, the Coronavirus has infected more than 442 million people worldwide and more than 1.5 million people in Jordan.<sup>16</sup> The health analysts have commented that the COVID-19 outbreak is truly considered as the greatest critical worldwide health/economic catastrophe of the century.

The outbreak of covid-19 in Jordan has started on 2 March 2020, when the first case was discovered. The response of the government was introduced two weeks later in a shape of initial restrictions for operating businesses in Jordan. Later on, a royal decree was signed by His Majesty King Abdullah II to enact the National Defense Law, in order to activate the state emergency law to control the outbreak of the corona virus. Based on that, a team led by the Prime Minister of Jordan which was in that time of "Omar Razzaz" that has applied a full lockdown in the country. The lockdown included a fully closure of Private and public educational, businesses, religious and public institutions, Jordan air and land border.<sup>17</sup>



Figure (1): Timeline of relevant defense orders in Jordan. (18)

Despite the difficulty of estimating the size of the impact of COVID-19 pandemic on the economic growth rate in Jordan, expectations issued by the International Monetary Fund indicate a decline in GDP in Jordan in 2020 by -3.7 percent. Despite this expected decline in the growth rate in Jordan, it is considered good considering the rates of decline in advanced economies in 2020, which are estimated at -6.1%, including the United States -5.9%, the Eurozone -7.5%, the United Kingdom -6.5%, and France -7.2%, while the decline in Jordan is more than the average

<sup>14</sup> Kebede, T. A., Stave, S. E., Kattaa, M., & Prokop, M. (2020). Impact of the COVID-19 pandemic on enterprises in Jordan. *Int. Labour Organ.*

<sup>15</sup> The United Nations World Health Organization announced, on Wednesday 11/3/2020, through its Director-General, Tedros Adhanom Ghebreyesus, that it has now considered the Corona virus that causes "Covid-19" disease, which has infected more than 110 thousand people around the world since December 2019 and is spreading around the world as a "pandemic." That is, it is a global epidemic

<sup>16</sup> Sandeep Reddy Pisati, Vishnu Cherukuri, Siddhartha Srinadhuni, Srikanth Kandikonda, Ravali Bandroju, "Impact of COVID-19 Pandemic on Non-Profit Sector in Telangana". *International Journal of Science and Research* 10, no.2 (2021): 509-518: 509

<sup>17</sup> Tewodros Aragie Kebede, Svein Erik Stave, Age A. Tiltne; Maha Kattaa; Michaela Prokop, Ramzi Maaytah, and Silke Handley, Impact of COVID-19 on Enterprises in Jordan: One year into the pandemic. the International Labour Organisation 2021: 13.

<sup>18</sup> Kebede, Tewodros A. et al. (2021). "Impact of COVID-19 on Enterprises in Jordan: One year into the pandemic". *Int. Labour Organ.*, 14.

for the Middle East and North Africa region, with an estimated decline of -3.3%. The inflation rate for the current year in Jordan is 0.2%, while the current balance deficit is expected to reach 5.9% of GDP.<sup>19</sup>

#### Objectives:

- To understand how the Corona pandemic affected the NPC's main objectives.
- To understand how the Corona pandemic affected the workforce in NPC operating in Jordan.
- Knowing the impact of the Corona pandemic on volunteer work and donations in NPC operating in Jordan.

## 4. Method

In this study, the descriptive approach and the analytical approach were followed to reach the goal of the study, which is knowing the impact of the Corona pandemic on the of NPC in Jordan.

In order to achieve the objectives of the study, a questionnaire was used to collect quantitative data since it fits the topic of the study. Furthermore, the quantitative method has more advantages in terms of cost and obtaining a large number of participants compared to the qualitative method. The questionnaire consisted of a set of closed questions to help respondents verify the questions and answer them honestly and objectively. The questionnaire was created electronically through Google Forms in order to facilitate the process of distributing it in the current circumstances.

### 4.1. Study population and sample

The study community represents 570 non-profit companies currently operating in Jordan, while the study sample represents 25% of the non-profit companies operating in Jordan.

### 4.2. Preparation of the data

The required initial data which was obtained through an electronic questionnaire was created electronically through Google Forms distributed to 25% of non-profit companies operating in Jordan.<sup>21</sup> When the required number was reached, the data collection process was stopped and a total of 140 responses were obtained back. After reviewing the data to ensure that it is free of errors, it was found that there were nine questionnaires containing some paragraphs without an answer, so they were removed from the sample, bringing the final sample size to 131.

### 4.3. Study design strategy

The questionnaire contained a number of different sections, such as aspects of the NPC, the main objectives of the companies, donations, workforce and volunteers to understand the way NPCs work and how the pandemic affected their work. The questionnaire contained 16 closed questions distributed in four sections.

The survey started by taking a set of basic details about NPC, such as the names of the companies, the area of competence of the companies, the size of the Companies, and whether the pandemic affected the future plans of the Companies. Other sections included the following:

- **The main objectives of the Companies:** This section contained a set of closed questions such as whether the pandemic affected the basic objectives of the companies, the size of the pandemic's impact on the companies events, in addition to the impact of the pandemic on services, and the extent of the disruption that the pandemic caused on the companies, and for each question an appropriate scale was set to answer it.
- **The workforce:** This section contained a set of closed questions aimed to identify the impact of the pandemic on the workforce in non-profit companies and included questions such as the percentage of the workforce that was laid off during the pandemic, and the percentage of the workforce that receives a wage/salary, and this section also contained questions aimed to know if there has been a change in the way in which the companies operate and if there were virtual meetings during the pandemic.
- **Volunteer work and donations:** This section contains a set of questions that aim to know the impact of the pandemic on volunteering and donations, and it includes questions such as the change in the volunteer base and the percentage of change in it, as well as the change in donations and the percentage of change in them. Each question has an appropriate scale to answer.

<sup>19</sup> The Jordanian Banks Association, the expected effects of the Corona pandemic on some indicators of the Jordanian economy, 2020,

<sup>20</sup> Al Amaren, Emad Mohammad, et al. An introduction to the legal research method: To clear the blurred image on how students understand the method of the legal science research. *International Journal of Multidisciplinary Sciences and Advanced Technology*, 2020, 1.9: 50-55.

<sup>21</sup> The source of the electronic questionnaire was obtained from

1. Pisti, S. ready., et al. (2021). " Impact of Covid-19 on non-profit Sector in Telangana". *International Journal of Science and Research* 10.2: 509-518. DOI: [10.21275/SR21201185653](https://doi.org/10.21275/SR21201185653)
2. Kebede, T. A., Stave, S. E., Kattaa, M., & Prokop, M. (2020). Impact of the COVID-19 pandemic on enterprises in Jordan. *Int. Labour Organ.*
3. Haykal, M., Bensaadi, I., & Yunus, S. (2022). Covid-19 Impact on Micro and Small-Medium Enterprises Operating and Analysis of Government Stimulus Packages. *Budapest International Research and Critics Institute (BIRCI-Journal): Humanities and Social Sciences*, 5(1), 1422-1430.

#### 4.4. Analysis

##### • Information about companies

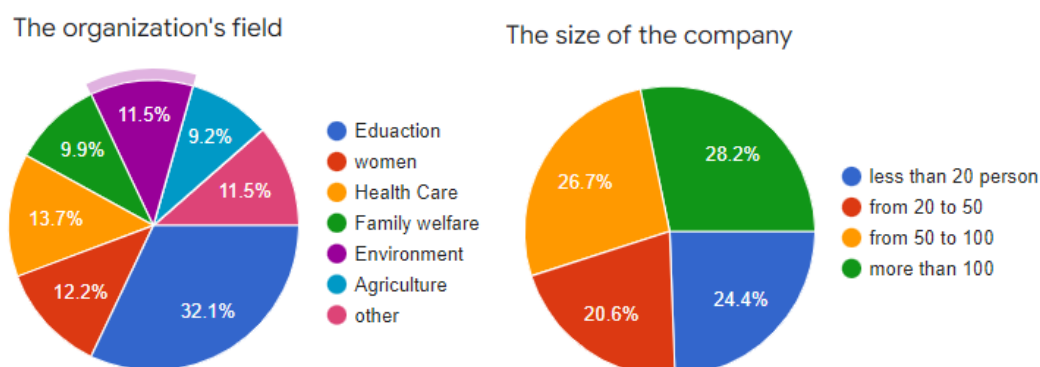


Figure (2): Information about companies

With regard to the companies field represented by the study sample, the previous charts show that the majority of NPC specialize in the field of education by 32.1% of the study sample, after that, health care sector with 13.7% of the study sample. Women's protection sector came in third with 12.2% of the study sample. Environment sectors came forth with rates of 11.5% of the study sample, family welfare with 9.9% of the study sample and finally agriculture sector came last with 9.2% of the study sample. Also, 11.5% of respondents answered none of that. With regard to the size of companies, the percentages were close, as the largest percentage of companies operate with more than 100 persons by 28.2%, then from 50 to 100 by 26.7% then less than 20 persons, 24.4% and the lowest percentage is 20 to 50 persons at 20.6%.

##### Has the pandemic affected future plans

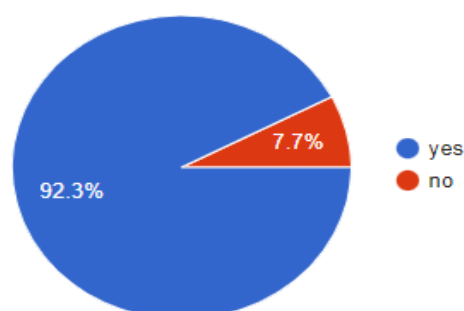


Figure (3): Pandemic affected future plans

Respondents were also asked about whether the pandemic had affected future plans, and the previous figure shows that most of the responses were yes, at 92.3%, and no 7.7%.

##### • The main objectives of the Companies

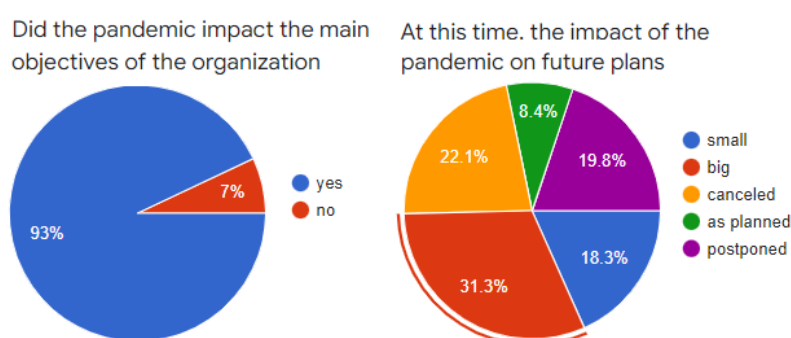


Figure (4): The main objectives of the Companies

This part included the main goals of the companies, were the study sample was asked about whether the pandemic affected the main goals of the companies and the majority of the answers were yes, at a rate of 93.3%, and the majority of the study sample said that the impact of the pandemic on future plans was big at 31.3% and 19.8% said that it was postponed, 18.3% said that the impact was small, 22.3% said that it was canceled and 8.4% said that it was as planned.

The impact of the pandemic on services

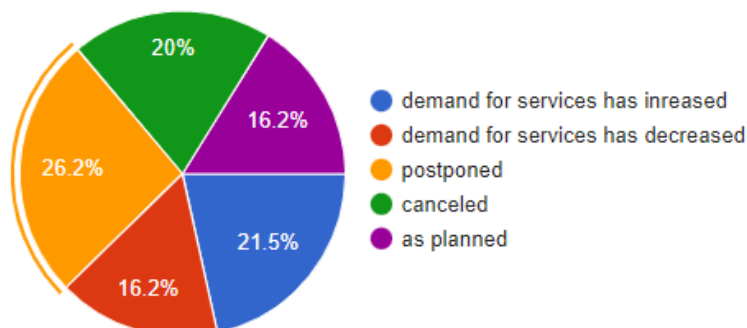
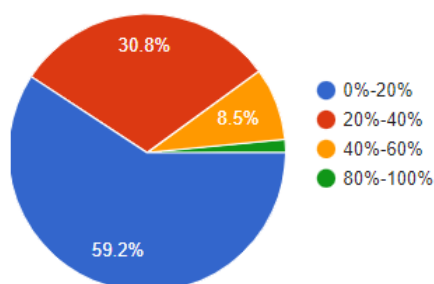


Figure (5): The impact of the pandemic on services

With regard to the demand for services, 16.2% of NPC said that the demand for services decreased, 26.2% said that it was postponed until after the pandemic, 21.5% said that the demand for services increased, and 20% said It was canceled and 16.2% said it was as planned.

#### • Workforce on NPC

proportion of labor force laid off during pandemic



proportion of paid labor force

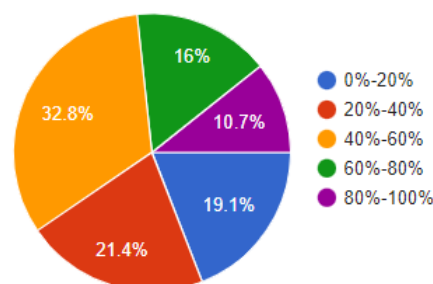
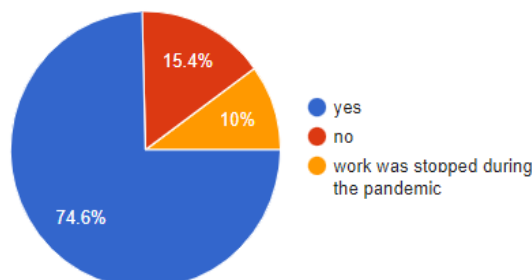


Figure (6): Workforce on NPC

This section discusses the situation of the workforce during the pandemic. As the previous figure shows, that (59.2% or 77 company) of the study sample laid off 0% to 20% employees, (30.8% or 40) companies laid off 20% to 40% employees, and (8.5% or 11 companies) laid off 40% to 60% employees. And only (1.5% or 2 companies) have laid off 80% to 100% employees, and with regard to the paid workforce, (32.8% or 43 companies) of the study sample pay 40% to 60% of employees, (16% or 21 companies) pay 60% to 80% of employees and (19.1 or 25) companies pay only 0% up to 20% of the employees and (10.7% or 14 companies) pay for the majority of their employees from 80% to 100%.

has the way the organization works changed during the pandemic



were there virtual meetings through one of the application or platforms

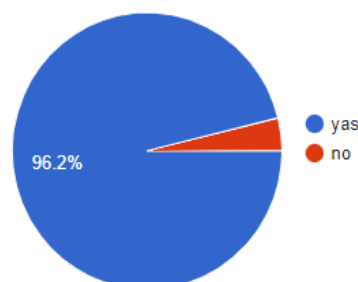


Figure (7): The nature of work during the pandemic

With regard to the nature of work during the pandemic, (74.6% or 97 companies) of the study sample said that there was a difference in the way they worked during the pandemic, and (15.4% or 20 companies) of the study sample said that there was no difference, while 10% or 13 companies of the study sample said that work during the pandemic was completely shut down and stopped. Furthermore, there was almost a consensus by the companies represented the study sample that during the pandemic, there are virtual meetings by a rate of 96.2% or 125 of 131 compines.

At this time, how much disruption did the pandemic cause

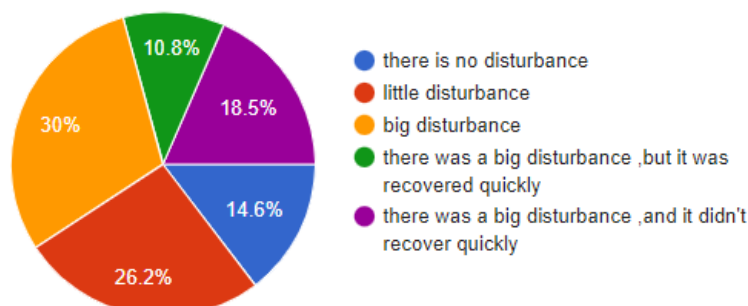


Figure (8): Percentage of disruption caused by pandemic

With regard to the disruption, the previous chart shows (18.5%) of the study sample said that there was a big disturbance and did not recover quickly, in addition, (10.8%) said that there was a big disturbance, but it was recovered quickly, (26.2%) said that there was little disturbance and (14.6%) said there is no disturbance. While, (30%) of the study sample said that there was a big disturbance.

#### • volunteer work and donations

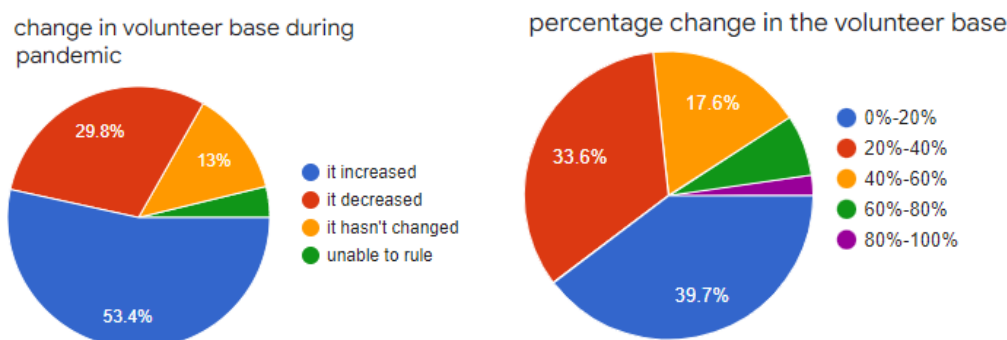


Figure (9): volunteer work and donations

This part discusses volunteer work and donations during the pandemic, and as shown in the charts, 53.4% of non-profit companies operating in Jordan said that the volunteer base increased, 13% said that it did not change, 29.8% said that it decreased, and 3.8% of the study sample said that they were unable to judge. On the other hand, 33.6% of the companies said that the rate of change in the volunteer base was from 20% to 40%, and 39.7% of the companies said that the rate of change in the volunteer base was from 0% to 20%, and 17.6% of the companies said that it was from 40% to 60% and 6.9% of the companies said that it was between 60% and 80 % and only 2.3% said that the rate of change in the volunteer base was from 80% to 100%.

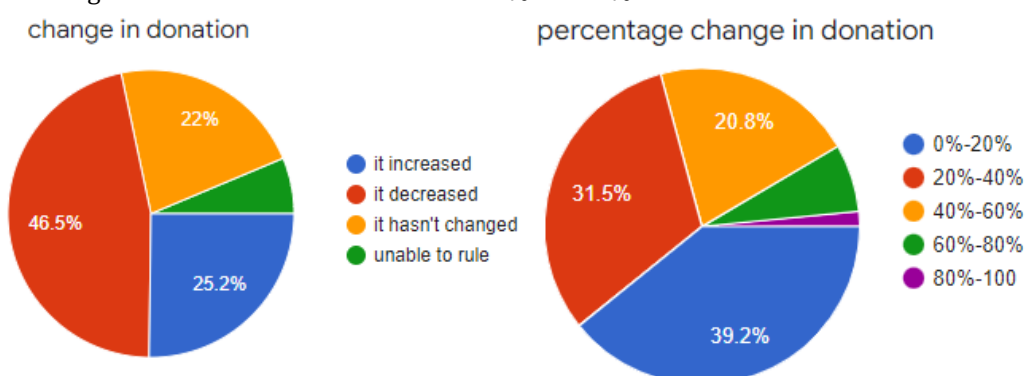


Figure (10): The donations

With regard to donations, 46.5% of the non-profit companies said that donations decreased, 22% of the companies said that they did not change, 25.2% said that donations increased, and 6.3% of the companies said that they were unable to judge. On the other hand, and regarding the change of the donation percentage, 31.5% of the companies said that the rate of change in donations was between 20% to 40% and 39.2% said that the rate of change in donations was between 0% to 20% and 6.9% of the companies said that the rate of change in donations was between 60% to 80% and 20.8% of the companies said that it was between 40% to 60% and only 1.5% of the companies said that they were from 80% to 100%.

## 5. The Impact of the Jordanian Defense Law on Labor Working in Nonprofit Corporation

The defense orders issued under the Defense Act which was imposed starting from 18th of March 2020 in Jordan has led to a devastating breakdown in economic life and has led many establishments in Jordan to be unable to fulfill their responsibilities towards their workers. as a result, many of Jordanian companies has discharge their workers contract or reduce their wage.

According to the Jordanian labor law a *worker* is:

*"any person, male or female, performing work against remuneration for an employer and under his direction, including minors, trainees and persons on a trial period".*

While "work" under the same law is defined as

*"any intellectual or manual effort made by a worker for remuneration"<sup>22</sup>, be it for an indefinite period, or on a casual, temporary or seasonal basis".<sup>23</sup>*

Furthermore, *contract of employment* under the labor law is defined as:

*"an agreement, verbal or written, explicit or implicit, whereby a worker undertakes to work for an employer, under his supervision or direction, in return for remuneration; contracts of employment may be for a specified period or of indefinite duration, or for specified or unspecified work".<sup>24</sup>*

Based on the labor law provision, the provisions of this law shall apply to all workers and employers, except:

- government and municipal officials.
- an employer's family members working without remuneration in his undertakings.
- domestic servants, gardeners, cooks and the like.
- agricultural workers excluding those who shall be covered by this law pursuant to a decision taken by the Council of Ministers on the basis of a recommendation by the Minister".<sup>25</sup>

In conclusion on what has the labor law stipulated in in Article 3 and 4, as well as Article 7/d of the Jordanian companies Law, it is clear that workers who work in non-profit companies are subject to the Labor Law, as is the case with all employees who work in for Non-profit companies that are registered According to the Jordanian companies Law.

### 5.1. The Impact of COVID-19 on Labor law in Jordan

The Jordanian labor law was drafted with the aim of controlling the economic and social aspect of the work force in Jordan, through achieving a balance contractual relationship between the worker and the employer.<sup>26</sup> Therefore, The Jordanian labor law was one of the most prominent laws most affected by the COVID-19 pandemic, hence, many countries of the world have been keen to enact legal regulations to limit the impact which was resulted from the COVID-19 pandemic on the labor contract and the labor situation, therefore, the Jordanian government has focused on issuing a legal rules in which its connected with the labor law to regulate the mechanism for managing and maintaining rights of the worker and the employer during COVID-19 pandemic.<sup>27</sup>

Jordanian Defense Order No. (6) of 2020(2) was drafted to outline certain measures relating to employment conditions, payment of wages, temporary closure of entities/institutions unable to cope under the current circumstances, and making reference to the government Economic Protection Programmes,<sup>28</sup> as this Defense Order has stipulated many provision as follows:

- "All employees in the private sector, or any other establishment subject to the provisions of the Labour Law No. 8 of 1996, shall receive their full wages for the period between 18<sup>th</sup> of March 2020 until 31 of March 2020".<sup>29</sup>

<sup>22</sup> Remuneration is the worker wage or salary.

<sup>23</sup> Jordanian Labour law No.8 of 1996

<sup>24</sup> Jordanian Labour law No.8 of 1996

<sup>25</sup> Jordanian Labour law No.8 of 1996

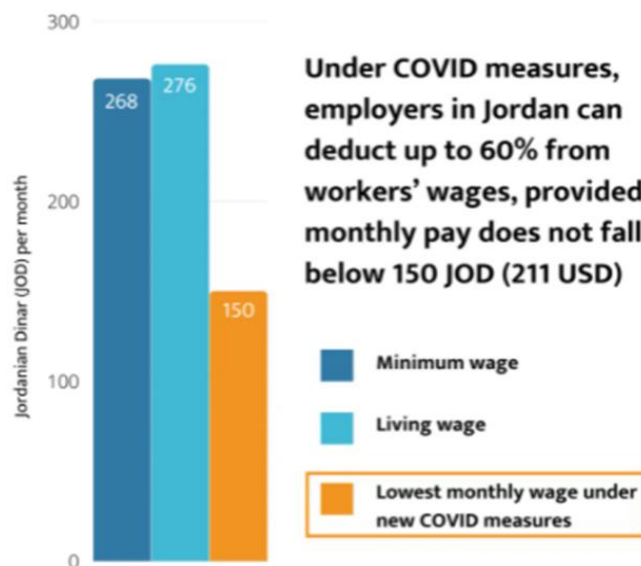
<sup>26</sup> Hisham shakhatreh, Naser albala'wi and Mohammed, Alta'ani, The Impact of Enforcing The Jordanian Defense Act on the Employment Contract in Light of Corona Pandemic (COVID-19). *Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (TURCOMAT)*, 2021, 12.14: 399-420.

<sup>27</sup> Kebede, Tewodros Aragie, et al. Impact of the COVID-19 pandemic on enterprises in Jordan. *Int. Labour Organ*, 2020.

<sup>28</sup> Defence Order No. 6 stipulating labour rights in Jordan

<sup>29</sup> This applies to all establishments whether subject to the Lockdown Decision or otherwise

- "Employees excluded from the Lockdown Decision shall not be entitled to overtime work during the period between 18 March 2020 until 31 March 2020, unless they were asked to perform overtime work, pursuant to Article 59 of the Labour Law. The Defence Order No. (6) explains the payment for overtime work as follows: the employee is entitled to 125% of his/her hourly wage for every hour of overtime work performed during ordinary business days, and 150% of the employee's daily rate for every day worked during religious holidays and weekends, with the exception of public holidays (such as this lockdown period)".
- "The institutions which are able to carry on work remotely, whether wholly or partially, shall be considered excluded from the Lockdown Decision, and employers are able to obligate their employees to work remotely if this serves the interest of the establishment".
- **"Employees required at the workplace:** Defence Order No. (6) stipulated that, where an establishment necessitates for the continuation of work that its employees be present at the workplace, such employees are entitled to their full wages. However, it is permissible to reduce the salary of employees therein, provided such reduction does not exceed 30% of the ordinary wage".
- **For remote workers:** "Full-time employees: If such employees are working full time (eight hours daily), then they are entitled to full pay. The salaries of full-time remote workers are also subject to the 30% reduction in salary. The Instructions regarding Remote Working stipulate that if the employer imposes such reduction in salary, and the employee does not object thereto before the Ministry of Labour within a period of seven days from the effective date of reduction, then this shall be considered as free consent on behalf of the employee. Regarding the Part-time employees: Such employees are entitled to their wages for actual hours worked, provided the pay does not fall below the minimum rate per hour, or does not fall below 50% of his/her usual wage, whichever is higher".  
In any case, if the employee has been asked to work overtime, the employee is entitled to 125% of his/her hourly wage for every hour of overtime work performed during ordinary business days, and 150% of the employee's daily rate for every day worked during religious holidays and weekends, with the exception of public holidays.
- **"Employees not required to work:** The defence order No. (6) has granted establishments subject to the Lockdown Decision, or those establishments which are only partially authorized to work, the right to submit a request to the Minister of Labour, seeking to reduce the salaries of employees, who are not required to work, by 50%, provided the salaries thereof do not fall below the statutory minimum wage. If such request is rejected, the establishment is obliged to continue payment of such wages in full". The following chart which indicate the labour situation regarding the wage during COVID- 19 pandemic.<sup>30</sup>



**Figure (11):** The labour situation regarding the wage during Covid- 19 pandemic

- The Defence Order No. (6) has granted establishments in the private sector or those entities subject to the provisions of the Labour Law (whether subject to the Lockdown Decision or otherwise) which are unable to continue payment of employee salaries, even after the aforementioned reduction in salaries, the right to submit a request to a committee (comprised of the Minister of Labour and the Minister of Industry, (Trade and Supply) to cease the entire operations of the establishment, and to suspend the employment contracts of all employees therein.

<sup>30</sup> Business & Human Rights Resource Centre, Workers at risk: Labour rights in Jordan during COVID-19: <https://www.business-humanrights.org/en/from-us/briefings/workers-at-risk-labour-rights-in-jordan-during-covid-19/>

- Defence Order No. (6) has permitted the termination of an employment contract, during the lockdown period, in the following instances only:
  1. Death of the employee or the employee's inability to perform work, provided the same is supported by a medical report.
  2. The employee fulfils the requirements of retirement under the Social Security Law.
  3. The employee impersonates another individual or presents false certificates or documentation with the purpose of procuring a benefit himself/herself or brings detriment to another.
  4. The employee is convicted, by a judicial ruling of final degree, of a felony or misdemeanour, violating public honour and morals.
  5. The employee is found in a state of intoxication or other psychotropic substance or commits an act violating public morals in the workplace.
  6. The employee assaults his/her employer, responsible manager, any of his/her superiors, another employee or any other person during work or, as a result thereof, by battery or insult.

## 5.2. The Impact of COVID-19 on Laborers in Jordanian Non-profit Companies

The spread of the Corona virus has prevented part of the workers from performing their work temporarily and not permanently.<sup>31</sup> For example, in Jordan, in the beginning of the spread of the virus, the government took a total look down in the city of Irbid in March 27, 2020 by taking a preventive decision to completely isolate Irbid governorate from the rest of the governorates of the Kingdom, and isolate villages and regions within the same governorate from each other, in an attempt to contain and control the disease. Citizens residing in the governorate are allowed to spend their needs on foot and individually without using any means of transportation which helped to keep some private sector activities continuing to work without interruption, and thus the activities that the spread of the virus did not close, the work contract is enforceable between its two parties and it is not permissible for the employer to adhere to the provisions of force majeure to terminate the work contract, and each of its parties is obligated to perform its obligations.<sup>32</sup>

Also, the employer is not entitled to terminate the contract as long as the worker continues to perform the work, even if the worker is absent without leave from the employer because he/she is infected with the virus, the employer is not entitled to terminate the work contract in accordance with Jordanian Defense Order No. (6) of 2020 (2) and the Jordanian Labor Law, which stipulates in Article 27, "Subject to the provisions of paragraph (2) of this section, an employer may not terminate the employment of a worker or give the latter notice, if the worker is: c- Temporary absence from work due to an annual or sick leave, on leave granted for worker education or pilgrimage or on leave agreed by both parties to take up trade union office or studies in a recognized institute, college or university".<sup>33</sup>

Furthermore, as for non-profit companies whose activities have been temporarily suspended due to the spread of the Corona epidemic, Article 50 of the Jordanian Labor Law indicated that " If an employer is forced to stop working temporarily for reasons that cannot be attributed to him and which are beyond his control, workers shall be entitled to full remuneration for no more than the first ten days from the date on which work stopped in any one year and half their remuneration for the remaining period. The total remunerated period with full work stoppage shall not exceed sixty days in any one year".<sup>34</sup>

## 6. Conclusion

The COVID-19 pandemic and the Jordanian Defiance Law are having a major impact on Jordanian enterprises in general and on Jordanian Non-profit enterprises in particular. Practically Non-profit enterprises surveyed for this research has faced cash flow challenges, reduced demand and supply, and disruption to value chains. Furthermore, the vast majority of them expect major decline in projected revenue.

As the previous analysis of the responses of NPC in Jordan showed that the Corona pandemic has a great impact on NPC operating in Jordan, the researchers found that the pandemic has affected future plans, including what has been canceled, some of which have been postponed and it has also affected the main objectives of companies and the services they provide. It was also found that companies during the pandemic have changed the way they work and are conducting meetings and completing work online. Non-profit companies in Jordan have also faced a decrease in donations and volunteer work, which are very important for non-profit companies, as they rely heavily on them to finance many projects and pay workers' wages. As a result, we see the significant decrease in donations that non-profit companies operating in Jordan have laid off many of their employees, which in turn will be reflected on the ability of non- profit companies to provide services to society.

<sup>31</sup> AHSANY, Fachry; ALAMSYAH, Ahmad Faiz; AL-FATIH, Sholahuddin. Legal Protection of Labor Rights During the Coronavirus Disease 2019 (Covid-19) Pandemic. *Jurnal Pembaharuan Hukum*, 2020, 7.2: 100-115.

<sup>32</sup> Istbraq Mohammad Hamzah and Ammar Murad Ghirkan, Legal implications of the "Covid 19" Corona virus on employment contracts". *Int. Journal of Legal & Comparative Jurisprudence Studies*, 1(2) (2020), 80-87.

<sup>33</sup> Defense Order No. (6) of 2020(2) and the Jordanian Labor Law, which stipulates in Article 27.

<sup>34</sup> Article 50 of the Jordanian Labor Law.

Regarding the work contract for the worker who work in the non-profit companies, they are subject to Defense Law No. 6 of 2022 in addition to the Jordanian Labor Law, and accordingly, if the non-profit companies did not close because of the spread of the virus, then the work contract should be applicable as normal between the worker and the employer, in addition, it is not permissible for the employer to adhere to the provisions of force majeure to terminate the work contract, and each of its parties is obligated to perform its obligations.

Also, the employer is not entitled to terminate the contract as long as the worker continues to perform the work, even if the worker is absent without leave from the employer because he/she is infected with the virus, the employer is not entitled to terminate the work contract in accordance with Jordanian Defense Order No. (6) of 2020(2) and the Jordanian Labor Law, which stipulates, "Subject to the provisions of paragraph (2) of this section, an employer may not terminate the employment of a worker or give the latter notice, if the worker is: Temporary absence from work due to an annual or sick leave, on leave granted for worker education or pilgrimage or on leave agreed by both parties to take up trade union office or studies in a recognized institute, college or university".

Furthermore, as for non-profit companies whose activities have been temporarily suspended due to the spread of the Corona epidemic, Article 50 of the Jordanian Labor Law indicated that " If an employer is forced to stop work temporarily for reasons that cannot be attributed to him and which are beyond his control, workers shall be entitled to full remuneration for no more than the first ten days from the date on which work stopped in any one year and half their remuneration for the remaining period. The total remunerated period with full work stoppage shall not exceed sixty days in any one year"

Regarding the right of wages of the workers in the non-profit companies during the COVID-19 pandemic, the Defense Order No. (6) of 2020(2) has regulate this matter as follow:

- Full-time employees (still work from the office): If such employees are working full time (eight hours daily), then they are entitled to full pay.
- The salaries of full-time remote workers (work from home) are also subject to the 30% reduction in salary
- Part-time employees: Such employees are entitled to their wages for actual hours worked, provided the pay does not fall below the minimum rate per hour, or does not fall below 50% of his/her usual wage, whichever is higher.
- Employees do not require to work: The Defence Order No. (6) has granted establishments subject to the Lockdown Decision, or those establishments which are only partially authorised to work, the right to submit a request to the Minister of Labour, seeking to reduce the salaries of employees, who are not required to work, by 50%, provided the salaries thereof do not fall below the statutory minimum wage. If such request is rejected, the establishment is obliged to continue payment of such wages in full.

## References

1. Ahsany, Fachry; Alamsyah, Ahmad Faiz & Al-Fatih, Sholahuddin. (2020). Legal Protection of Labor Rights During the Coronavirus Disease 2019 (Covid-19) Pandemic. *Jurnal Pembaharuan Hukum*, 7(2), 100-115. <https://doi.org/10.26532/jph.v7i2.10975>
2. Al Amaren, Emad Mohammad & Indriyani, Rachma. (2019). Appraising the Law of Wills in a Contract. *Hang Tuah Law Journal*, 3(1), 46-58. <https://doi.org/10.30649/htlj.v3i1.107>
3. Al Amaren, Emad Mohammad, et al. (2020). An introduction to the legal research method: To clear the blurred image on how students understand the method of the legal science research. *International Journal of Multidisciplinary Sciences and Advanced Technology*, 1(9), 50-55.
4. Anderson, Ronald. A. (1980). *Business Law*. South – Western Publishing Co, Cincinnati, Ohio, eleventh edition.
5. Business & Human Rights Resource Centre. *Workers at risk: Labour rights in Jordan during COVID-19*. <https://www.business-humanrights.org/en/from-us/briefings/workers-at-risk-labour-rights-in-jordan-during-covid-19/>
6. Emerson, Robert. (2009). *Business Law*. Barons, New York, Fifth edition.
7. Hager, Mark; Rooney, Patrick & Pollak, Thomas. (2002). How fundraising is carried out in US nonprofit organisations. *International Journal of Nonprofit and Voluntary Sector Marketing*, 7(4), 311-324. <https://doi.org/10.1002/nvsm.188>
8. Hamzah, Istbraq Mohammad & Ghirkan, Ammar Murad. (2020). Legal implications of the "Covid 19" Corona virus on employment contracts. *Int. Journal of Legal & Comparative Jurisprudence Studies*, 1(2), 80-87. <https://doi.org/DOI:10.31559/LCJS2020.1.2.3>
9. Hansmann, Henry B. (1979). The role of nonprofit enterprise. *Yale Law Journal*, 8, 9.
10. Haykal, M., Bensaadi, I., & Yunus, S. (2022). Covid-19 Impact on Micro and Small-Medium Enterprises Operating and Analysis of Government Stimulus Packages. *Budapest International Research and Critics Institute (BIRCI-Journal): Humanities and Social Sciences*, 5(1), 1422-1430.
11. Jassim, Farouk. (2020). Non-Profit Companies in Kuwaiti Companies Law No. 1/2016. *Journal of the Kuwait International Law School*, 1(29), 515-542.
12. Jordanian Labour law No.8 of 1996.

13. Kebede, T. A., Stave, S. E., Kattaa, M., & Prokop, M. (2020). Impact of the COVID-19 pandemic on enterprises in Jordan. *Int. Labour Organ.*
14. Kendall, Jeremy; Knapp, Martin. (1993). Defining the nonprofit sector: The United Kingdom. *Johns Hopkins Institute for Policy Studies*.
15. Madi, Ramzi. (2017). The Legal System for Non-Profit Companies in light of the Jordanian Law. *Al-Ijtihad Revue des études juridiques & économiques* 11, 1-17. <https://doi.org/10.12816/0038161>
16. Pisati, Sandeep Reddy; Cherukuri, Vishnu; Srinadhuni, Siddhartha; Srikar Kandikonda, & Bandroju, Ravali. (2021). Impact of COVID-19 Pandemic on Non-Profit Sector in Telangana. *International Journal of Science and Research* 10(2), 509-518.
17. Pisti, S. ready., et al. (2021). Impact of Covid-19 on non-profit Sector in Telangana. *International Journal of Science and Research* 10(2), 509-518.
18. Putman, Cara. C. (2009). *Business Law*. ALPH Books, New York, First edition.
19. shakhatreh, Hisham; albala'wi Naser & Alta'ani, Mohammed. (2021). The Impact of Enforcing the Jordanian Defense Act on the Employment Contract in Light of Corona Pandemic (COVID-19). *Turkish Journal of Computer and Mathematics Education*, 12(14), 399-420.
20. The Jordanian Banks Association. (2020). *The expected effects of the Corona pandemic on some indicators of the Jordanian economy*.
21. The Jordanian Companies Law No. 22 of 1997.
22. The Non-Profit Companies Law No. 60 of 2007 was issued on 5/31 2007, then the Non-Profit Companies Law No. 73 of 2010 issued on 12/14/2010
23. The U.K. Companies Act 2006 (c. 46) <https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2006/46/contents>

## أثر جائحة كورونا على الشركات غير الربحية في الأردن (دراسة قانونية اجتماعية)

عماد محمد العمارين<sup>1</sup>، سلطان ابراهيم العطين<sup>2</sup>، مهند فرحان الطعاني<sup>3</sup>، محمد عبد الخالق الزعبي<sup>4</sup>،  
أحمد إبراهيم الشرع<sup>5</sup>

<sup>1,2,3,4</sup> كلية القانون- جامعة عمان العربية- الأردن

<sup>5</sup> كلية القانون- جامعة اربد الاهلية- الأردن

<sup>1</sup>e.alamaren@aaau.edu.jo, <sup>5</sup> a.alsharu@inu.edu.jo

استلام البحث: 2022/3/15 مراجعة البحث: 2022/5/11 قبول البحث: 2022/5/31 DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.4.7>

### الملخص:

منذ عام 2020، أثرت جائحة كورونا بشكل سلبي على أوضاع الناس الاقتصادية في الأردن. حيث أجبرت إجراءات الحكومة الأردنية لاحتواء انتشار الفيروس من تقييد حركة المواطنين وإغلاق الحدود الشركات على إغلاق أعمالها التجارية كلياً أو جزئياً، وتسريح العمال أو تخفيض رواتبهم. كواحدة من هذه الشركات التي تأثرت سلباً كانت الشركات غير الربحية. واجهت الشركات غير الربحية في الأردن انخفاضاً في العوائد المالية نتيجة انخفاض حجم التبرعات وزيادة الطلب على الخدمات التي تقدمها، لا سيما تلك التي تقدم خدمات صحية. نتيجة لذلك، تبنت الشركات غير الربحية العاملة في الأردن مناهج وآليات جديدة للعمل من أجل البقاء ولتظل ذات صلة بالمجتمع الأردني. تركز هذه المقالة البحثية بشكل أساسي على تأثير جائحة كورونا على الشركات غير الربحية العاملة في الأردن من حيث القدرة المالية والاستراتيجيات وأثر قانون الدفاع الأردني على وضع العمالة في هذه المؤسسات. وقد توصل البحث إلى عدة نتائج تسلط الضوء على تأثير جائحة كورونا من أهمها أن لوباء كورونا تأثير كبير على الشركات غير الربحية من وجهة نظر اقتصادية وقانونية.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا؛ الشركات غير الربحية؛ الأردن.

# Methodological Analysis of Period Fertility in Saudi Arabia for 2018

**Ayman Mahgoub**

College of Business Administration, Prince Sattam Bin Abdulaziz University, Al Kharj,  
Kingdom of Saudi Arabia  
am.mohammed@psau.edu.sa

---

Received: 21/5/2022

Revised: 6/6/2022

Accepted: 19/6/2022

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.4.8>

---



This file is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

## Methodological Analysis of Period Fertility in Saudi Arabia for 2018

Ayman Mahgoub

College of Business Administration, Prince Sattam Bin Abdulaziz University, Al Kharj,  
Kingdom of Saudi Arabia  
am.mohammed@psau.edu.sa

Received: 21/5/2022

Revised: 6/6/2022

Accepted: 19/6/2022

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.4.8>

**Abstract:** The exact measurement and evaluation of indicators of period fertility in a multiracial society could help explain disparities. The aim of this paper is to develop a methodological and analytical attempt to systematically analyse period fertility and discuss differentials in its levels and patterns between domestic and expatriate women in Saudi Arabia as far as available data allow. The data used were obtained from official sources published by the General Authority for Statistics in the Household Health Survey 2018, and then the quantitative calculation was used to calculate fertility indicators. Estimated period fertility indicators started from the simplest rates to the more complex ones, with adequate illustration of the advantages and disadvantages of each of them. The purpose was to establish fertility differentials and historical patterns. The paper consistently shows that the fertility of expatriates in Saudi Arabia is lower than the fertility of Saudi domestic women; however, the reason for this disparity is not established, as the sufficient influence of contraceptive practices has not been confirmed. It is also revealed that the fertility transition that has been taking place since the early eighties will continue, but it will result in precautions in the future.

**Keywords:** person years; period fertility; natural fertility; Total Fertility Rate; fertility indicators; reproductivity.

### 1. Introduction

In demography, the word fertility means the number of live births that a woman achieves during her lifetime (Burch, 2017). Of course, in Muslim countries, this process entails the institution of marriage. Fertility is different conceptually from fecundability, which means that a woman is biologically capable of producing children, but for one reason or another, she is not fertile (Thomas, 2018). Thus, the precise measurement of the period of fertility for any population is crucial, perhaps to two decimal places, before any attempt to analyse its determinants can be made (Carmichael, 2016). In Saudi Arabia, all measures of fertility are available, but with different methodologies and varying accuracy (Khraif, 2001).

The level of fertility in the world varies greatly by country, culture and socio-economic conditions, as well as by individual characteristics such as age (Yeung, 2022). In general, more industrialized and economically developed societies have lower fertility than less developed agricultural societies (Thasineku, 2019). Also, within countries, in general, more educated and higher income groups have lower fertility than less educated lower income groups (Cohen, 2021). Historically, as groups within countries have improved their standards of living, nations have become more economically developed, health conditions have improved, morbidity and mortality rates have decreased, and fertility has declined due to the adoption of fertility-restricting behaviors, such as limiting sexual relations or marriage, practicing contraception, and resorting to induced abortion (Thompson, 2022). This sequence of events has been observed in Western industrial societies over the past two centuries, and in developing regions in the past half century (Hazazy, 2018). The process is often referred to as the demographic transition, and it comprises the main theoretical basis for research conducted by demographers, sociologists, anthropologists, epidemiologists, economists, and others, on the determinants and consequences of national mortality and fertility levels (Alwulayi, 2020).

Demographic indicators in the Kingdom of Saudi Arabia, especially fertility rates are estimated based on fertility levels in neighboring regions and countries (Khraif, 2001). This might result in unrepresentative estimates because fertility rates tend to change from one region/country to another (Salam, 2013). This is due to the scarcity of data on fertility in Saudi Arabia. This increases the need for reproductive data and more studies and research in

this field to understand reproductive behaviors in the Kingdom of Saudi Arabia and to identify accurate indicators of the current fertility rate and future trends. Based on the foregoing, several questions arise that need to be addressed. What is the fertility rate in the Kingdom of Saudi Arabia? How the rate varies across regions of Saudi Arabia? How much do Saudi women give birth to an average and how it varies by regions? Is fertility increases or decreases overtime?

In this paper, we attempt to provide a systematic measurement of period fertility to two decimal places for all rates and explain the conceptual meaning of these rates in a scholarly way. This is done for both domestic Saudi women and for non-Saudi female residents, and the tempo of period fertility is considered. Additionally, the historical pattern of period fertility is analysed, and comparisons of the practice of family planning by the two population groups are investigated.

## 2. Materials and Methods

This study depends entirely on secondary data officially published by the Saudi General Authority for Statistics, with special reference to the tables provided by the Household Health Survey 2018. The tables on which our analysis is based are as follows:

- Total population in Saudi Arabia.
- Saudi and non-Saudi age and sex distribution.
- Age-related specific fertility rates in Saudi Arabia.
- Total fertility by administrative region in Saudi Arabia.
- Contraceptive prevalence among females of reproductive age.

The study focuses on period fertility alone because the Household Health Survey 2018 does not provide data on cohort fertility. We attempt to introduce measures of period fertility in a systematic way by starting with crude measures and moving towards more refined one; we also indicate measurement methodologies and the pros and cons of each method. In addition, we discuss the disparities between rates for Saudis and non-Saudis and the role of contraceptive use in influencing these disparities.

## 3. Conceptuality of fertility indicators in demographic literature

Fertility is different conceptually from fecundability, which means that a woman is biologically capable of producing children but, for some reason, she is not fertile (Burch, 2003). From the experience of human populations, the maximum number of children per woman is approximately 17 births on average if no fertility control is ever practised. However, no population has ever recorded this figure, and the maximum number of children recorded never surpassed 15 children or dropped below 0.83 children. Thus, the precise measurement of period fertility for any population is crucial.

Demographers differentiate conceptually between a ratio and a rate. According to (Newell, 1990), "a ratio is simply any number divided by any other number". For instance, the dependency ratio equals the total number of young and old people divided by the working population multiplied by 100. A rate, on the other hand, resembles the way in which a certain event occurs in a specified period of time, thus entailing the definition of exposure years to the forces of that event. The grasp of a period rate, therefore, involves some imagination because it is synthetic rather than real. For example, as we shall see later in this paper, the total fertility rate is an imaginative concept of the fertility performance of a cohort of women, as they produce children along a historical age scale if they live and follow the same natality regime (Shryock & Seigel, 1980).

Even more imaginative is the concept of "person years", which is frequently used by demographers. For example, as women proceed in life and give birth, some of them die in the process; since these women contribute to fertility at each age, their exact years of survival within their age group must be considered which, although important, is usually difficult to grasp; thus, demographers instead use the concept of "mid-year" as a proxy for the total number of women in an age group. A more detailed explanation of the mid-year concept is found in Smith (2013).

The growth reproduction rate (GRR) and net reproduction rate (NNR) are also synthetic measures and are more imaginative than total fertility. These two measures represent what is called in demography "reproductivity". This term refers to the concept of replacement in dealing with female births rather than all births. Two very important concepts are also related to these two measures, namely, the mean age of fertility distribution and the mean age of childbearing, which are not similar.

One concept that is frequently used is that of fecundability. This concept relates to the physiological ability to conceive, i.e., the statistical probability of conception in a menstrual cycle. Fecundability is particularly important in the statistical modelling of the process of family building and in the estimation of the effectiveness of family planning programmers (Newell, 1986).

A population in which no deliberate attempt is made to limit the number of births is said to experience "natural fertility". This very important and widely used concept was first identified and named by Louis Henry

(1972). Such a measure of fertility is a biological indicator, and its magnitude depends on social norms related to family planning, breastfeeding and weaning practices. There is no fertility-limiting behaviour that is in any way dependent on the number of children already born (Bongaarts, 2002).

#### 4. Measures of Period Fertility in Saudi Arabia in 2018

##### 4.1. The Child/Woman Ratio

This ratio is defined as follows:

$$C/W \text{ Ratio} = \frac{\text{Children age 0-4}}{\text{Women aged 15-49}}$$

From appendix tables 1, 2, and 3 (Saudi population by age groups and sex), the C/W ratios are calculated, as seen in table (2) below.

**Table (1): Child/Woman Ratio in Saudi Arabia**

Population	Child/Woman (C/W)
Saudi Women	0.3897
Non-Saudi Women	0.2105
Total Population of Women in Saudi Arabia	0.3576

Source: Household Health Survey, Saudi Arabia, 2018

It is clear that the C/W ratio is higher for Saudi women than for non-Saudi women, but the ratio for both is low compared to that of other Arab and Asian countries. The usefulness of the ratio, however, arises from the fact that it requires only information on the composition of the population by age and sex. No data on births are needed at all. This makes this calculation particularly useful when using census data. Obviously, it is an extremely crude measure; in broad terms, if fertility is high, then the child/woman ratio will be high, but if fertility is low, then the ratio will be low. The ratio is, however, quite sensitive to reporting errors and to the level of infant mortality; therefore, it is dangerous to use the ratio to compare populations with substantially different levels of infant and child mortality or where the underreporting of young children is a problem.

##### 4.2. The Crude Birth Rate

This is a simple and notorious indicator that is determined from the following equation:

$$CBR = \frac{\text{Births in year}}{\text{Population at mid-year}} * 1000$$

From Tables 1, 2, and 3 of the Household Health Survey of Saudi Arabia from 2018 (Saudi population by age groups and sex), crude birth rates are calculated, as seen in Table (2) below.

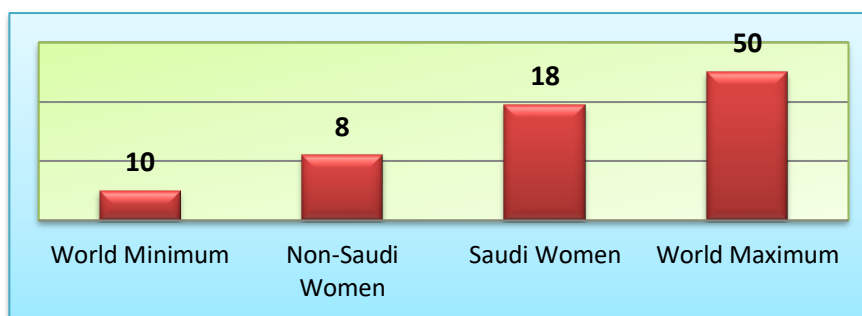
**Table (2): Crude Birth Rates**

Population	Child/Woman (C/W)
Saudi Women	17.9
Non-Saudi Women	8.2
Total Population of Women in Saudi Arabia	14.3

Source: Household Health Survey, Saudi Arabia, 2018

Once again, there is a marked differential between the outcome for national Saudi women and that for expatriate women. The CBR range that has been observed in the human population is between 10 and 50; thus, the rate for national Saudi women is slightly above the international average while that for non-Saudi women is below the international average.

The inclusion of all ages and sex makes the measure crude. Comparisons are not logical, as births are not related to females at risk. However, three reasons are usually cited for the importance of this calculation. First, it is easy to grasp. Second, the data requirements and calculations are simple because what is needed consists of the total population and one year of birth information. Third, if one subtracts the CDR from the CBR, then he or she obtains what is called the rate of natural increase. To see the usefulness of the CBR, consider the location of Saudi Arabia in the international fertility regimes portrayed in figure 1. It is clear that the CBR for non-Saudi women is closer to the world minimum while that for Saudi women is close to the world maximum.



**Figure (1):** Comparisons of the CBR for Saudi and non-Saudi women with World Bounds  
**Source:** Based on table 2

#### 4.3 Age-Specific Fertility Rate (ASFR)

The definition of ASFR is as follows:

$$ASFR = \frac{\text{Births in year to women aged } x}{\text{Women aged } x \text{ at mid-year}}$$

Often, although the ASFR is calculated per thousand women and seven age ranges of rates are calculated, as seen in Table 3, single-year rates are also common. Here, they are calculated per woman. Note that there is a big jump in the data requirements. Specific fertility rates are given in the Household Health Survey of Saudi Arabia for 2018 for both Saudi women and the total population of women; however, it is easy to observe that the lower range of ASFR for the total population of Saudi women is an indication of the lower fertility rate among non-Saudi women. As previously reflected in the child/woman ratio and the crude birth rate, the age-specific fertility rates for all women are lower at all ages than those for Saudi women. However, although the age-specific fertility distributions for Saudi and non-Saudi women are different in regard to level, they look similar in pattern. Both distributions have a late peak, indicating that both Saudi and non-Saudi women achieve approximately 50% percent of their fertility by age 31, with similar dispersion. See Figure (2).

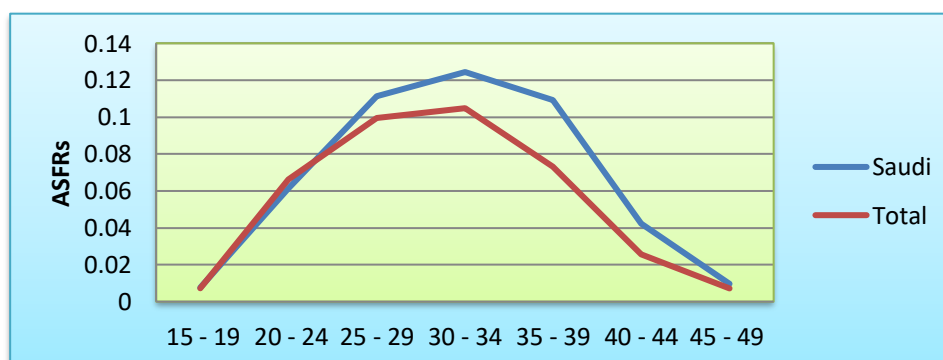
**Table (3):** ASFRs for the Total Population of Women and Saudi Women

Age Groups	ASFR for Saudi Women	ASFR for Total Population of Women
15 - 19	0.0076	0.007384
20 - 24	0.0615	0.066228
25 - 29	0.1113	0.099686
30 - 34	0.1244	0.104826
35 - 39	0.1091	0.073272
40 - 44	0.0421	0.02569
45 - 49	0.0097	0.007149

**Source:** Household Health Survey, Saudi Arabia, 2018

As reflected in Figure (2), the ASFR is lower for all women than for Saudi women in all age groups, except, perhaps the younger age groups (15-19 and 20-2); however, the shapes of the two curves are astonishingly identical. They tend to show regular features, i.e., a rapid rise to a peak in the early or mid-twenties and a gradual decline to very low levels after age 40. These regularities make the ASFRs amenable to mathematical modelling.

The major inconvenience of ASFRs stems from the fact that they are not single numbers but rather a set of seven rates. As such, comparisons become a little complex. Fortunately, this problem can be overcome by summarizing them by using the total fertility rate.



**Figure (2):** Comparisons of ASFRs for Saudi and non-Saudi Women  
**Source:** Household Health Survey, Saudi Arabia, 2018

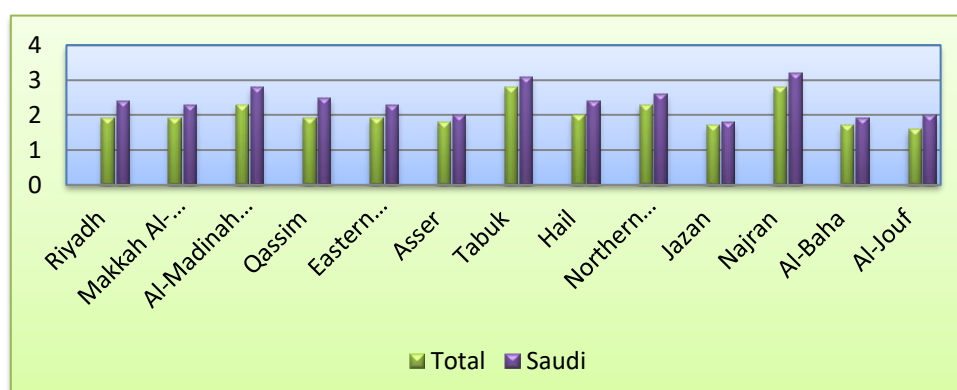
#### 4.4 Total Fertility Rate (TFR)

Sometimes, this is called the total period fertility rate (TPFR), and the TFR is the mathematical sum of the ASFRs. However, there are some complications related to the average age interval. Thus, it is necessary to multiply the five-year rate by five. Second, the TFR is almost always expressed per woman, whereas ASFRs are often expressed per 1,000. If that is the case, then it is necessary to divide by 1,000. The formula is thus as follows:

$$\text{TPFR} = \frac{\text{Sum of ASFRs} \times 5}{1,000}$$

The total fertility rates for Saudi women and the total population of women are calculated from Table 3 as 2.33 and 1.92, respectively. It then becomes very clear that the fertility of indigenous Saudi women is higher than that of expatriate women by 0.41 children per woman. This is a very high differential because for every 1000 women, Saudi females have 410 children more than non-Saudi women do. Before we discuss the reasons for such a large disparity, we first look at the variation in TFR by region in Saudi Arabia.

As shown in Fig. (3) below, the TFR for all women is consistently lower than that of Saudi women, which is an indication that expatriate women have a lower total fertility. If TFR=2 is taken as a cut-off point, we notice that in all regions, the TFR of Saudi women is greater than 2.0, except for in Jazan, Al-Baha and Al-Jouf. In contrast, the TFR for the total population of women is lower than 2 for all regions except for Tabuk, the Northern Borders and Najran.



**Figure (3):** Comparisons of TFR for Saudi and non-Saudi Women by Region

Source: Household Health Survey, Saudi Arabia, 2018

#### 4.5 Measures of Reproductivity

Reproductivity considers the extent to which one generation of females reproduces itself. It addresses two important measures of period fertility, namely, the gross and net reproduction rates, and two-time measures of period fertility, namely, the mean of the age-specific fertility distribution and the mean age of childbearing.

##### 4.5.1. The Gross Reproduction Rate (GRR)

This measure is very similar to the total fertility rate (TFR), except that it considers only females rather than all births. It is calculated in the same way as the TFR but uses female age-specific fertility rates (Keyfitz, 2005). As shown in Table (4), the GRR for Saudi women is 1.14 (0.2271\*5) children per woman.

**Table (4)** Gross and Net Reproduction Rates for Saudi Females

Age Group	Saudi Females ASFRs	Exact Age	lx	5Lx	Female Births in the Stationary Population	Midpoint of Age Group	Average Female Births	Average Female Births in the Stationary Population
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6) = (2)x(5)	(7)	(8) = (2)x(7)	-
15 - 19	0.0037	15	0.9991	4.995	0.0185	17.5	0.0648	0.324
20 - 24	0.0300	20	0.9989	4.965	0.1489	22.5	0.675	3.35
25 - 29	0.0543	25	0.9871	4.911	0.2667	27.5	1.468	7.334
30 - 34	0.0607	30	0.9774	4.867	0.2954	32.5	1.973	9.6
35 - 39	0.0532	35	0.9695	4.967	0.2642	37.5	1.995	9.907
40 - 44	0.0205	40	0.9091	4.318	0.0885	42.5	0.871	3.761
45 - 49	0.0047	45	0.8183	-	-	47.5	0.223	-
<b>Total</b>	<b>0.2271</b>				<b>1.0822</b>		<b>7.2698</b>	<b>34.276</b>

Source: Household Health Survey, Saudi Arabia, 2018

The gross reproduction rate is understood as the average number of female births by a woman who has reached age fifty with constant ASFRs. Remember that the GRR, like the TFR, is a period rate and therefore has nothing to do with any real cohort. Instead, it considers a hypothetical, synthetic cohort, as illustrated earlier. A  $GRR = 1.0$  means that the female population is approximately replacing itself, while a  $GRR = 2.0$  may be taken to imply that the population is doubling itself within a generation; that is, each woman is producing, on average, two daughters. However, it is important to be very careful in the interpretation of the GRR, not only because it is a measure of period fertility but also because it does not consider mortality between the ages of 15 and 50. Thus, a  $GRR > 1.0$  is essential for a woman to substitute herself although this depends on the extent of mortality. The same applies to the TFR of course; i.e., a figure of over 2.0 is required to ensure that in the long term, the population maintains its size.

Similarly, the GRR for all women in Saudi Arabia is 0.94 children. The results suggest that every 100 Saudi women are replacing themselves with 114 daughters while every 100 non-Saudi women are replacing themselves with only 94 daughters. This explains the differential between the two groups in an intrinsic way.

Obviously, all the daughters will not survive to substitute their mothers, and all mothers will not live to the end of their fertile years. This impact of mortality is controlled for in the next measure, namely, the net reproduction rate.

#### 4.5.2 The Net Reproduction Rate (NRR)

Basically, the net reproduction rate (NRR) is the GRR adjusted by mortality. This adjustment is done by multiplying each ASFR for daughters by the probability of surviving to that age and then summing and multiplying by five (Alho & Spencer, 2006). The NRR is always slightly less than the GRR, and the difference is dependent on mortality. The probability of surviving to a certain age  $x$  is referred to as  $l_x$ , so the calculation of the NRR requires both female ASFRs and a life table (Skiadas & Skiadas, 2018). Note that a precise life table for females for the year in question is not essential; any reasonable estimate is adequate. The calculations for Saudi Arabia in 2018 are shown in Table 9.2 and are based on a life table that was calculated from age-specific death rates extracted from 2017.

In Table 4, the NRR for Saudi females is 1.082 (sum of column 6). The difference of 0.06 children was a result of the female mortality in 2018. Calculated in the same way, the NRR for the total population of women (including non-Saudi women) is 0.90. The fertility timing of Saudi and non-Saudi women was almost the same, as the mean childbearing periods calculated from Table 4 were close for the two groups, i.e., 31 and 32 years, respectively. This is because, as indicated earlier, the shapes of the age-specific fertility curves for the two groups are similar with moderate skewness and kurtosis.

### 5. Explaining the differential

To date, the evidence points to a marked difference in the fertility performance of Saudi and non-Saudi females that indicates higher fertility levels among Saudi women. The Saudi Household Survey from 2018 did not provide predisposing variables with which to analyse the determinants of the differential except, perhaps, one variable. This variable reflects the data relating to the prevalence of the use of modern contraceptives for Saudi women who are currently married and that of the total population of women, which is classified by age groups of women in the reproductive period (Table 5).

Although the table apparently seems to support the hypothesis that family planning practises in Saudi Arabia have played an important role in the fertility transition that has been gaining momentum in Saudi Arabia since 1984, it also explains partially some of the effect of family planning on the fertility differential, as 33% of non-Saudi women are current users of contraceptive methods compared to 30% of Saudi women (Salam, 2013).

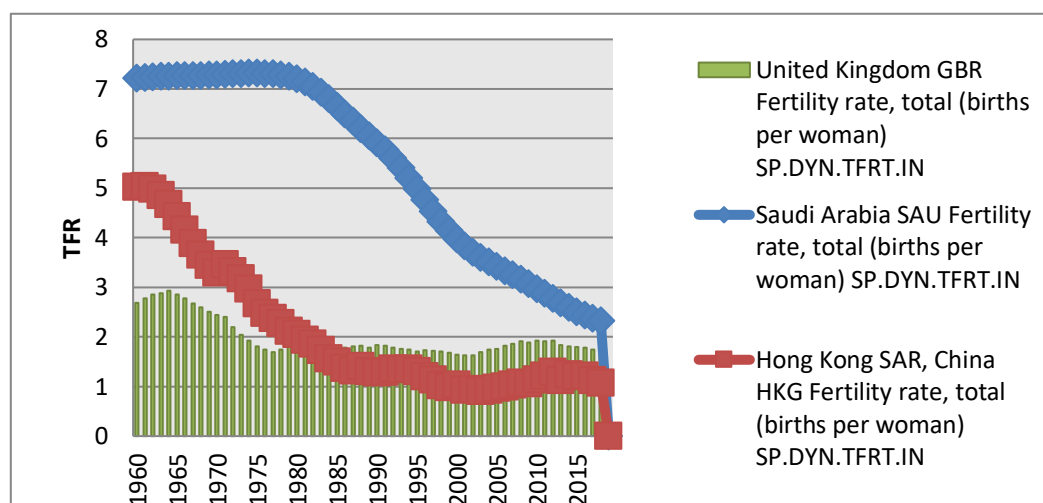
**Table (5): Contraceptive Prevalence Rates by Age Group**

Age Group	Total Population of Women	Saudi Women
15 - 19	15.0	12.0
20 - 24	22.4	20.7
25 - 29	31.8	32.1
30 - 34	34.6	33.6
35 - 39	36.1	33.1
40 - 44	37.8	33.1
45 - 49	24.7	21.9
<b>Total</b>	<b>32.9</b>	<b>30.4</b>

To investigate the root causes of the differential, one needs to examine the marriage patterns present in the two groups, particularly age at marriage; however, this is beyond the scope of this paper. Nevertheless, the fact that has emerged from this research thus far is that the total fertility for both Saudi and non-Saudi women has been declining for the last three decades.

To carry the analysis a step further, we looked at the historical pattern of the TFR for the period 1960 – 2016, as provided by the Saudi Household Survey for 2018. Time series for Saudi and non-Saudi women are not available

separately; instead, they are available for the total population of women in Saudi Arabia only. Table (6) suggests that the total fertility in Saudi Arabia has been declining continuously since 1983.



**Figure (4):** Fertility Transition in Saudi Arabia, the UK and Hong Kong for the 1960-2018 Period

Comparing the fertility transition in Saudi Arabia with that of the United Kingdom and Hong Kong for the same period, we notice the following:

- When the fertility transition started to decline in Hong Kong and later in Saudi Arabia, the trend had already gained great momentum in the UK. The decline started in Saudi Arabia at the beginning of the eighties, i.e., from slightly more than 7 children in 1960 to 2.3 children in 2018, when the TFR in the UK was less than 3.0.
- The transition in Hong Kong started slightly earlier than 1960 but proceeded at a faster pace, thereby surpassing the UK transition and reaching the replacement level in 2018.
- The transitions in the UK and Hong Kong witnessed ups and downs in the process, while the fertility rate was steadily decreasing in Saudi Arabia, which suggests that the data for Saudi Arabia has been somewhat graduated or smoothed.
- The transitions in Saudi Arabia and the UK have been influenced by migrants in both countries, but the migrant fertility rate in the UK suggests a convergence with the domestic population (Hazazy, 2018) while that in Saudi Arabia shows the opposite as the fertility rate of non-Saudi women is already consistently lower than that of domestic women.
- While a further decline in the fertility rate of domestic Saudi women is feasible, any further decline or transition in the fertility of non-Saudi, UK and Hong women would lead to a negative trend in population growth. This means that a second demographic transition in these countries would eventually lead to dwindling population size (Caldwell, 2007).

## 6. Conclusion

The methodological study attempted in this paper aimed to investigate period fertility in Saudi Arabia and has actually raised more questions than answers. It has been consistently shown that the fertility of expatriates in Saudi Arabia is lower than the fertility of Saudi domestic women; however, the reason for the disparity was not established, as the sufficient influence of contraceptive practises has not been confirmed. The replacement level analysis showed us that the expatriate population will dwindle in size if fertility continues to decline among this population. However, the fertility transition that has been taking place in Saudi Arabia is suggestive of further decline before the transition is complete. It is, however, paramount for the Saudi statistical authorities to provide needed information regarding predisposing variables that influence differential fertility between domestic and expatriate women, especially since the majority of expatriate women come from countries where the fertility rate is exceptionally high and no evidence of such a transition has, thus far, been noticed in these countries.

### Acknowledgements:

The author would like to thank the Deanship of Scientific Research, Prince Sattam Bin Abdulaziz University, Saudi Arabia.

The author also extends thanks to the General Authority for Statistics in the Kingdom of Saudi Arabia for providing him with the data for this paper.

## References

1. Alho, J., & Spencer, B. (2006). *Statistical demography and forecasting*. Springer Science & Business Media.
2. Alwulayi, S. A. (2020). *Social and Demographic Drivers Impacting Family Planning and Family Size in Buraydah City, Saudi Arabia*.
3. Bongaarts, J. (2002). The end of the fertility transition in the developed world. *Population and development review*, 28(3), 419-443. <https://doi.org/10.1111/j.1728-4457.2002.00419.x>
4. Burch, T. K. (2003). Demography in a new key: A theory of population theory. *Demographic research*, 9, 263-284. <https://doi.org/10.4054/demres.2003.9.11>
5. Burch, T. K. (2017). *Fundamentals of Demographic Analysis: Concepts, Measures, and Methods*.
6. Caldwell, J. C. (2007). *Demographic transition theory*. Springer Science & Business Media.
7. Carmichael, G. A. (2016). *Fundamentals of demographic analysis: Concepts, measures and methods*. Cham, Switzerland: Springer.
8. Cohen, P. N. (2021). *Hard times and falling fertility in the United States*.
9. Hazazy, M. (2018). *Statistical Analysis on the Trends and Determinants of Birth Rate in the Kingdom of Saudi Arabia* (Doctoral dissertation, Morgan State University).
10. Henry, L. (1972). *On the Measurement of Human Fertility: Selected Writings of Louis Henry*. Amsterdam; New York: Elsevier Publishing Company.
11. Keyfitz, N. (2005). *Applied mathematical demography*. Springer.
12. Khraif, R. M. (2001). *Fertility in Saudi Arabia: levels and determinants*. In XXIV General Population Conference, Salvador, Brazil (pp. 18-24).
13. Newell, C. (1990). *Methods and models in demography*. Guilford Press.
14. Newell, C. (Ed.). (1986). *A manual of formal demography*. London School of Hygiene and Tropical Medicine, Centre for Population Studies.
15. Salam, A. A. (2013). Nuptiality and fertility in Saudi Arabia: An appraisal of census data. *Middle East Fertility Society Journal*, 18(3), 147-153. <https://doi.org/10.1016/j.mefs.2013.04.006>
16. Shryock, H. S., & Siegel, J. S. (1980). *The methods and materials of demography* (Vol. 2). Department of Commerce, Bureau of the Census.
17. Skiadas, C. H., & Skiadas, C. (Eds.). (2018). *Demography and health issues: Population aging, mortality and data analysis*. (Vol. 46). Springer.
18. Smith, D. P. (2013). *Formal demography*. Springer Science & Business Media.
19. Thasineku, O. C. (2019). Estimation of Fertility Levels and Trends in Nepal. *JMC Research Journal*, 8(1), 53-63. <https://doi.org/10.3126/jmcrj.v8i1.43079>
20. Thomas, R. K. (2018). *Concepts, methods and practical applications in applied demography: an introductory textbook*. Springer.
21. Thompson, O. (2022). Selected Fertility and Racial Inequality. *Journal of Human Resources*, 0221-11481R2. <https://doi.org/10.3368/jhr.0221-11481r2>
22. Yeung, W. J. J. (2022). *Fertility*. In *Demographic and Family Transition in Southeast Asia* (pp. 45-60). Springer, Cham.

## التحليل المنهجي لخصوبة الفترة في المملكة العربية السعودية لعام 2018

أيمن محجوب

كلية إدارة الأعمال- جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز-الخرج- المملكة العربية السعودية

am.mohammed@psau.edu.sa

استلام البحث: 2022/5/21 مراجعة البحث: 2022/6/6 قبول البحث: 2022/6/19 DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2022.12.4.8>

### الملخص:

القياس الدقيق وتقييم مؤشرات فترة الخصوبة في مجتمع متعدد الأعراق يمكن أن يساعد في تفسير الاختلافات. الهدف من هذه الورقة هو تطوير منهجية لتحليل مؤشرات خصوبة الفترة بشكل منهجي ومناقشة الفروق في مستوياتها وأنماطها بين النساء السعوديات وغير السعوديات في المملكة العربية السعودية بقدر ما تسمح به البيانات المتاحة. تم الحصول على البيانات المستخدمة من مصادر رسمية نشرتها الهيئة العامة للإحصاء في مسح صحة الأسرة 2018، ومن ثم تم استخدام المنهج الكمي لحساب مؤشرات الخصوبة. بدأت مؤشرات الخصوبة المقدرة بالفترة من أبسط المعدلات إلى المعدلات الأكثر تعقيداً، مع توضيح كافٍ لمزايا وعيوب كل منها. تظهر الورقة باستمرار أن خصوبة الوافدين إلى المملكة العربية السعودية أقل من خصوبة المرأة السعودية، ولكن لم يتم إثبات سبب هذا الاختلاف، حيث لم يتم تأكيد التأثير الكافي لممارسات منع الحمل. كما تم الكشف عن انتقال ديمغرافي بسبب انخفاض الخصوبة منذ أوائل الثمانينيات إلى وقتنا الحالي، أيضاً متوقع انتقال ديمغرافي آخر في المستقبل. بناءً على الاستمرارية في المعدلات المنخفضة للخصوبة.

الكلمات المفتاحية: سنوات شخص؛ خصوبة الفترة؛ الخصوبة الطبيعية؛ معدل الخصوبة الكلي؛ مؤشرات الخصوبة؛ الإنجابية.